

کتاب

حاشیه ملازاده

بر مختصر معانی

به تصحیح موای خادم حسین و مولوی غلام جلدوم

و مولوی محمد مستقیم

با اهتمام اضعف عباد الله بنده و بقاء الله

در مطبع نوری در شهر حیدرآباد در سنه ۱۲۵۶ هجری

نبوی صلعم مطابق سنه ۱۸۴۰ عیسوی

بقالب طبع درآمده

**

*

الله اكبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم على ما اعطيتنا من سوابغ النعم وبواغ
 الحِكم * ونصلي على نبيك المهادي للعرب والعجم على
 وجه اكمل واتم * قوله نحمدك * انثر الحمد على الشكر لان
 الحمد يعم الفضائل والفواضل والشكر يختص بالخير وكما
 ان الله تعالى من عظام العوال ما لا يحصره العد والاحصاء *
 فله سبحانه وتعالى من صفات الكمال ما لا يحوم حوله
 الانتهاء والفناء ولان تصدير الكتاب بشناء الله تعالى
 للعمل بموجب حديث الابتداء وانه ورد بلفظ الحمد قال
 عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه يحمده الله فهو اجر *
 (لانه) لموافقة الكتاب المجيد وانه ورد بلفظ الحمد * وعلى
 الممدح لانه يعم ما لا اختصار للممدوح فيه والحمد يختص
 بما للمحمود فيه اختيار وقيل الممدح يعم غير المحمي ويكون
 قبل الاحسان وبعد والحمد يختص بالمحمي ويكون بعد
 الاحسان فالحمد اولي دلالة على كونه تعالى حيا وصل
 احسانه الى العباد وان ماله سبحانه وتعالى في صفات الكمال

وجزى ال انوال باختياره تعالى وانافه ما بالاختيار
على ما ليس بالاختيار، مما لا يخفى على ذوى الابصار، وما
ذكرنا آخر من الوجهين في الاول * وآثر الجملة الفعلية
على الاسمية مع كونها عاطفة من حلية الدوام والثبات
الذي يدل عليه الجملة الاسمية لان الفعل المضارع يدل
على الاستمرار التجديدي وانه اولى بالاختيار في هذا المقام،
من الثبات والدوام، لدلالة الاولى على مقتضى المقابلة على
ان ما يقابل الحمد من انواع الانعام، واحسان الافعال
الدام، متجددة على الاستمرار فلا يخلو لمحة من انعام
جديد، ومن يد الاحسان غيب من يد، فظهر وجه اختيار
صيغة المضارع من بين صيغ الافعال * واما اثار صيغة
المتكلم مع الغير على صيغة المتكلم وحده كما ذكر في المفصل
فللدلالة على مظم شأن حمد الله تعالى ما تضمنه من الاشارة
الى ان هذا الامر العظيم، والخطب الجسيم، مما لا يمكن
ان يتولاه وحده بل يحتاج الى معاون ونصير، وممد وظهير،
وربما يدعى ان فيها اشارة الى ان حمده سبحانه ونعم
ليس بمجرد اللسان بل به وبالجنان وبالأركان ايضا على
ما قال الامام الرازي ان حمد الله تعالى نعم الموارد الثلاثة
ووجهه ان يجعل ما حمد به من الموارد حامدا كما جعل
ما يقطع به قاطعا كما لسكتين وهذا كما ذكره بعض اهل
التحقيق في قوله عليه السلام صلوة الجماعة تفضل

عليه صلوة القلدة * ان = لمرة الجماعة هي الصلوة باظهار
 او المعلن و صلوة القلدة هي الصلوة بالانقطاع * و آخر حرف
 الخطاب في نحمدك على اسم الله الدال على استجماعه
 تعالى لجميع صفات الكمال اشارة الى ان هذا الاستجماع
 من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه في الكلام
 بل ربما يدل على ان ترك ذكر ما يدل عليه او نفي مقتضى
 المقام بل المهم الدلالة على انه قوي للحامد محرك الاقبال،
 وداعي التوجه الى جنبه نع على الكمال، حتى خاطبه على
 ما ينبغي بيانه في اللطيفة المختصة بالالتفات في آيات
 نعبده * و آخرنا خيرا المفعول على تقديمه الدال على
 الاختصاص المناسبا للمقام كما ذكر في المفضل لان
 تقديم الحمد كما ينبغي اشد طباقا لمقتضى المقام و حار
 على ما هو الاصل من تقديم العامل على المفعول ولما فيه
 من لطف الاشارة الى ان ما يشعر به تقديم المفعول
 من الاختصاص امر كفت شهرته واستقراره في العقول
 مؤنة ذكر ما يدل عليه بل ربما يدل على ان ذكره من
 فضول الكلام مع ان مشرب الاختصاص ههنا لا يصفو
 من شوب شبهة لان المناسبا ههنا قصر الافراد و انه
 يتوقف ظاهرا على ان يعتقد المخاطب ان الحامد
 المؤمن مشرك وفيه ما فيه وحمل التقدير على مجرد
 الاهتمام وان كان داعيا للشبهة لكنه محتمل لخلاف

المقصود احتمالاً لا جحلاً لأن التخصيص لازم للتبيين
 غالباً * وآثر كلمة يا الموضوع لنداء البعيد على ما قيل
 في قوله يا من شرح مع الله سبحانه وتعالى اقرب اليها من جبل
 الوريد هضم النفس واستبعادها عن مظان الزلفى *
 وقدّم شرح الصدر على تنوير القلب لأن الصدر وعاء
 القلب وشرحه مقدمة ادخول النور في القلب * وذكر
 البيان في شرح الصدر والتبيان في تنوير القلب
 لأن التبيان ابلغ من البيان على ما تقرّر من ان الزيادة
 في اللفظ يوجب الزيادة في المعنى لأنه بيان مع دليل
 وبيان وتنوير القلب اقوى من شرح الصدر والابلاغ احرى
 بالاقوى والقياس فتح التاء في التبيان كالتركاز فكسرهما
 هاذ * والمراد من تلخيص البيان انها هو تبيينه وجعله
 خالصاً عن القصور في افهام المرام ، وصافياً عن كدر
 النقصان في اعلام المقاصد والمهام * ولو اجمع التبيان
 بحوزان يكون من باب اضافة المشبه به الى المشبه
 كلجين الماء اي التبيان الذي هو كالبرق اللامعة
 في الاضاءة وضح ذلك اما لان التبيان للجنس فيصح
 اطلاقه على الكثير واما للمباينة وبحوزان يكون
 استعارة بالكناية تشبيها للتبيان بالبرق الخاطف
 ويكون اثبات اللوامع على انها جمع لامعة بمعنى اللامعان
 لكونها مصدر على زنة ناهية للتبيان استعارة تفضيلية

انما هو تبيينه وكونه * اي تبيينه كونه * تبيينه اي كونه *

هَذَا وَالْأَنَّهُ بِقَوْلِهِ مِنْ مَطَالَعِ الْمَثَانِي أَنْ يَحْتَجِبَ تَشْبِيهِ
التَّيْمَانِ بِالشَّمْسِ أَوْ النَّجْمِ الثَّاقِبِ وَلَا يَبْعَدُ اسْتِعْمَالُ
الْمَعَانِ فِيهِمَا وَأَنْ كَانَ أَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْبَرْقِ *
وَالْمَثَانِي يَهْوِزَانِ يَكُونُ بِالْأَبَاءِ الْمَوْحَلَةَ بَعْدَ الْمِيمِ
بِمَعْنَى الْأَلْفَاظِ وَهَوِزَانِ يَكُونُ بِالثَّاءِ الْمَثَلَّةِ بِمَعْنَى
الْقُرْآنِ وَالْأَوَّلِ أَنْ سَبَّ فِي مَقَابِلَةِ الْمَعَانِي * وَمَطَالَعِ
الْمَثَانِي مِنْ إِضَافَةِ الْمَشَبَّهِ بِهِ إِلَى الْمَشَبَّهِ أَيْ الْمَثَانِي الَّتِي هِيَ
كَامْطَالَعٍ وَلَا تَجْفِي مَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ أَسْمَاءِ الْكُتُبِ مِنْ
التَّلْخِيصِ وَالْإِيضَاحِ وَالتَّيْمَانِ وَالْمَطَالَعِ وَذِكْرِ الْبَيَانِ
وَالْمَعَانِي سَيِّمًا مَعَ التَّلْخِيصِ وَالْإِيضَاحِ مِنَ اللَّطَافَةِ *
قَوْلُهُ وَنَصَلِي أَوْ * يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَسْتَعِينَ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ
وَكُلِّ شَيْئٍ بِهِ بِحُجَابِ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَيَسْأَلُهُ أَفَاضَةً
طَلِبَتْهُ وَإِنْجَاحَ بَغِيَّتِهِ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ نَوْعِ مَلَائِمَةٍ وَقُرْبِ
مَعْنَوِي بَيْنِ الْمَفِيزِ وَالْمُسْتَفِيزِ وَلَكُونِهَا مُتَعَلِّقِينَ
غَايَةِ التَّعَلُّقِ بِالْعِلَاقِ الْبَشَرِيَّةِ وَالْعَوَائِقِ الْبَدَنِيَّةِ ،
وَمُتَدَنَسِينَ بِأَدْنَسِ اللَّذَاتِ الْحَكِيمَةِ وَالشَّهَوَاتِ الْجَسْمِيَّةِ ،
وَكُونُهُ تَعَالَى فِي غَايَةِ التَّجَرُّذِ وَنَهَايَةِ التَّقَدُّسِ
تَكُونُ الْمَلَائِمَةُ مُنْتَفِيَةً رَأْسًا فَحَاجَّتُنَا فِي سُلُوكِ سَبِيلِ
الِاسْتِفَاضَةِ مِنْهُ جَلٍّ وَعِلَاقٍ إِلَى مَتَوَسُّطٍ لَهُ وَجْهٌ يَهْرَدُ
وَوَجْهٌ تَعَلَّقَ بِوَجْهِ التَّجَرُّذِ يَسْتَفِيزُ مِنَ الْحَقِّ وَبِوَجْهِ
التَّعَلُّقِ يَفِيزُ عَلَيْهِمَا لِأَنَّ وَجْهَ التَّجَرُّذِ يَسَبِّبُ مَلَائِمَتَهُ لِحَوَارِ

الحق سبحانه وتعالى ووجه التعاقب للملائمة لنا وهذا المتوسط
من اصحاب الوحي واعظامهم رتبة وارفعهم درجة
فبينا صلى الله عليه وسلم فلذا انزل ارباب العملان في
في مستهلها ومفتحتها بالصلوة عليه عليه الصلوة والسلام
ولذلك ايضا توسلوا بالصلوة على آل واصحاب
لكونهم متوسطين بيننا وبينه عليه الصلوة والسلام
فان ملائمة آل واصحاب لجانبه عليه الصلوة والسلام
اكثر من ملائمتنا له عليه الصلوة والسلام وملائمتنا
للآل واصحاب اكثر من ملائمتنا له عليه الصلوة والسلام
وكما كانت الملائمة اكمل واوفر، كان امر الاستفاضة اتم
وحصول الافاضة اكثر * وآثر لفظ النبي على الرسول لما
في لفظ النبي من الدلالة على العرف والرفعة على
ما قيل انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض وفي
الصالح فان جعلت النبي مأخوذا منه على معنى انه
شرف على سائر الخلق فاصله فسر الهمزة وهو فعيل بمعنى
المفعول * قوله المؤيد دلائل اعجازه ا * دليل الشيء
ما يعرف به ذلك الشيء فالدلائل الاعجاز المعجزات
التي يعرف بها اعجازه عليه الصلوة والسلام للمتحدثين
من معارضته عم والايمان بمثل ما اني بعينها وقد يقال
اضافة دلائل الاعجاز اليه عم حكما في قولهم حب
رمانك لانه لا يتعارف وصفه هم باعجاز المعجدين وانما

يُتعارف ونصف معجزاته بذلك فلا تل اعجازة بمعنى
معجزاته وفيه أنه لا يحسن جعل المعجزات دلائل
اعجاز نفسها للمتحدثين ثم معنى تأييد المعجزات
وتقويتها بأسرار البلاغة أن اعلى المعجزات
وابهتها وارفعها واسمها هو القرآن واعجازة لما فيه
من أسرار البلاغة واطاؤها ولا يبعد أن يراد بدلائل
الاعجاز دلائل اعجاز القرآن والاضافة إلى الرسول
بإدنى ملازمة لانضياف القرآن إليه عليه الصلوة والسلام
ومعنى تأييدها بأسرار البلاغة أنها اقوى دلائل
الاعجاز وما يقوى في اثبات المداول يقوى الدليل *
المضمارة ضمير الفرس وهو أن تعلقه حتى يسمن
ثم تروء إلى القوت الاول وذلك في أربعين يوما
ويطلق على موضع التضمير أيضا كذا في الصحاح
وفي كتاب الخلاصة في اللغة المضمارة الميدان والمراد
ههنا ميدان تسابق الفرسان وكانت العادة أن تغرز في
آخر ميدان التسابق قسبة فمن اهبط فرسه واخذ
القسبة عد سابقا فحرار قسبة السبق كناية عن العبق *
والبراعة من برع الرجل إذا فاق أقرانه والكلام
تمثيل شبه حال الآل والاصحاب في السبق على
من سواهم في باب المصاحبة يقال من سبق من الفرسان
في الميدان واستعمل ههنا اللفاظ المستعملة شبه من فسر

ان يتمحل التجوز غنى المفردات ويهتمل المكسبة
 والتخييل والترشيح * قوله المدا عو تسعد العفتا زاني *
 نقل عنه روح ان الاولى لسعد التفتا زاني باللام دون
 الباء وكان وجهه ان الدماء ههنا بمعنى التسمية وانه
 يتعدى الى مفعولين بلا واسطة قال الله اَيَا مَا تَدْعُو فَلَهُ
 الاسماءُ الْحُسْنَى * اي اي اسم تسمونه فاصل الكلام المدا عو
 سعاد لتفتا زاني بالنصب وادخال حرف الجر فيه للتقوية
 والمتعارف في التقوية اللام دون الباء ويمكن ان يقال
 كما يقال سميت زيدا يقال ايضا سميت بزيد فلا يبعد
 ان يستعمل الدماء بمعنى التسمية استغما لها في التعدية
 بالباء الى المفعول الثاني ويؤيده قول صاحب الكشاف
 في قوله تعالى وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا * اي فسموه بها
 وان ابين فاعتبر تضمين معنى الاشتهار او التسمية * قوله
 سواء الطريق * آثره على الى سواء الطريق اولواء الطريق
 ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت بنفسها يراد بها
 معنى الا يصل واذا وصلت بحرف الجر من اللام او الى
 يراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى اِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ
 يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ اَقْوَمُ * وَاِنَّكَ لَتَهْدِي اِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ *
 قوله فقر * الفقر جمع فقرة وهي في الاصل حلي يصاغ
 على شكل فقرة اظهر استعيرت لئكت الكلام واطا ثفه
 وهي امتعازة مصرحة ولذا قال سبكتها يد الافكار ففيه

مكذبة وتجهيل ونير شيع * قوله الحزم الغفير * أي الجمع
 العظيم من الجمهور وهو الكثرة ومن الغفر وهو الستر
 أي أنه في الكثرة بحيث يستر ما وراءه أو وجه الأرض
 ويقال أيضا الحزم الغفير بقاء على إعطاء فعيل بمعنى فاعل
حكم فعيل بمعنى مفعول * قوله قد قلبوا أحداق الأخذ
 والانتهاج اه * أي اخذ الغنيمة يراد به جددهم في
 النظر إلى الكتاب بعين الأخذ والانتهاج كما يقال نظر إليه
 بعين القبول وعين الإنصاف وقس عليه معنى مدوا
 أعتاق المسخ على ذلك الكتاب * والمسخ تبدل صورة
بصورة أدون من الأولى ففيه إشارة إلى أنهم لو أخذوا
 من هذا الكتاب معاني وعبروا عنها بعبارة أنهم كانت
العبارة أدون من عبارات الكتاب * قوله واضرب
 من هذا الخطب * يقال ضرب عنه أي صر فبعنه
 أي صرف نفسي منه قال الله تعالى أَفَضْرِبُ عَنكُمُ
الدُّكُرَ صَفْحًا * وأصله في الزاحب إذا أراد أن يصرف
 مركبه يصرفه ليبعد به فوضع الضرب موضع الصرف
 وفي المصدر ضربت عنه أي تركته وامسكت عنه
 فعلى هذا الحاجة إلى اختيار حذف مفعول الضرب
 وكأنه بيان لحاصل المعنى لأنه معنى آخر فهو الصرف *
 قوله صفحا * أي صرفا واللامراض أو معرضا على أنه
 مصدر أو مفعول له أو حاله وفسر بالارحمة الثلاثة قوله ثم

افَضْرِبْ مِنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا * كما سيأتي * قوله كشحا *
 الكشف ما بين الخاصرة الى الضلع الخلف تقول طوى فلان
 صني كشحه اذا قطعك كذا في الصحاح وسعني دون
 مرامهم قد اتم مطلوبهم وقبل الوصول اليه * قوله
 بأسرها * اي بجميعها الاسر القد الذي يشد به الاسير
 واذا ذهب الاسير بأسره فقد ذهب بجميعه ويقرب
 منه قولهم خذ هذا الشيء كسر متوهي قطعة الحبل البالية *
 قواه من آخرها * اي بكليتها فهو متعلق بمحذوف
 اي قبولنا شيئا من آخرها وانه يستلزم نشأ القبول من
 جميعها وقيل عن آخرها الى أولها وكلمة من دون
 من تاباه وقيل عن جميعها تعبيراً بالجزء عن الكل وقيل
 متباعداً عن آخرها فيفيد المبالغة في العموم وأورد
 عليه نانه ربما يوهم خلاف المقصود لان التباعد
 عن الآخر كما يكون بعد المجاوزة عنه يكون قبل
 الوصول اليه ايضا وقيل اي متجاوزا عن آخرها
 وفيه ان معنى تجاوزته هفاه عنه اللهم الا ان يعتبر
 تضمين معنى التعدي والمجاوزة فينبغي ان يقدر
 من اول الامر التعدي والمجاوزة قصر للمسافة وتحرزا
 عن التكرار * قوله قد نضب اليوم ماؤه * نضب
 الماء نضوبا غاروا من الاصمعي الناضب البعيد *
 والرواء المنظر ولا يخفى لطف قوله خلافا بلا ثمر

فإن شجر الخلاف لا ثمر له والمراد ههنا الاختلاف بلا
نتيجة * والأدراج جمع درج ودرج الكتاب طيه
يقال ذهب دمه ادراج الرياح اي هدر * والمراد
من بقية آثار السلف ما بقي من آثارهم من لطائف
الفوائد وشرائط الفرائد في هذا الفن أو رواجه
ونفاق موقه والاعتداد به والالتفات اليه أو من
يقرر فوائد الفن وينشرها ويروجه بالاشتغال
بمباحثه واستخراج لطائفه وقيل المراد من بقية آثار
السلف المولى الأعظم بهاء الدين الحائري * قوله
وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث الباطح *
الابطح مسيل واسع فيه دقائق الحصى يجمع على
الاباطح والباطح على غير القياس والمعنى ذهب
تلك الاحاديث وتخصيص الاعناق بالذكور لان
السرعة والبطون في سير الابل انما يظهران فيها غالباً
والكلام تمثيل تشبيه الحال ذهاب تلك الاحاديث
بحال ذهاب السائر بين مطايا في الباطح وسيلان
الباطح باعناقها ويجوز ان يعتبر تشبيه الاحاديث
بالسائر بين مطايا في الذهاب على مبدل الاستعارة
بالكنية ويكون انبات المطايا للاحاديث تحبيية
وذكر الاعناق وسيلان الباطح بهاتر شجوان
يعتبر تشبيه الاحاديث بالمطايا على طريقة الجين الماء

ويكون ذكر الاعناء وسبلان البطاح بهائر شلحا للخصيفه
 قوله واما الاخذ والانتهاى * ذكر اولاً ان نجاة طه
 سألوه اختصار الشرح مغفلين بان ار باب المطلب
 قد تقا صرت همهم وان اصحاب الانتحال قصدوا
 الاخذ والانتهاى واعتذر ثانياً من عدم الفاج
 مسؤولهم بما ذكر من ان الاتيان بما يستحسنه جميع
 الطبائع ليس في مقدرة البشر وان هذا الفن قد كمنه بوقه
 وذهب رواجه ودفع ثالثاً من تعليلهم بما يحتاج الى
 الدفع بان الاخذ والانتهاى امر يشغل لارتكاب من
 يرتكبه العاقل الذي يقع الاخذ والانتهاى في
 كلامه او يشغل لارتكابه من يرتكبه ويؤيد الاول
 قوله فللارض من كس الكرام نصيب * فهو كالتعليل لما
 تقدمه وذكر التليبر بما يرتكبه ايضا وفي بعض
 النسخ والارض بالواو وهذا يستقيم على الوجهين
 اما على الاول فظاهر واما على الثاني فهو انه على
 طرز قوله وكيف ينهره ومنظوم في شكله ومما
 ذكرنا علم وجهه ذكر اما في قوله واما الاخذ
 والانتهاى وهو انها لتفصيل المجلد الواقع في
 ذهن السامع فانه لما اعتذر من عدم الاسعاف بمسؤولهم
 وقع في ذهن السامع انه يأتي شيء يدفع ما هملوا به
 سؤالهم فقال واما الاخذ او قوله فللارض آه مصرع

اَوَّلُهُ * شَرَبْنَا وَاهَرَقْنَا عَلَى الْأَرْضِ حِرْمَةً ، وَفَدَّ بَرِيًّا *
 وَالْكَأْسُ مِنْ أَرْضِ الْكَرَامِ نَصِيبٌ ، وَيُفْسِرُ الْكَأْسُ
 بِالْحَنْزِ يَزِي وَلَا يَحْمَنُ مَلَأْتُمْنَهُ لِلْمَصْرَاعِ الْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ
 لَا يَخْلُو هَذَا هُنَا لَطِيفٌ حَبِيبٌ يَكُونُ إِشَارَةً إِلَى شَهَابَةِ حَالِ
 أَهْلِ الْإِسْتِحْضَالِ * قَوْلُهُ يَنْهَرُ * أَيِ يَمْنَعُ مِنَ النَّهْرِ وَهُوَ
 الْمَنْعُ وَالزَّجْرُ وَلَا يَخْفَى لَطِيفُ التَّعْبِيرِ مِنَ الْمَنْعِ بِلَفْظِ
 النَّهْرِ وَعَنِ الطَّالِبِينَ بِلَفْظِ السَّائِلِينَ مَكَانَ ذِكْرِ الْأَنْهَارِ
 وَمُطَابَقَةِ نَظْمِ التَّنْزِيلِ لَوْ أَنَّ السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرُ * مَعَ تَوَافُقِهِمَا
 فِي الْمَعْنَى * قَوْلُهُ وَيَكُلُّ هَذَا * مِتْعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَلْيُجِدْ إِلَى
 أَوْ أَنْ يَكُنْ أَلْفَاظٌ عَلَى بَيِّنَةٍ لِأَعْيُنِهَا وَتَقَطُّعًا عَنِ مَوْجَعِهَا لِحَالِ
 بِمَا قَالُوا أَنِّي قَوْلُهُ اتَّبَعْنَا إِلَى وَرَبِّكَ فَكَبَّرَ * قَوْلُهُ شَعْفَاءُ *
 الشَّغْفُ الْعَشَقُ * وَالْغَرَامُ الْيُولُوعُ * وَالطَّمَاءُ الْعَطَشُ *
 وَالْمُؤَاخَرُ جَمْعُ هَاجِرَةٍ وَهِيَ نَعْفُ النَّهَارِ وَهَذَا اشْتِكَادُ
 الْحَرِّ وَالْأَوَامِ حَرُّ الْعَطَشِ وَالْأَقْتِرَاحُ طَلِبُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ
 رَوَيْتِهِ وَفَكَرَ نَفِي قَوْلِهِ مَقْتَرٌ مَعَهُمْ أَدُونُ مَسْئَلِهِمْ وَمَطْلُوبِهِمْ
 وَنَحْوُهُمَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ سَأَلُوا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ فِكْرٍ
 وَرَوَيْتُهُ وَفِيهِ مِثَالُ لُغَةٍ فِي كَوْنِهِ مَطْلُوبًا لَهُمْ * وَثَانِيًا
 الْأَوَّلُ فِي مُقَابَلَةِ الْأَوَّلِ * وَثَانِيًا الثَّانِي بِمَعْنَى صَارِفًا
 مِنْ ثَبِيتٍ الْعِنَانُ أَيِ صَرَفْتُهُ * قَوْلُهُ وَلِغَمَانِ الْعِنَايَةِ *
 وَلَا أَوَّلِي أَنْ يَكُونَ هَذَا * لَوْ أَوْ لِيَكُونَ قَوْلُهُ ثَانِيًا
 حَالًا مِنْ قَامِلٍ أَنْتَصَبْتُ لِأَنَّهُ لَا يَطْهَرُ مَا يَصْلُحُ لِمُطَابَقَةِ

عليه لان ثانيا الاول اما صفة مفيد لمخندوف اي
انتصبت انتصبا ثانيا او ظرفا وثانيا الثاني لا يصلح
لشيء منهما ولا مجال لجعلها واو الحال فاما ان يقدر
حال من فاعل انتصبت ليكون هذا معطوفا تعلية
اي انتصبت مجتهدا وثانيا العنان العناية او يقدر فعل
معطوف على انتصبت ليكون هذا حالا عن فاعله
اي واجتهدت او شرعت ثانيا العنان العناية ولا يخفى
ما في قوله وللعنان العناية ثانيا من الاستعارة
بالكناية والتخييل والترشيح * قوله جمود القريحة *
بالجيم وجمود الفطنة بالخاء المعجمة * القريحة اول
ماء ينشبط من البشر استعيرت لما يستنبط من العلم
بجامع التسبب للحياة فان احد هما سبب حياة
الارواح والاخر سبب حياة الاشباح ثم استعيرت
لمحل العلم وهو الطبيعة فهو مجاز في المرتبة الثانية *
والصبر برد يضر النبات والحرق ففي ذكر الجمود
مع القريحة التي هي الماء في الاصل وجعل الجمود
بالصبر لطف ظاهر * والصبر صرا لريح العاصفة ويناسب
ان يجعل الجمود بها لانها تتمد النار وفي وصف
قريحته بالجمود ونظمته بالجمود اشارة الى ان طبيعته
كالماء والنار وهو غاية جودة القريحة ولطف الطبيعة *
قوله اجوب آة * الجوب القطع * كل اغبر اي ذي

غيرة * قائم الارحاء اي مظلم الاطراف * قوله
 وقوت منه خيامه بالاختتام آه * التقويض نقض
 البناء من غير هدم * والخيام جمع خيمة ومعنى
 نقضها بالاختتام ان الكتاب قبل الانمام لاحتجابه
 من نظر الانام كان كمن ضرب عليه الخيمة واظهاره
 على العين الناس بعد الانمام كان كنقض الخيمة ورفعها
 ومعنى قوله بعد ما كشفت آه انه كشف اولام وجوه
 اللطائف النقاب ثم قوض منها الخيام كي تنكشف
 وجوهها على الداني والقاصي * والخرائد جمع خريكة
 وهي الحبة من النساء كني بها من حشنها * واللتام
 ما كان على الفم من النقاب وفي بعض النسخ قوضت منه
 الخيام بالاختتام وفي بعضها الخيام الاختتام ومعنى اضافة
 الخيام الى الاختتام انها ضربت عليه لاجله وفي بعضها
 فضضت عنه ختامه بالاختتام والفض الكسر والختام
 ما يثبت به من طين ولحم ومعنى فض بالاختتام ان الكتاب
 قبل التمام كان محجوباً عن العين الانام كالشيء المختوم
 واذا اختتمه فقد ازال ما يحجبه عن نظر الطالبين
 وتمكنوا من النظر اليه فصارت تلك كفض الختام *
 ووضع الفراد على طرف التمام وهو بيت ضعيف
 ربما يحشى به خصاص البيوت كناية عن تسهيل
 اخذها وتحميلها وتيسير طريق الوصول اليها

وصالها * راقنى الشيء بر وقني اي اعجبني * ارف
شفر نه اي حمد ها * قوله هو الثناء باللسان * الثناء
وان اختص باللسان حقيقة لكن ذكره لفوائد
التخصيص على مقابلة الشكر والتصريح باختصاص
الحمد باللسان وانه مدار ما قيل ههنا من بيان
الفرق والنسبة بينهما وظهور ما سيورد من تفرع
النسبة بينهما على نعر يفهما ولد اذ ال سواء تعلق
بالجملة او بغيرها ومواء كان باللسان او بالجملة
او بالاركان وان كان الاطلاق في التعريفين يعني
من ذكره من التعميم وقد توجه ذكره بان الثناء
مطلق على باللسان حقيقة كما في قولك اثنى
الله سبحانه وتعالى على ذاته وفي الحديث اثنى
كما اثنيت على نفسك * فلابد من ذكر قيد اللسان
احتراراً عن ذلك ويتوجه عليه ان يكون اطلاق الثناء
عليه بطريق الحقيقة ممنوع ولو سلم فالظاهر ان المراد
من كونه باللسان ان يكون قولاً ولا شك ان ذلك قول
وان لم يمكن بجارية اللسان لينفرد به تعالى عنه
وجه التعبير عن كونه قولاً بكونه باللسان ان الغالب
ان القول يكون به ويتبادر من كونه به ان يكون
قولاً وبالجملة فحمد الله تعالى ان كان حقيقة فحمد
به كونه لله وان كان مجازاً فحمد الله لوجه الاجتنان

بقيد اللسان عنه لانه على الاول لا يصح الاحتراز
 بل لا يصح التعريف الا بما ذكرنا من ارادة
 القول واعلم ان بين التعريف الذي ذكره
 ههنا وبين ما ذكره في الشرح وهو الشفاء
 باللسان على الجميل عموم ما من وجه لانه ترك
 ههنا قيد كونه على الجميل وذكر قيد كونه
 على قصد التعظيم وعكس في الشرح فاما المذكور
 ههنا يصدق على ثناء على قصد التعظيم لا على الجميل
 بخلاف المذكور ثمه ويصدق اما المذكور ثمه
 على ثناء على الجميل لا على قصد التعظيم بخلاف
 المذكور ههنا فان اعتبر في حقيقة الحمد كلا
 الامرين فالخلل حاصل في كلا التعريفين لاشتمال
 كل منهما على واحد منهما وان اعتبر كونه
 على الجميل فقط فالخلل في التعريف المذكور
 ههنا وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط ففي
 المذكور ثمه ولا يبعد ان يرجع الاخير فيستقيم
 ما ذكر ههنا بان احدا اذا اثنى على ظالم بانواع
 الثناء على ما فعل من نهب الاموال وقتل النفوس
 بغير حق على قصد التعظيم فالطانه حمد والذائد مذموم
 هذا المحامد لان حمده لم يقع في محله اللهم الا
 ان يقال ان الجميل اعم من ان يكون جميلا

في الواقع او ان يجعله الحامد جميلاً وانظآن الحامد في
 الصورة المذكورة يجعل المحمود عليه جميلاً ويصوره
 بصورة به بقي شيء وهو انهم ذكر وان الحمد يخص الامر
 الاختياري وما ذكر ههنا مطلق عن التقيد به ولا يبعد
 ان يرحم الاطلاق بانه لا يوجب اشكالاً في حمد الله تعالى
 على صفاته لانها ليست باختياره تعالى عند هم والآن
 لن محد وثمها لمصرف في موضعه ولا يحوج الى تاويل
 في الحمد على الملكات الانسانية من العلم والشجاعة
 والحلم ونحوها * قوله او بالجنان * لا يقال كيف
 ينبغي الشكر الجناني اعني الامتنان عن التعظيم لانه
 لا معنى لانبائه بالنسبة الى نفس الشاكر ولا يتصور
 بالنسبة الى غيره لعدم اطلاعه واو اطلاعه الشاكر
 بقول او فعل فذلك المطلع به هو المنبئ حقيقة
 لا الامتنان فلا يكون تعريف الشكر بالمنبئ جامعاً
 لعدم كونه صادقا على الشكر الجناني ولا قوله
 او بالجنان صحيحاً (لا ابتداءً عليه على انباء الامتنان)
 لانه لا انباء له اصلاً لاننا نقول معنى الانباء ان يقبل
 معرفة المنبئ معرفةً ملتبساً عنه ولا يقدر فيه الجهل
 بالمنبئ ولا ريب في تحقق ذلك في الشكر الجناني
 وما ذكر من حصر الانباء في المطلع به المذكور ان ارد
 به حصر الانباء عن تعظيم المنعم فعليه منع ظاهر

بل هو منجى من الاعتقاد والاعتقاد منجى من التعظيم وان
 اريد به حصر الانباء عن الاعتقاد فمسلم ولا خير لان
 الكلام فى الانباء عن التعظيم وقد يوجه السؤال على
 ما ذكر من ان الاعتقاد بالجنان من اقسام الشكر
 بانه ليس بشكر لانتفاء الانباء فيه لعدم العلم به
 واولا طلع عليه بما مر فذلك المطلع به هو الشكر لا الاعتقاد
 لانه المنجى دونه فاجاب عنه بان الانباء متحقق فيه
 كما ذكر والاطلاع عليه لا يلزم ان يكون من الشاكر
 حتى يجعل شكر افضل من ان يكون هو الشكر بل يجوز ان
 يكون من غير وبالهام او باخباروا ان كان من جهته
 لا يلزم ان يكون الشكر هو هذا المطاع به لاما يطاع عليه
 من الاعتقاد كيف ومعنى الانباء متحقق فيه جز ما غاية
 الامر ان يكون هناك شكر ان احدهما القول او الفعل
المطاع به والاخر ما يطاع عليه من الاعتقاد وانباء احد
الشكرين من الآخر لا يوجب عدم كون الآخر شكرا *
 قوله فمورد الحمد * لما كان الظ من التعريفين
 هو النسبة بين الموردين وبين المتعلقين و يظهر
 من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر
 ففرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من
 هذا الظاهر عليه جز بآعلى ما هو قاعدة التعليم *
 قوله هو اسم للذات الواجبة * اي بالذات لا به

المفهوم من الاطلاق وذكر الصفتين اعنى الوجوب
الذاتى واستحقاق جميع المحامد كانه تلويح بوجه
لطيف الى استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال
اما الوجوب الذاتى فلانه يحتجب سائر صفات الكمال
وقد فرع بعض المحققين بعضها عليه والتحقيق انه
يمكن تفریح الكل عليه واما استحقاق جميع المحامد
فلان كل كمال يستحق ان يحمد عليه فلو شذ كمال
عن الثبوت له سبحانه وتعالى لم يكن مستحقا للحمد
على هذا الكمال فلم يكن مستحقا لجميع المحامد واما وجه
استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال ودلالته
عليها فهو انه تعالى اشتهر بهذه الصفات في ضمن
اطلاق هذا الاسم فتفهم هذه الصفات منه كما انه
اشتهر حاتم بالجود في ضمن اطلاق هذا الاسم فتفهم
هذه الصفة منه وكذلك فرعون الذى هادى موسى
عليه السلام اشتهر بصفة الظلم في ضمن اطلاق هذا
الاسم فتفهم هذه الصفة منه ولا تفهم من اسمه العلم
وكذا لا تفهم صفات الكمال من اسم الرحمن كما تفهم
من اسم الله تعالى فالاستجماع هو اسم الله تعالى دون
غيره وخبره لان الظاهر ان اشتهار تع بصفات
الكمال لا يتعقيد بضمن اطلاق اسم دون اسم غاية
الامران يختص ذلك بما يحمد عليه تعالى ولو استعمل

فهمبغي ان يكون الرخص ايضا مستجمعا الا ان
 يقال الرخص من الصفات فالصفات فيه مبهمة وضاعبل
 الابهام فيه لازم قطعاً حتى لو لو خط تعين ما خرج من
 مقتضى وضعه فلا دلالة له على خصوص ذاته تعالى
 وضاع ومجرد الخصوص في الاستعمال لا يوجب انهاء
 اوصاف هذا الخاص منه ولا يبعد ان يوجه الاستجماع
 بان هذه الذات المخصوصة هي المشهورة بالانصاف
 بصفات الكمال فما يكون علماً لها بالاعلىها خصوصها
 يدل على هذه الصفات لا ما يكون موضوعاً لمفهوم
 كلي يعم هذه الذات وغيرها وان اختص في الاستعمال
 بها كالرخص فانه موضوع لذات لها الرحمة الكاملة
 وخص في الاستعمال به تعالى وفي هذا انه يلزم ان
 يفهم صفة الظلم من العلم الذي لفرعون الذي عادي
 موسى عليه السلام * قوله والعدل الى الجملة
 الاسمية * يعني ان قوله الحمد لله كان في الاصل
 جملة فعلية اي حمدت الله حمدت الله حمدت الله
 فحذف الفعل مع الفاعل واقيم المصدر مقامه وجعل
 الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات كما قالوا
 في سلام عليك وفي هبارته حيث جعل العدل
 للدلالة على الدوام والثبات دون اسمية الجملة
 دفع لما يقال قد صرح الشيخ عبد القاهر رحمه الله

بأنه لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت
 الانطلاق لزيد وذلك لأن الشيخ رح إنما نفى
 الدلالة عن نفس الاسمية فلا ينافي كون العدول
 الى الاسمية للدلالة على الدوام لأن الدالّ ح أما
 نفس العدول والاسمية بانضمام العدول هذا لكن
 سيأتي في احوال المسند ان كونه اسما لا فائدة الدوام
 والثبات لا غراعى بتعلق بذلك ولا تعرض فيه للعدول اصلا
 فيدل بظاهره ان نفس الاسمية تدل على الدوام
 ويمكن ان يقال ان الاسمية تدل دلتين لفظية على
 مجرد الثبوت كما ذكره الشيخ رح وعقلية على الدوام
 كما ذكره الشيخ الرضي في الصفة المشبهة انهما لما
 لم تدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل اذا اصل
 في كل ثابت دوامه فالشيخ نفى الدلالة اللفظية على
 الدوام فلا ينافيه اثبات الدلالة العقلية عليه *
 فان قلت الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرفية
 فعلية تقدير اولها لو اختصار الفعلية مقتضيا لابراد
 الظرفية وقد صرحوا بان الاسمية التي خبرها فعلية
 تفيد التجدد كما لفعلية فكذا اذا كان خبرها ظرفية *
 قلت قد صرحوا بان نحو سلام عليك يفيد الدوام
 وكذا اقواله تعالى انا معكم مع ان الخبر جملة ظرفية
 فالوجه ان يوفق بينهما بان الاسمية التي خبرها ظرفية

انما نفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام
 كالعدل مثلا اما اذا وجد فيحمل على الدوام وفيه
 انه يقتضي ان يجوز اذا وجد داع الى الدوام ان يحمل
 الاسمية التي خبرها فعلية على افادة الدوام وهو
 مشكل جدا المتصر يحتمل بانها كالفعليه المخفضة في افادة
 التجدد فلوجاز هذا الجاز ان يحمل الفعلية ايضا على
 افادة الدوام عند وجود الداعي ولا يقدم ما قل على
 التزامه اللهم الا ان يفرق بين المتصرع بالفعل ونقدرة
 والاوجه ان يفرق بين الفعلية وبين الاسمية التي خبرها
 فعلية بان المقصود في الفعلية نسبة الفعل الى فاعله وانها
 تدل على التجدد البتة والمقصود في الاسمية المذكورة
 نسبة الفعلية الى المبتدأ وازوم كونهما دال على
 التجدد ثم وازوم كون النسبة التي في الخبر دال على
 على التجدد لا يستلزم كون نسبتها الى المبتدأ كذلك
 فيجوز ان نحصل هذه الاسمية على افادة الدوام عند
 وجود الداعي بخلاف الفعلية وقد يقال الطرف انما
 يقدر بالفعل اذا لم يقع خبر ابل صلة او صفة مثلا وما
 اذا وقع خبرا فيقدر بما سم الفاعل لان الاصل في الخبر
 الافراد وقد ذكر بعض المحققين ان الانصاف ان المفهوم من
 قولنا زيد في الدار ثابت ومستقر فيها لا ثبت واستقر وفيه
 بحث وهو انهم انما ذكروا كون اختصاص الفعلية معتضيا

لا يراد الظرفية في كون المحدث ظرفاً فهذا صريح في ان
 الخبر الظرف مقدر بالفعل ويمكن ان يقال انما قدروا
 الظرف بالفعل اذ لم يوجد داع الى قصد الدوام والثبات
 اما اذ وجد فلا يل يقدر احم الفاعل اجابة المدا هي *
 قوله وتقدم الحمد باعتبار انه اهم * لا يقال هذا الاهتمام
 عارضى بواسطة المقام والاهتمام باسم الله تعالى ذاتي
 والذاتي ينبغي ان يقدم في الاعتبار ولعن لم يقدم فيمنبغي
 ان لا يؤخر لانا نقول كون البلاغة مطابقة الكلام
 لمقتضى المقام لارعاية الامور الذاتية رجح العارضى
 وقد يجاب عنه بأنه لم يرجع العارضى بل تعارضاً
 فتساقطاً فعمل بما هو الاصل من تقديم المبتدأ على الخبر
 سيما اذا كان المبتدأ اسماً مسدداً للعامل بحسب الاصل
 فان مرتبة العامل التقديم على معموله * قوله كما
 ذهب اليه صاحب الكشف * خصه بالذكر لان صاحب
 المفتاح ذهب الى ان اقر الاول منزل منزله اللازم غير
 متعد الى مقروء به وباسم ربك متعلق باقرا الثاني *
 قوله ايها ما لقصور العبارة * ادرج لفظ الايهام فهما مع
 انه تركه في الشرح لانه لا قصور حقيقة من الاحاطة
 لا كان الاحاطة الاجمالية ويمكن توجيه الترك بان
 يحمل الاحاطة على ما هو الكامل منها وهي الاحاطة
 التفصيلية اذ لا شك في قصور العبارة عنها حقيقة

ولو اجريت الاحاطة على اطلاقها يمكن توجيه الترك
 أيضا لكن بتكليف كما ذكرنا في حاشية الشرح ويمكن
 توجيه ذكر الاليهام على نقد بر حمل الاحاطة على
 التفضيلية بان حذف المنعم به لا يدل بطريق النطع
 على القصور لجواز ان يكون الحذف لوجوه أخرى وانما يفيد
 وهما به فذكر الاليهام يستقيم على نقد يري اجراء
 الاحاطة على اطلاقها وحملها على التفضيلية بتلك
 واما تركه فانما يستقيم على الاول بتكليف فالذكر
اولى * قوله واثلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء *
 يعني لو ذكر المنعم به فانما يذكر بعضه لتعذر ذكر جمعه
 تفصيلا فيتوهم الاختصاص بالبعض المذكور وانما
 ذكر التوهم لان التخصيص بالذكر لا يوجب نفي
 ماعد المذكور * فان قلت ان تعذر ذكر الجميع تفصيلا
 فلا خفاء في امكانه اجمالا فالتعليل قاصر * قلت اذا
 ذكر الجميع اجمالا بان يذكر لفظ يفيد العموم فربما
 يتوهم خروج البعض لشموع التخصيص في العمومات
 سيما في المقامات الخطابية فتوهم الاختصاص بالبعض
 قائم ايضا في ذكر الكل اجمالا وقد يوجه التعليل بان عدم
 حذف المنعم به اما يذكر الكل اجمالا او يذكر البعض
تفصيلا والتعليل انما هو الثاني وليس بذلك * قوله
رعاية لبراعة الاستهلال * وهي كون الابدال من سبب

المقصود وهو انما يكون سببا لبراعة الاستهلال اي
 تفوق الابتداء وكما له فتسميته بها يكون تسمية
 السبب باسم المسبب فلهذا على كمال السبب في السببية
 ثم ان البراعة ههنا ما باعتبار ذكر البيان وهذا الكتاب
 في فن البيان والبيانان وان اختلفا معنى لكن
 تشارك في الاسم واما باعتبار ان فن المعاني والبيان
 متعلق بالبيان بالمعنى المذكور ههنا وهو المنطق الفصيح
 ا ثم ان رعاية البراعة تحصل بذ كر تعليم البيان سواء
 لوحظ كونه خاصا بعد عام وسواء كان هناك عطف
 او لا فتعليل كون علم من عطف الخاص على العام
 بالرعاية لا يخفى عن شيء والتوجيه بانه تعليل لما يتضمنه
 قوله من عطف الخاص على العام وهو مطلق الذكر يا به
 التعليل الاخير وهو قوله وتنبهها على رعاية ثم يجعل المجموع
 البيان لان التنبه انما يحصل بملاحظة كونه خاصا
 بعد عام ومعطوفا عليه ويمكن التوجيه بان يعتبر
 او لا عطف قوله وتنبهها على رعاية ثم يجعل المجموع
 علمه ولا شك ان حصول المجموع يتوقف على ملاحظة
 كونه خاصا معطوفا على عام فليتأمل * قوله ما لم
 نعلم * ذكره وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم
 لان المراد بما لم نعلم ما لم نكن نعلم اي ما لم نعلم
 بقوتها واجتهادنا آخذ من قوله تعالى وعلمك ما

أَمْ نَكُنْ نَعْلَمُ * كَذَا سَمِعْتُ مِنْهُ رَحَ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
 فَأُثِدَتْهُ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ تَعَرَّقَ هُمْ مِنْ حَضِيضِ الْجَهْلِ إِلَى
 ذُرْوَةِ الْعِلْمِ فَيُظْهِرُ وَجْهَ كَوْنِهِ نِعْمَةً غَايَةَ الظُّهُورِ كَمَا قَالَ
 صَاحِبُ الْكَشَافِ فِي قَوْلِهِ نَعْلَمُ إِلَّا نَسَانَ مَا أَمْ يَعْلَمُ *
 أَيِ نَقْلِهِمْ مِنْ ظُلْمَةِ الْجَهْلِ إِلَى نُورِ الْعِلْمِ وَقَدْ يُقَالُ
مِلَاحَظَةً عَمُومَ كَلِمَةِ مَا تَوَرَّثَ الْفَائِدَةُ * قَوْلُهُ أَيِ الْخُطَابِ
 الْمَقْصُولِ * يَعْنِي أَنَّ الْفَصْلَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ
 أَوْ الْفَاعِلِ فَهُوَ مَجَازٌ لِعَوِي وَلَكِنْ أَنْ تَجْعَلَ الْفَصْلَ بِمَعْنَى
 الْمَصْدَرِ عَلَى مَا هُوَ حَقِيقَةٌ وَتَعْتَبِرُ التَّجَوُّزَ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى
 الْخُطَابِ عَلَى طَرِيقَةِ جَرْدِ قَطِيفَةٍ وَأَخْلَاقِ ثِيَابٍ فَاصِلُهُ
 خُطَابٌ فَصْلٌ نَحْوُ رَجُلٍ مَدْلُورٍ * أَيْ أَنَّمَا هِيَ أَقْبَالٌ وَادِّبَارٌ
 وَكَانَ هَذَا أَوْفَقَ بِمَا عَلَيْهِ أَيْمَةُ عِلْمِ الْمَعَانِي حَيْثُ رَجَحُوا
 التَّجَوُّزَ الْعَقْلِيَّ فِي أَنَّمَا هِيَ أَقْبَالٌ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أَيِ
 ذَاتِ أَقْبَالٍ وَلَكِنْ لَا تَعْتَبِرُ فِي الْكَلَامِ تَجَوُّزَ الْأَصْلِ بِمَعْنَى
 أَنَّهُ نَعَالِي أَوْ عَلَى الرَّسُولِ عَمَّ كَوْنُ خُطَابِهِ مَفْصُولًا
 أَوْ فَاصِلًا عَلَى أَنَّ يَكُونُ الْمَصْدَرُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَوِ الْجَهْلِ
 وَفِي هَذَا أَوْجَهُ دَقَّةٍ وَطَافُفَةٍ فَإِنَّ حَقِيقَةَ النِّعْمَةِ
 الْمُخْتَصَّةِ بِهِنَّ أَوْ تِي فَصْلُ الْخُطَابِ وَكَمَالُ الشَّرَفِ أَيْ
 هُوَ كَوْنُ خُطَابِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَاصِلًا أَوْ مَفْصُولًا
 لِأَنَّ ذَاتِ الْخُطَابِ * قَوْلُهُ يَتَبَيَّنُ * مِنْ تَبَيَّنَتْ أَلْشَيْءُ أَيِ
 صِلْمَتُهُ بَيِّنًا يَعْنِي أَنَّ خُطَابَهُ خَالِصٌ مِمَّا يُوجِبُ الْإِبْهَامَ ،

وصعوبة فهمها لرام، مما يُخل بفساحة الكلمة والكلام،
وقد م يكون الفصل بمعنى المفصول لان شرف الخطاب
من حيث هو خطاب بكونه منصوب لا لا يكونه فاصلا *
قوله بلد ايل اهيل * لان التصغير يراد الاشياء ايلي
اصولها وعلى ما نقله الكسائي من بعض الامراء انه
قال اهل واهيل و آل واويل فالتأثير ان اصله اهل
بهمزة تين * قوله جمع طاهر * بناء على ما اشتهر من
جواز افعال في جمع فاعل كما حب واصحاب والتحقيق
كما ذكره الشارح رح في شرح الكشف ان فاعلا
لا يجمع على افعال فاصحاب جمع صحب بالكسر
تخفيف صاحب كذمر وانما راو جمع صحتب بالسكون
الاسم جمع كنهرو وانهار فاطهار جمع طهر وصفا بالمصدر
للمبالغة * قوله جمع خير بالتشديد * اخترا من
خير بالتخفيف اسم تفضيل فانه لا يشتمل ولا يجمع ولا
يؤنث قد يقال لم لا يجوز ان يكون جمع خير مخفف خير
فانه يشتمل ويجمع ويؤنث قال الله تعالى لَمَنِ الْمُصْطَفَيْنِ
الْأَخْيَار * فانه ذكر في الكشف انه جمع خير مخفف
خير وقال الشاعر * أَلَا بَكَرَ الْإِنَامِي بِخَيْرٍ يَدْبِي أَسَدِ
وقال الآخر * رِيْلَاتُ هَيْدِ خَيْرَةِ الْمَلَكَاتِ * وذكر صاحب
الصحاح انهما لثنية خير مخفف خير ونانيته وغاية
ما يمكن ان يقال من جهة رح ان التكسير كالتصغير في

الرد الى الاصل فان اريد جمع خير المخفف على اخيار
ينبغي ان يرد الى اصله وهو المشد د ثم يجمع على
اخيار كميت ومواتا وان مراده بالتشد يد في الحال
او في الاصل فيكون متنا ولا لخير المشد د والمخفف
منه و يحتمل ان يكون كونه بالتشد يد كناية عن
عدم كونه افعلا التفضل لا سئل ايه اياه * قوله
والاصل مهما يكن من شيء * قال سيعو به انما زيد
فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فن زيد منطلق واختلافه
في تفسير كلامه فسال الجمهور مراده انه في الاصل
كان كك حذف فت مهما يكن من شيء وان يثبت اما معناها
كما اقيم نعم مقام الجملة واخرت الفاء لئلا يتوهم نواي
حرفي الشرط والجزاء وفي كلام من لا يعتد به انه حذف
يكن من شيء وعجز مهما الى اما بقلب الهاء همزة
وثقلا يم الهمزة لكونها في الجملة لصدا الكلام ولانها
من اقصى الحلق وادغام الميم في الميم وهو ناسد
لان اما حرف ومهما اسم ولم يعهد في كلامهم تغيير
الاسم وجعله حرفا وقال بعض الافاضل مراده بيان
المعنى البحس وهو ان اما تفيد لزوم ما بعد فانها
لما قبلها لانه كان في الاصل كك بل الاصل (ان يكون) ان
يكن من شيء فحذف الشرط وزيدت ما وادغمت اللين
في الميم وفتحت همزة حرف الشرط * قوله والاسمية

لازمة المبتدأ * هذا احسن من عبارة الشرح لصوق
الاسم اللازم للمبتدأ كما ذكرنا في الحاشية وقوله
ان متها الفاء ولصوق الاسم يتوجه عليه قوله تعالى
قَالَ مَا اِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ * فانه
لم يلاصقها اسم واجاب روح في الحواشي ان المبتدأ
محدد وفاي اما المتوفى وقال الرضي اللازم اقامة جزء
من الحزاء مقام الشرط سواء كان اسما نحو اما زيد
فمنطلق او لا كآية المذكورة * قوله اقامة اللازم
مقام الملزوم وابقاء لاثرة في الجملة * يحتمل ان يكون
كل من الاقامة والابقاء تعللا لكل من لزوم الفاء ولزوم
لصوق الاسم او لمجموعهما ويحتمل ان يكون على طريق
الف والنشر مرتبا او مشوشا وانما قال في الجملة
لان الفاء لم تقم مقام الشرط من كل وجه لان مقام
الشرط قبل جميع احزاء الحزاء والتزمت الفاء
في خلالها واللازم للمبتدأ انما هو الاسمية وانها
لم تقم مقامه بل القائم في مقامه اما وهو حرف واما
ابقاء الاثر فكونه في الجملة ظاهرا بالنسبة الى لزوم
المصوق لان اللازم للمبتدأ انما هو الاسمية
ولم يبق منها اثر لان القائم مقامه حرف واما بالنسبة الى
لزوم الفاء فيمكن ان يوجه بان لازم الشرط انما هو
الفاء الداخلة على صدر الحزاء لا الواقعة في خلال

نصوق الاسم غير لازم بل

اجزائه هذا بيان لعدم تحقق الالقامة والابقاء من كل وجه وأما بيان تحققهما من وجه فالامر في الابقاء بالنسبة الى لزوم الفاء ظاهر وأما بالنسبة الى لزوم المصوق فلان لمصوق الاسم بأما في حكم لمصوق الاسميه به لان لمصوق الموصوف في حكم لمصوق الصفة فالاسمية اللاصقة بأما القائمة مقام المبتدأ أثر بقي من المبتدأ المحذوف وأما بيان تحقق الالقامة من وجه بالنسبة الى لزوم الفاء فهو ان الفاء وان وقعت في خلال اجزاء الجزاء لكن هذا الوقوع عارضي لما منع من كون الفاء على ما كان عليه في الاصل من الوقوع في صدر الجزاء وهو كراهة توالي حرفي الشرط والجزاء لنا لقاء واقعة في الصدر اتصاله وتقدير او مقام الشرط قبل الجزاء فيصح القول باقائمتها مقام الشرط الذي هو ملزومها من هذا الوجه وأما بيانها بالنسبة الى لزوم المصوق فهو ان الاسميه لما جعلت لاصقة بأما على الوجه الذي ذكرناه كان لمصوق الاسم لازم ما اقيم مقام ملزومه وهو المبتدأ * قوله علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع * يشعر بظاهرة انه حمل قوله علم البلاغة على المعنى العلمي لا الاضافي وجعل قوله وتوابعها مطلقا على البلاغة وكذا حمل قوله وتوابعها على انه علم للبديع وكلاهما لا يخلو من اشكال وأما الاول فلانه يلزم العطف على جزء الكلمة ورجع

الضمير اليه باعتبار المعنى الاصلي اللهم الا ان يلتزم
 كون البلاغة علماً للعلمين كعلم البلاغة كما قال صاحب
 الكشاف في رمضان وشهر رمضان او يرتكب ان قوله وعلم
 توابعها اشارة الى ان المضاعف محذوف فالمعطوف عليه علم
 البلاغة ويكون حرّ توابعها كجبر الآخرة في قوله تعالى
 وَاللَّهُ يَرِيْدُ الْآخِرَةَ * اي عرض الآخرة فتح يندفع بعض
 الاشكال وعلى الاول يندفع كله واما الثاني فلان
 العلم لو كان لكان علم توابع البلاغة او توابع البلاغة
 لا توابعها وهو ظاهر وعلى الاول يكون في توابعها تغييران
 يضاف في كل منهما العلمية احدهما حذف بعض العلم
 والآخر اقامة المضمحل مقام المظهر فيه الا ان يرتكب
 مثل ما ذكرنا في شهر رمضان نور رمضان فيندفع التغيير
 الاول وعلى الثاني يكون فيه التغيير الثاني وغاية ما يمكن
 ان يقال انه حمل رخ قوله علم البلاغة على معنى علم له
 زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان وكذا
 قوله وعلم توابعها على معنى علم له زيادة اختصاص
 بتوابعها وهو البك يع * قوله لا بغيره من العلوم *
 اشارة الى ان المقصرا ضافى بالنسبة الى سائر العلوم فاندفع
 ما قيل ان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة فلا يستقيم
 المحصر * قوله فيكون من ادق العلوم * كثر يع على ما تقدم
 بواسطة مقدمة مشهورة ولو ادعاء وهي ان دقائق

العربية ادق من دقائق العلوم فلا يتجبه ان دقة المعلوم
 توجب دقة العلم لا ادقيته و اوصفت هذه المقدمة
 فليست معلومة ولا مشهورة تغني شهرتها عن ذكرها *
 قوله اي به يعرف ان القرآن معجز * لا يقال ان اراد
 معرفة نفس اعجاز القرآن فالحصر غير مستقيم لان الاعجاز
 يعلم بما يذكر في علم الكلام حيث يبحث عن كون القرآن
 معجزة للرسول هم وان اراد معرفة ان اعجازه لكمال
 بلاغته كما هو الاصح لا صرفه او السلامة من الاختلاف
 والتناقض وغيرهما فكذلك هو ايضا لان ذلك يعرف
 بما يذكر في علم الكلام في مباحث النبوات وربما يذكر
 في بعض كتب هذا الفن لانا نقول اراد معرفة ان الاعجاز
 ثابت له بغناء علمي كونه في اعلى مراتب البلاغة وهذا
 لا يعرف علمي التحقيق والتفصيل الا بان يتيقن بانه
 في اعلى مراتبها وذلك انما يحصل بعلم البلاغة لا
 بما يذكر في علم الكلام فليتأمل و اوجعلت قوله لكونه
 متعلقا بقوله يعرف فيكون المعنى ان المعرفة المعللة
 بكونه في اعلى مراتبها انما يحصل بهذا العلم اندفع
 الاشكال فان قلت سيجي ان الطرف الاعلى وما يقرب
 منه كلاهما حد الاعجاز ومن المعلوم ان القرآن واقع
 في حد الاعجاز واما ان كماله في الطرف الاعلى فلا
 كيف وان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض فكيف

يستقيم قوله في اهلى مراتب البلاغة قلنا المراد
بالهلى مراتبها ههنا ما يهم الطرف الاهلى وما يقرب
منه وهو حد الاعجاز * قوله وتشبيهه وجوه الاتعجاز
 اهـ * الاستعارة بالكناية كما سيجيء ان يشبهه شيء بشيء
 فى النفس فيسكت عن ذكر اركانها سوى المشبه
 والاستعارة التخيلية ان يثبت للمشبه شيء من اوزام
 المشبه به والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد
 ويراد به البعيد والترشيع ان يذكر شيء لا يلى المشبه
 به ذكر رح ههنا وجهين الاول ان تشبهه فى النفس
 وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستار وتثبت
 الاستار للوجوه فالتشبيه استعارة بالكناية والايجاب
 استعارة تخيلية وذكر الوجوه ايهام فان الوجه
 يعمل فى المعنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب
 والطريق وهو المعنى البعيد وارىد ههنا البعيد والثاني
 ان يشبهه نفس الاعجاز بالصورة الحسنة وتثبت الوجوه
 الاعجاز فالتشبيه استعارة بالكناية والايجاب استعارة
 تخيلية وذكر الاستار ترشيع لكونها ملائمة للمشبه
 به وهو الصورة الحسنة فان قلت الترشيح كما سيجيء ان
 يقترب بلفظ المشبه به فلا يتصور في صورة الاستعارة
 بالكناية فانه لا ذكر للمشبه به فيها اطلاقا وجعل
 الترشيح للتخييل كما نقل عنه رح فيتوجه عليه ان

التوشيح إنما يكون في الاستغارة المبنية على التشبيه
لا نهم فسرره بذكر ما يلائم المشبه به والتخييل على
من ذهب المصحح عجلي عار عن التشبيه قلت قد صرحوا
بشجوت الترشيح للمجاز المرسل حيث قالوا في قوله هم
أَسْرَمُكُمْ لِحُوقَانِي أَطْوَلُكُمْ يَدًا * إِنَّ قَوْلَهُ هَمْ أَطْوَلُكُمْ
ترشيح للمجاز المرسل في اليد مع أنه لا تشبيه فيه أصلاً
وما ذكرناه من الاقتراح بلفظ المشبه به فإنا طاهرانهم
أرادوا أنه كذا لك فيما إذا كان في الكلام تشبيه
وما ذكرناه من التفسير فإنا هو للترشيح الذي في
الاستعارة * قوله لا نهما ما تكفيه راحة من الفعل *
فيعمل فيها العاقل وان ضعف ولا يمنع من عمله فيها
كل مانع ولذا يعمل فيها معنى حرف النفي كقوله تع
مَا أَتَيْتُ بِنِعْمَةٍ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ * أي انتفلي بنعمة ربك عنك
المجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون ومعنى اسم الإشارة
كقوله تعالى قَدْ لَكَ يَوْمَئِذٍ عَسِيرٌ * أي يا أنقر يومئذ
ومعنى الضمير كقوله * وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ
وَوَقُتُمْ * وما هو عنها بالحد يث المرجم * أي ما حدث يثي منها
وأراد بالطرف ههنا ما يعم الطرف الحقيقي أي اسم
الزمان والمكان وما يشبهه وهو الجار والمجرور وما ذكر
في الشرح من الطرف وشبهه فإنا إرادنا الطرف الطرف
الحقيقي * قوله وستعرف الفرق بينهما * هو أن الزائد

متعین فی الحشود ون التطویل ونی قوله الفرق دون ان
 یقول فرقا آخر نوع اشعار بان ما ذکر ههنا لیس
 فرقا یعتقد به وذلك لان هذا الفرق انما هو بحسب
 المفهوم فقط لان ما ذکر من المعنیین متساویان صدقا
 واما الفرق الذي یأتی فهو یفید الفرق بینهما ذانا
 وتبا ینهما صدقا علی ما وقع علیه الاصطلاح * قوله
 وهي حکم کلی * ای قضیة کلیة حکم فیها علی جمیع
 افراد موضوعها کقولک کل حکم ألقى الی منکر یؤکد
 ولہذا القضية فروع وهي القضا یا الی حکم فیها
 بمحمول ہذا القضية علی جزئیات موضوعها مثل
 هذا الحکم الملقى الی المنکر یؤکد وذلك کذلک
 والا صل منطبق علی فروعہ ای مشتمل علیہا بالقوة
 القریبة من الفعل ومعنی انطباق الحکم الکلّی علی
 جزئیاتہ اشتمالہ علی احکام جزئیات موضوعہ
 ففي قوله علی جزئیاتہ حذف مضاف ومضاف الیه
 وان جعل الانطباق بمعنی الصدق فمعناہ صدق مفهوم
 موضوع ذلک الحکم علی جزئیاتہ فضمیر جزئیاتہ
 یرجع الی ذلک المحذوف فتعین الحذف علی هذا الوجه فی
 یطابق ای یصدق مفهوم موضوعہ ولا یصفو هذا عن شوب *
 قوله فہی الخص من الامثلة * لا بمعنی ان کل شامد
 مثال من ظهر عکس فأنہ لا یتعقیم لان المراد من الذاکر

للا ثبات إما ان يكون الذكر له فقط وكذا المراد من
الذكر للايضاح ان يكون الذكر له فقط وإما ان يكون
الذكر له وله في الجملة سواء كان الذكر لا مرآ آخر
ايضا ولا فعلى الاول يتباينان تبائعا كلياً وعلى الثاني
يكون بينهما عموم وخصوص من وجه بل بمعنى ان كل
ما يصلح شاهدا يصلح مثلاً من غير عكس لان الاثبات
لا يتيسر بكل كلام بل لابد من كونه معتد به بان يكون
من التنزيل او الحديث او كلام من يوثق به ويتبع بخلاف
الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك وهذا كقولهم قصر التعيين
اهم والتشبيه بالوجه العقلي اهم على ما سمعنا في بيان
ان شاء الله تعالى * قوله من الآل * في الصحاح الآل الوأي
قصر والآل الوأي استطاعه فذكر ان مصدر الآل المعتدي
بمعنى استطاع الوأي وزن فعل ولم يذكر ان مصدر الآل
اللازم بمعنى قصر ما ذابوا الظاهر انه الوأي وزن فعول
لانه الغالب في مصدر الفعل اللازم وقد صحح في بعض
نسخ الاساس المعتمد عليه هكذا ولا يبعد ان يكون
قد جاء الوأي بمعنى التقصير على وزن فعل على غير
الغالب او يصار الى قول القراء ان مصدر ما لم يجمع
مصدره فعل عند اهل الحجاز متعد يا كان اللازم فيجوز
كلا الوجهين في قوله من الآل * قوله وقد استعمل الآل
ههنا متعد يا التي مفعولين * يقال لاشك ان الآل ههنا

حقيقة التقصير فلا يعدل عنها من غير ضرورة ولا
 ضرورة ههنا بخلاف قولهم لا أَلُوْكَ نَحْنُ أَمَّا الثَّانِي
 فلان الأول بمعنى التقصير لازم وقد استعمل فيه متعديا
 إلى مفعولين فلا بد من اعتبار تضمين معنى المنع
 أو جعل الأول مجازا عنه وأما الأول فلا نه يجوز ان
 يكون الأول في عبارة المصنف لازما بمعنى التقصير من
 غير اعتبار تضمين أو تجوز ويكون جهدا نصبا على
 التمييز أي لم أقصر من جهة الاجتهاد أو على الحال أي
 لم أقصر حال كوني مجتهدا أو ربما يفهم منه عدم كون
 التقصير في الاجتهاد مع أنه يجوز ان يعتبر الأول والجهد
 متنازهين في قوله في تحقيقه فيحصل المقصود أو يكون
 نصبا على تزعم المخافض أي لم أقصر في الاجتهاد ولكن
 أغضضنا من جميع ذلك والمتزمن ما كون جهدا مفعولا
 فإني حاجة إلى اعتبار جعل هذا اللازم متعديا إلى
 مفعولين لم لا يجوز ان يكون متعديا إلى مفعول واحد
 على تضمين معنى الترك أو التجوز بالآلوهه أي لم أترك
 جهدا ولا يكون في الكلام حذف على ما هو الأصل
 وقوله وإنما على لم منعك جهدا * يحتمل تضمين معنى
 المنع والتجوز بالآلوهه وليس المقصد بكاف الخطاب
 إلى معين حتى يتوجه ان الأولى ان لا يعين المفعول
 المحذوف فاقصد إلى التعميم وان عدم منعة الاجتهاد

لا يخص احدا من اطبا كان أولا * قوله اضافة للمصدر *
 نصب على المصدر ربما يشعر به الكلام اي اضاف الترتيب
 الى ما ذكر اضافة او على الحال والعامل فيها ما في اي
 المفسرة من معنى التفسير اي افسر ترتيبه بما ذكر حلال
 كونه اضافة كقوله تعالى هذا بعلي شيخا فان العامل
 في الحال اعني شيخا معنى حرف التنبيه واسم الاشارة
 والثاني نجعل العامل ما يشعر به الكلام من معنى التفسير
 ثم انظر على الاول والثاني تقدير الفعل وحذف اللهم
 الا ان يكتفى باشعار الكلام بمعنى الفعل كما نقل من
 سيجويه في مررت به فاذا لم صوت صوت حماران
 ناصب المصدر هو معنى الجملة لا شعارها بمعنى الفعل
 واما على الثاني فلا حاجة الى اعتبار حذف الفعل لان
 الحال كما نظرت يعمل فيها العامل الضعيف كمعنى حرف
 النفي وحرف التنبيه والاشارة كما سبق فيجوز ان
 يعمل فيها معنى حرف التفسير * قوله تقر بها * يحتمل
 اوجها ان يجعل قوله تقر بها علة لقوله ورتبته ونسهيلا
 او طلبا على اختلاف النسخ علة لقوله لم ابالغ وعكسه
 ترجيحها بالاتصال وان يجعل كل منهما علة لكل منهما
 وان يجعل كلاهما علة للآخر وان يجعلها علة
 للاول والفضل للمتقدم كما ان المقصور في المتأخر
 وكلامه راجع بالانظر الى انظر يحتمل الوجه الثاني والزايع

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُوْجَّهَ بِحَيْثُ يَحْتَمِلُ الثَّالِثُ بَانَ يُقَالُ قَوْلُهُ
تَقْرِيْبًا وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً لِكُلِّ مِنَ الْفَعْلَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ تَعْرِضُ لَوَجْهِ
هَلِيْثِهِ لِأَخْبَرِ لَآ نَهَ الْمَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ مَا فَيَدُ مِنْ ضَرْبِ
خَفَاءٍ وَإِذَا رَاجَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ مَعْنَى لَمْ أَبَالِغْ كَانَهُ لِلْإِشَارَةِ
إِلَى أَنَّ تَرْكِيبَ الْمَلْبَا لَغَةً لَيْسَ بِمَعْنَى لَمْ أَبَالِغْ لَوْ جَوَّبَ
تَغَايِرَ الْمُتَضَمِّنِ وَالْمُتَضَمِّنِ وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الْمَعْنَى لَصَحَّ أَيْضًا لَانِ
الْمَقْطَعُ يَعْضَمُ مَعْنَاهُ فَيَتَضَمَّنُ مَا يَتَضَمَّنُهُ مَعْنَاهُ لَانِ مُتَضَمِّنٌ
الْمُتَضَمِّنُ لِلْمَشْيِ مُتَضَمِّنٌ لِمَا كَانَ الْكَلَامُ خَالِيَا
مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى * قَوْلُهُ وَنَعَمْ الْوَكِيلُ مَطْفٍ أَمَّا هَلِيْ
جُمْلَةً وَهُوَ حَسْبِي * قِيلَ لَا نَمُ أَنْ أَوَّلَ الْعَطْفِ بِلِ لِلْإِعْتِرَاضِ
هَلِيْ مِنْ هَبٍ مِنْ يَجُوزُ وَقَوْمُهُ آخِرُ الْكَلَامِ وَأَوْسَلَمُ
فَلَا نَمُ أَنْ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ هُوَ حَسْبِي أَوْ حَسْبِي لَمْ لَا يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ أَنَا سَأَلَ اللَّهَ تَعِ وَأَنَّهُ جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ وَمَطْفٌ
أَلَا نَشَاءُ هَلِيْ الْأَخْبَارُ فِي جُمْلٍ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْأَمْرِ أَوْ
لَا خَفَاءُ فِي جَوَازِهِ وَلَا جَوَازُ لَفِي جَوَازِهِ وَأَوْسَلَمُ أَنْ
الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ هُوَ حَسْبِي فَأَنَّمَا يَلْزِمُ مَا ذَكَرَ مِنْ مَطْفٍ أَلَا نَشَاءُ
هَلِيْ الْأَخْبَارُ لَوْ كَانَ هُوَ حَسْبِي جُمْلَةً أَوْ خَبَارِيَّةً وَهُوَ
مَمْنُوعٌ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَنْشَائِيَّةً هَلِيْ صُورَةُ الْأَخْبَارِ
وَلَوْ سَلِمَ فَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَّرَ الْمَبْتَدَأُ فِي نَعَمْ الْوَكِيلِ أَيْ
هُوَ نَعَمْ الْوَكِيلُ أَيْ مَقُولٌ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ فَيَكُونُ
نَعَمْ الْوَكِيلُ جُمْلَةً أَسْمِيَّةً مُتَعَلِّقَةً بِخَبَرِهَا أَنْشَاءً وَهَذَا لَا يُوْجِبُ

كون الجملة انشائية ولو كان المعطوف عليه حملي
 لا يلزم مطف الانشاء على الاخبار لان الجملة الانشائية
 تقع خبراً للمبتدأ فلا بد من التاويل بمقول فيه ذلك
 فيكون مطف مفرد متعلقه جملة انشائية ولو سلم فاللزام
 مطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب
 ولا شبهة في جوازها ويمكن ان يقى الاصل في الواو والعطف
 دون الاعتراض فيحمل على الاصل سيما اذا لم يستقم
 الاعتراض على من ذهب الجمهور والمعطوف على الحال
 حال فلا يجوز ان تعطف الانشائية على الحال لاستانزاه
 وقوع الانشائية حالاً وانها ممتنع وقصد شرح على
 ما نقل عنه في الحواشي الى تحقيق وجه العطف وتبيين
 وجه التركيب لان هذا العطف ممتنع والاصل في الجمل
 الاخبار سيما الاسمية فان نقلها الى الانشاء اقل قليل
 والاسمية التي خبرها انشائية ينبغي ان تكون
 انشائية على القول بعدم التاويل كما اختاره رح كما ان
 الاسمية التي خبرها مفرد يتضمن الاستفهام نحو ابن
 زيد وكيف عمر وكك والاسمية التي خبرها فعلية في حكم
 الفعلية في افادة التجدد والانشائية اذا وقعت خيراً
 فلا حاجة الى التاويل فهي باقية على الانشائية وامام
 ان الظن من كلام الشرح ان المذكور ههنا اعتراض
 لتبيين وتحقيق وقد بينا وجهه في الحاشية *

قوله كما سنجي ان شاء الله تعالى * حيث بين رح في
 صدر الخاتمة انها من الفن الثالث استدل بالأبان المصرح
 ذكر في الايضاح ان ما جعل الخاتمة فيه من السرقات
 الشعرية وما يتصل بها من الاشياء التي يذكرها في
علم البدع بعض المصنفين * قوله ناسب ذكرها بطريق
 التعريف العهدي * اشارة الى السابق يقال المعهود
 في التعريف العهدي ان يذكر السابق ثانيا بلفظه ويجب
 ان يجوز ذكره بمرادفه ايضا والسابق ههنا اما
 هو المعاني والبيان والبدع ولم يذكر هناك ما يشعر
 بكونها فنونا فكيف تجعل الفنون اشارة اليها واثم
 جوز ذلك باعتبار ان كونها فنونا ظاهرا جديا يغني
 ظهوره عن ذكره فيكون معنى الفن الاول باعتبار كونه
 اشارة الى علم المعاني بمعنى علم المعاني فيلغو حمل علم
 المعاني عليه وهكذا الفن الثاني والثالث ويمكن ان يجاب
 عنه بان الفن الاول اشارة الى ما ذكر اوله وهو الذي
 يحتترز به عن الخطاء في تادية المعنى المرادوا الفن
 الثاني الى ما ذكر ثانيا وهو الذي يحتترز به عن التعقيد
 المعنوي والفن الثالث الى ما ذكر ثالثا وهو
 ما يعرف به وجوه التحسين لا يبق قد ذكر سابقا ان
 الذي يحتترز به عن الخطاء في تادية المعنى المراد هو
 علم المعاني فلو جعل الفن الاول اشارة الى ما يحتترز

به من الخطأ في تادية المعنى المراد يكون حمل
علم المعاني عليه تكرارا خاليا عن الفائدة لانا نقول
لما بعد العهد في الفن الثاني والثالث افادت الاعداد
فيهما فطرده ذلك في الفن الاول ايضا نظما في الفنون
الثلاثة في سلك واحد * قوله مأخوذة من مقدمة
الجيش * اراد انهما منقولة عنهما لمنا سبة ظاهرة بيعهما
فيكون لفظ المقدمة في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
حقيقة عرفية ويحتمل ان يريد انهما مستعارتان منها فيكون
لفظ المقدمة مجازا فيهما ولا يبعد ان لا يلتزم النقل
والتجوز بان يقال انها في الاصل صفة حذف موصوفها
ثم اطلقت على طائفة من المعاني او طائفة من الالفاظ
متقدمة على العلم او على سائر الالفاظ الكتاب فالتاء
اما للنقل من الوصفية الى الاسمية او لاعتبار كون
موصوفها موثقا كما قالوا في لفظ الحقيقة والحق ان
المقدمة ان كانت بمعنى الوصف اي ذات موشة
ثبتت لها صفة التقدم واعتبار معنى التقدم فيها لصحة
اطلاق الاسم كالضاربة والقائلة فاطلاقها على الطائفة
المذكورة حقيقة ان كان باعتبار انها من اقرا هذا
المفهوم ومجاز ان كان بملاحظة خصوصها وان كانت
بمعنى الاسم واعتبار معنى التقدم فيها لترجيح الاسم
كما في القارورة والخمر فاطلاقها على الطائفة انما

يكون حقيقة لو ثبت وضع واضع اللغات المقدمة لهذه
الطائفة والظاهر أنه لم يثبت بل الثابت انما هو
وضعه لها بازاء مقدمة الجيش والذا قال روح انها مأخوذة
من مقدمة الجيش * قوله من قدّم بمعنى تقدم *
فلا يجوز فتح الدال في المقدمة ولذا اقل في الفائق ان
الفتح خلف وفي بعض الكتب انه يجوز فتحها على انها
من قدّم المتعدي وقيل يجوز كسر ها على انها منه
ايضاً لان هذه الطائفة لما فيها من سبب التقدم كانها
تقدم نفسها ولا فادتها الشروع بالبصيرة تقدم من
مرّ بها من الشارحين على من لم يعرفها * قوله ومقدمة
الكتاب * الطائفة من الكلام كثير ما يقدم المصنفون
قدّام المقصّ طائفة من الكلام يختص الطائفة بادر اك
معانيها في ذلك المقصّ ويسمونها بالمقدمة كما يدعون
طائفة من كلامهم فنا اوقعما وابا اوفملا ويجعلون
كتبهم مشتملة على هذه الامور اشتمال الكل على
الاجزاء و مرادة روح بمقدمة الكتاب هذه المقدمة
بمعنى انها مقدمة جعلت جزء من الكتاب فاطلاقها
على الطائفة كاطلاق فن الكتاب وقسمه وفصله على
ما جعلت اجزاءه لا يحتاج قطعاً الى اصطلاح جديد فظهر
ان حمل المقدمة التي جعلت جزء من الكتاب على
مقدمة العلم التي هي معان قطعاً ليس بوجه * قوله

وانتفاع بها * بالباء هو الواقع في اكثر النسخ المصححة
 وفي بعض النسخ انتفاع لها باللام فاما ان يكون اللام
 بمعنى الباء او الانتفاع بمعنى النفع على ما قيل *
 قوله والفرقة بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب *
 وهو ان مقدمة العلم تطلق على معان مخصوصة لان
 الشروع في العلم انما يتوقف عليها حقيقة واما ما على
 الفاظ دالة عليها فلا وما يترأى من التوقف فلانما هو بحكم
 العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو فهم المعاني من
 غير الالفاظ لم يحتج اليها اصلا واما مقدمة الكتاب فالفاظ
 مخصوصة هي طائفة من الكلام آة فالمقدمة متان
 متباينتان لاتصدق احداهما على الاخرى اصلا وما يترأى
 من قوله رج في الشرح في تعريف مقدمة الكتاب سواء
 توقف عليها المقصود او لا ان النسبة بينهما العموم
 والخصوص مطلقا نوههم ساقط فانه لما عرف مقدمة الكتاب
 بالالفاظ ومعلوم انها ليست موقوفة عليها بالحقيقة
 فالمراد بالتوقف المتوقف العادي او المراد انه يتوقف
 على معانيها نعم لو ارتكبت ان مقدمة العلم هي الالفاظ
 الدالة على المعاني التي يتوقف عليه الشروع وحمل
 التوقف المذكور في تعريفها على التوقف العادي كانت
 مقدمة الكتاب اعم منها من وجه لان مقدمة الكتاب
 اذا جعلت ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور

فقط في صدق مقدمة العلم بالمعنى المذكور أي الفاعل
ومقدمة الكتاب على شيء واحد وإذا اختلفت هذه
ولم يذكر شيء منه فيها فيصدق مقدمة الكتاب
بدون مقدمة العلم بالمعنى الفاعل وبالعكس لأن ما هو
الفاعل مقدمة العلم لم يقدم إمام المقتصد فالمقدم إمامه
مقدمة الكتاب دون مقدمة العلم والذي لم يقدم
إمامه مما يدل على مقدمة العلم فهو مقدمة العلم
بمعنى الفاعل دون مقدمة الكتاب وأما إذا جعلت
مقدمة الكتاب مشتملة على ما يدل على مقدمة
العلم وعلى غيره فالظاهر يصح صدق مقدمة الكتاب
بدون مقدمة العلم وبالعكس لأن مقدمة العلم صح
بعض مقدمة الكتاب فيصدق على المجموع مقدمة
الكتاب دون مقدمة العلم وعلى البعض مقدمة العلم
دون مقدمة الكتاب اللهم إلا أن يجعل مقدمة
الكتاب اسما مشتركا بين كل الطائفة المذكورة وبين
بعضها فيصدق على البعض المقدمتان والخاص أن
ههنا مقدمة العلم والفاعل عليها ومقدمة الكتاب
ومعاني مستفادة منها والعسبة بين المقدمتين هي
العجائب اللهم إلا أن يرتكب الارتكاب المذكور
وبين الفاعل مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب هي
العموم من وجه وكذا بين مقدمة العلم ومعاني مقدمة

الكتاب * قوله يوصف بها المفرد * ان اجري المفرد
والكلام على ظاهرهما خرج بعض الالفاظ اعنى المركب
الناقص مع ان الفصاحة يتصف بها جميع الالفاظ لا يختص
بها بعض دون بعض فلا بد من تاويل فى المفرد والكلام حتى
يتناول هذا المركب فاختار البعض التاويل فى الكلام
بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلة به بالمفرد واختاره
رح فى المفرد بحمله على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة به
بالكلام ورجح على الاول بانه قد عهد فى المفرد اطلاقه
على ما يقابل مقابلة فاذا قوبل بالمركب يراد به
ما ليس بمركب وبالمشئى والمجموع يراد به ما ليس
بواحد منهما وبالمضاف يراد به ما ليس بمضاف
ولم يعهد فى الكلام ذلك بل انه لما يطلق على المعنى
الاصطلاحي اى المركب التام او اللغوي اى اللفظ مطلقا
وحقيقة الامر راجعة الى انهم هل يطلقون على المركب
الناقص الكلام الفصيح او المفرد الفصيح فان اطلقوا عليه
الكلام فالحق ما اختاره البعض وان اطلقوا عليه المفرد
فالحق ما اختاره رح وتعرفهم فصاحة المفرد بالخلوص
من الغرابية وتنافر الحروف ومخالفة القياس يرشدك
الى ان الحق هو الاول لانه لا شك انه يوجد فى المركب
الناقص تنافر الكلمات وضعف التاليف والعقيد لفظيا
او معنويا غلو جعل هذا المركب داخلا فى المفرد على

ما اختاره رح ينبغي ان يكون فصيحاً مع اشتماله
 على هذه الامور المَخْتَلَّةِ بالفصاحة لانه يصدق عليه
 انه خالص من الغرابية وتنافر الحروف ونحافة القياس
 والشرامة لا يليق بحال ما قل فاذا لم يكن فصيحاً يكون
 تعرفهم لفصاحة المفرد غير مانع فلا بد ان يراد فيه
 الخلو من هذه الامور حتى يصير مانعاً وهو
 ان هذه الامور انما تُخَلُّ بالفصاحة في الكلام دون
 المفرد غير مسمومة لان الطَّ انها تُخَلُّ بالفصاحة مطلقاً
 وذكر هاني تعريف فصاحة الكلام دون المفرد بناءً على
 انها انما توجد في الكلام فقط ولو وجدت في المفرد على ما
 اختاره رح لزم ان تذكر في تعريف فصاحته ليصير مانعاً
 كما ذكرنا ومما يؤيد ما ذكرنا انه اذا كان مركباً من
 الحروف والصفة مشتملاً على تنافر الكلمات يكون
 فصيحاً على تقدير دخول هذا المركب في المفرد ولو
 اعتبر فيه اسناد حتى صار كلاماً لزم ان يغتلب غير
 فصيح مع انه لم يزدد ولم ينقص فيه حركة فضلاً عن
 الحروف ولا يحفل شاعته وايضا اذا ضم الى هذا المركب
 لفظ من القرآن في غاية الفصاحة لزم ان لا يكون فصيحاً
 بعد ان كان فصيحاً قبل انضمام هذا اللفظ الفصيح
 وهو ايضا شنيع بقي شيء هو انهم فسروا المفرد بما لا يدل
 جزء لفظه على جزء معناه فيقولوا اول الايام المركبة بحورق

تحرره وشاب قرناها ومن المعلوم انه يجوز اشتما لها على
 تنافر الكلمات مثل ان يسمى بامدحه امدحه فينبغي
 ان يكون فصيحاً لا نه مفرد ولم يشترط في فصاحته
 الخلو من تنافر الكلمات او يزاد في تعريفها الخلو من
 منه ايضاً ليصير مانعاً والاول فاسد فتعين الثاني
 وغاية ما يمكن ان يقال المراد بالمفرد الكلمة وانها
 مفردة باللفظة اي اللفظ الواحد على ما ذكر في المفصل
 وناء اللفظة تخرج الاعلام المركبة وان كان المشهور
 المذكور في اكثر كتب النحوا انها كلمات او يقال هذه
 الاعلام مركبة صورة ولفظ او المعتبر في الفصاحة انما هو
 نفس اللفظ * قوله اذ لم يسمع كلمة بليغة * اورد
 عليه انه لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم
 اتصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره وهو ما ليس بكلام
 وان كان مركباً فالدليل اخذ من الدخول واجيب
 بانه اذا د بالكلمة ما ليس بكلام كما انه اراد بالمفرد
 في ذلك لكن لا يخفى ان اطلاق الكلمة على هذا المعنى
 بعيد واما على تقدير ان يفسر الكلام ههنا بما ليس
 بكلمة وفرد بالمفرد معنى الكلمة فلا بعداً صلا * قوله
 انما هي باعتبار المطابقة * لان بلاغة الكلام مطابقتها
 لمقتضى الحال وبلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على
 تاليف كلام بليغ فاما مطابقة معتبرة في كل ما قيل مراد

هذا القائل أن البلاغة عند العرب ليست إلا بالاعتماد
 المذکور فصيح ما ذكره من التعليل لأن حاصله يرجع
 إلى المعاني والاعتقادات كما اختار روح من التعليل
 ويحكي أن يدفع بأن كون البلاغة بهذا الاعتبار
 إنما عزف عما في الكتب من أخذها لمطابقة في نعر يفي
 البلاغتين ولم ينقل عن العرب ذلك أصلاً وهو
 ظاهر من قوله الغير المشتركة في أمر يعنها * بنفسه
 للمختلقة وبيان أنه هو مناط العذر ولا خفاء في أن
 المراد من أمر يعنها أمر يصلح تعريفاً وبياناً لها وله
 اختصاص بها والآلاف مفهومات العامة نعم المعاني المختلقة
 وإنها مشتركة فيها وقد أورد على ابن الحارث فيما
 فعل من قسم المستثنى أولاً ثم تعريف المقسمين بأنه
 لا حاجة إليه لأن المقسمين مشتركين فيما يصلح تعريفاً
 لهما وهو المذکور بعد الأول وأما كما ذكر صاحب
 اللباب * فقولهم تفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو من
 تسماع * لأنه ذكر في الشرح أن الفصاحة تقتضيه هي
 كون اللفظ جارياً على القوانين المستنبطة من استقراء
 كلامهم كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق
 بنعر بيعهم وما ذكره المصنف من الخلوص لا شك أنه
 ليس من هذا الكون ولا امرأاً دغاً عليه فلا يصح
 تفسير الفصاحة التي هي هذا الكون به ذكره من

الخلو من فان ادنى درجات المعرفة ان يكون صادقا
 على التعريف وصدق الخالص هذا الخلو من على الكائن
 هذا الكون لا يوجب صدق الخلو من على الكون فان صدق
 المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على المأخذ
 كما مطلق والكاتب والنطق والكتابة نعم قد يجتمع الصدقان
 كما في الماشي والمحرك والمشي والتحرك لا يقال
 اذا لم يصدق الخلو من على الكون الذي هو الفضاحة
 لم يصح تعريف الفضاحة بالخلو من اصلا فكيف يحكم
 بالتسامع لاننا نقول ان الادباء كثير ما يتعجبون
 في التعريفات ويكتفون بمجرد ان تصور التعريف
 يستلزم تصور التعريف ولا يحافظون على قاعدته المعتدول
 من وجوب كون المعرف محمولا على المعرفة مع ان من
 العمل العقل من يجوز التعريف باللبان كغير
 البيت بالجلد ان والسقف وما نقله من زخ ان وجه
 صحة التعريف في الجملة لهما قصدا للمبالغة وادعاء
 ان الخلو من هو الفضاحة فزيادة تصحيح ولا يتجده
 عليه ان مثل ذلك لا يلتفت اليه في التعريفات
 لان الادباء كثير ما يعتبرون ذلك بل ادنى منه
 في انهاء التعريفات وقيل وجه التسامع ان الفضاحة
 وجودية والخلو من علمي ويتجسم عليه منع ظهورها
 بوجودية ولو سلم فلا شك في صحة رسم الوجودي

بالعدمي من غير تمام فيه * قوله تفضل العفاص آة *
 في جمع العفاص مع افراد المثنى والمرسل لطيفة وهي
 الاشارة الى ان العفاص مع كثرتها تغيب في الاخيرين
 مع وحدتهما وقيل العفاص بمعنى المذاري اي يستتر
 المذاري في الشعر ويروي في البيت تفضل المذاري
 في مثنى ومرسل المذاري خشبة ذات اطراف يدري
 بها الطعام وينقى الكدس والمراد في البيت المشطوقي
 التعبير عنه بالمذاري مبالغة لطيفة * قوله من المحموسة
 الرخوة * الحروف المحموسة هي حروف ستشكك
 خصفه والمجهورة ما عداها والشديدة حروف
 اجدت طبقك والرخوة ما عداها وما عدا حروف
 لم يرفعوا وهذه الحروف تسمى المعتدلة بمن الرخوة
 والشديدة * قوله على ان هذا التاثل فسر الكلام بما
 ليس بكامة * يعني ان مدخلية فصاحة الكلمات في
 فصاحة الكلام على قوله اكثر منها على قول من
 فسر الكلام بالمركب التام واذا كان مدخليتها اكثر
 كان القول بوجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته
 انعد على قوله لان على قول غيره يوجد كلام فصيح
 في الجملة وهو المركب الناقص بدون فصاحة كلماته
 لانها انما اشترطت في فصاحة الكلام والمركب
 الناقص ليس بكلام * قوله والقياس على الكلام العربي آة *

المذاري

يعني انه اثبت جواز عدم فصاحة كلمة من كلام
فصيح بالقياس على جواز عدم عربية كلمة من كلام
عربي فانه وقع في القرآن الذي هو كلام عربي لقوله
نَعَالِي اِنَّا نَزَّلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا * اي انزلنا القرآن
كلمات غير عربية بل فارسية كالاسْتَبْرَق والسَّجِيل
اورومية كالقِسْطاس اوهندية كالمشكوة وهذا القماش
فاسد لان وقوع غير العربي ممنوع وما ذكر
من وقوع الاستبرق واخوانه في القرآن لا يوجب
ذلك لان كونها غير عربية ممنوع بل انها جاءت
عربية ايضا نحو اذ توافى اللغتين كالمصابون والتمنور
ولو سلم كونها غير عربية فكون القرآن عربيا ممنوع
والضمير في قوله تَعِ اِنَّا نَزَّلْنَاهُ راجع الى السورة
لا القرآن كما قيل واطلاق القرآن على بعضه شائع
ولو سلم كون القرآن عربيا فمعناه كونه عربي النظم
والاسلوب لا عربي المتن ولا ينافيه كون كلامه غير
عربية ولو سلم انه عربي المتن فذلك باعتبار الاعم
الاغلب لان ما هو غير عربي من كلامه اقل قليل
بالنسبة الى العربي ولا يجوز مثل ذلك في الكلام
الفصيح لان فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام
وعربية الكلمات ليست شرط في عربية الكلام بل
تكفيها عربية اكثر كلماته ولا حد ان يقول المعلوم

من كلامهم ان غمضة المركب العام او انحراف عيب مطلقا
يشترط فيه فصاحة كلماته واما اذا كان غمضة من افراد
الكلام ميممة بنا سم كالسورة او القرآن مثلا قلتم يعلم
الله تشترط في فصاحة مثل هذا الكلام فصاحة كل
كلام او كلمة منه ففي اشتراط فصاحة قوله تنع آلم
أهه سواه اعتبر كلاما لان اخذ مع ضميره او لان
لم يجوز خذ معه في فصاحة السورة او القرآن كما مل
واشترط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام لا يوجب
ذلك الاشتراط * قوله مخبر دا شتمال القرآن على
كلام غير فصيح آه * يعني ان لم يلزم خروج السورة
عن الفصاحة شتمال القرآن على كلام غير فصيح لازم
البقة اما اذا اعتبر آلم أهه كلاما فظاهرا واما اذا
لم يعتبر فلان عدم فصاحة يوجب عدم فصاحة الكلام
الذي هو مجزوء لا اشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة
الكلام ووجه قوله بل كلمة غير فصحة مع ان ذلك
خصاصة الكلام لازم ما ان اللازم ان يتركب من
قوله يتركب فصاحة الكلام وعلى تقدير عدم فصاحة
الكلمة و ان كان هذا مستلزما للقول فاشارة الى ان
كلام من الملازمين مستعمل بالفساد من غير احتياج الى
ملاحظة مستلزام احداهما للآخر والمكان كوني
استعمال القرآن على كلمة غير فصحة مستلزم بالفساد

أظهر في ابطال كلام هذا القائل قل بل كلمة غير
 فصيحة * قوله صليقود * اي يجلب ويجز الى نسبة
 الجهل والعجز لان اشتماله على غير الفصيح اما لعدم
 دالعه تعالى بانه غير فصيح ايمان الفصيح اولى (بالاختيار)
 من غير الفصيح فيلزم الجهل واما لعدم قدرته على امر
 الفصيح بدل غير الفصيح فيلزم العجز لا يقال القسم
 الثالث محتمل وهو ان يكون تعالى قادر على امر
 الفصيح بدلا عن غير هو عالما بعدم قصاصه وبان الفصيح
 من حيث هو فصيح وان كان اولى لكن لم يورد لحكمة
 له تعالى في ذلك لانا نقول ظاهر انه لا حكمة في ذلك
 لان القرآن انما اتى به معجزة وتصدىقا للرسول هم
 والاعجاز انما هو بالبالغة والقصاحة على الصحيح
 فان قلت غاية الامر ان الثالث ايضا باطل لكونه سهفا
 وخرجا عن الحكمة فلم لم يتعرض له ولم يقل الى
 نسبة الجهل او العجز او العفة قلت لما كان السفه نتيجة
 الجهل فنسبة منه دخل في نسبته * قوله اي مدققا
 مطولا * موافق لما في الصحيح ان ج دقة الحاجبين
 وطول وزججت المرأة حاجبها اي دققه وطولته
 والمنكحور في الأساس ان الزجج دقة الحاجب
 واستقوى الله وجب ان ج وزججت حاجبها وربما
 يستدل على اعتبار معنى الاستقوا بقول حبان

في مدح النبي صلعم * بعينين دتجا وبين من نعمت
 حاجب * ازج كمشق اللون من خط كاتب * فان
 التشبيه بمشق اللون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس
 وفيه انه انما يتم لو كان قوله كمشق اللون بيا نال قوله
 ازج وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون لبيان اتصاف
 الحاجب بالاستقواس بعد بيان اتصافه بالدقة والطول
 بقوله ازج وترك العطف في قوله كمشق اللون
 ربما يدفع المناقشة * قوله اي كالسيف السريجي او
 كالسراج * لا بد لهذا التخريج من ان يخطب على قاعدتهم
 ويمكن توجيهاه بان التفعيل يجيء بمعنى المسبة الى
 اصله كملتهم والمغزى راى المنسوب الى تميم والمنسوب
 الى بنى فالمسرج بمعنى المنسوب الى السريجي والسراج
 اي بالمشابهة فالمسرج اسم مفعول من سرجته بمعنى
 نصبته الى السريجي والسراج كملتهم والمغزى من
 تمته ونزرتة بمعنى نسبته وقوله كالسيف السريجي
 او كالسراج يكون بيا نال حاصل المعنى هذا توجيها
 التخريج اما وجه بعده فهو انه لا يتبادر من نسبته
 الى السراج او السريجي معنى مشابهة له وايضا
 الغالب الشائع ان يكون المنسوب اليه مصدر ثلاثي
 هذا الفعل نحو نستنه وكفرته اي نسبته الى النفس
 والكفر وانها ليس كذلك والما التوجيه بها له من قبيل

قَوْسُ الرَّجُلِ أَيُّ صَارَ كَالْقَوْسِ فَالْمَسْرَجُ بِمَعْنَى الْمَائِثَرِ كَالْمَسْرِجِيِّ
 أَوْ كَالْمَسْرَاجِ أَوْ بَنَانِهِ مِنْ مَوْنِ الرَّجُلِ إِذَا صَارَ حَوَانًا فَالْمَسْرَجُ
 بِمَعْنَى الْمَائِثَرِ هَرَجِيًّا أَوْ سَرَجًا عَلَى مَعْنَى التَّشْبِيهِ أَيِ
 مِثْلِهِ أَوْ بَنَانِهِ مِنْ وَرَقَتِ الشَّجَرَةِ أَيِ صَارَتْ ذَاتَ أَوْرَاقٍ
 فَالْمَسْرَجُ بِمَعْنَى الْمَائِثَرِ ذَا سَرَجٍ وَهَذَا يَخْتَصُّ بِالتَّخْرِيجِ
 الْآخِرِ فَيُرَدُّ عَلَى الْكُلِّ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَقِمُّ لَوْ كَانَ الْمَسْرَجُ
 بِكَسْرِ الرَّاءِ لَكِنَّهُ يَفْتَحُهَا * قَوْلُهُ فَإِنْ فَلِمَ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسْمَ
 مَفْعُولٍ آدَ * يُمْكِنُ تَقْرِيرُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُمْ لَمْ يَحْكُمُوا
 بِغَرَابَةِ مَسْرَجٍ حَكَمُوا بِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْهُ لِأَنَّهُ كَوْنُهُ اسْمُ
 مَفْعُولٍ مِنْهُ يُخْرِجُهُ مِنَ الْغَرَابَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ سَرَجَ اللَّهِ وَجْهَهُ
 لَمْ يَسْرِجْ غَرِيبًا (فَلِمَ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسْمَ مَفْعُولٍ مِنْهُ لِيُخْرِجَهُ
 مِنَ الْغَرَابَةِ) وَفِيهِ أَنَّهُ لَا مَخَافَةَ بَيْنِ غَرَابَةِ مَسْرَجٍ وَكَوْنِهِ اسْمُ
 مَفْعُولٍ مِنْ سَرَجٍ وَعَدَمَ غَرَابَةِ سَرَجِ اللَّهِ وَجْهَهُ مَمْنُوعٌ وَقَدْ
 جَعَلَ رَحْمَتِي شَرْحَ الْمَفْتَاحِ مَسْرَجًا اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ سَرَجٍ
 وَغَرِيبًا وَقَدْ ذَكَرْنَا وَجْهَ دَفْعِهِ فِي الْحَاشِيَةِ وَثَانِيَهُمَا أَنَّهُمْ
 ذَكَرُوا فِي تَخْرِيجِهِ وَجْهَيْنِ وَكَوْنُهُ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ
 سَرَجِ اللَّهِ وَجْهَهُ وَجْهٌ ثَالِثٌ فَلِمَ لَمْ يَذْكُرُوهُ وَفِيهِ أَنَّ الْجَوَابَ
 الثَّانِي مِنَ السُّؤَالِ وَهُوَ قَوْلُهُ أَوْ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْغَرَابَةِ
 يَبْأِي ذَلِكَ وَإِضَاقُهُ ذِكْرَنَا أَنَّ وَجْهَ تَخْرِيجِ مَسْرَجٍ مِنْ
 الْمَسْرَاجِ أَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ سَرَجَتِهِ أَيِ نَسَبَتِهِ إِلَى السَّرَاجِ
 بِالْمَشَابَهَةِ وَقَوْلُهُ كَالْمَسْرِجِ بِإِنْ هَذَا لِحَاصِلِ الْمَعْنَى وَيُمْكِنُ

دفع هذا ثم انه اجاب عن السؤال بوجهين الاول
انه يحتمل ان يكون سرج الله وجهه مولد امستحد ثا
من السراج وفي تفرقة وجوه احد هان انه اذا كان
مولد احاد ثا بعد حكمهم بالغراية فقد صح حكمهم بها
لانه لم يوجد حال الحكم حتى لا يصح الحكم بغاء هان
جعل اسم مفعول من سرج بالغراية وفيه ان الظان
الحكم بالغراية ليس سابقا على توليد سرج الله وجهه فان
الاول من ائمة المعاني والثاني من ائمة اللغة والثاني
انه اذا كان مولد امستحد ثا لا يفيد جعل مسرج اسم
مفعول منه خرج وجهه عن الغراية لان المولد غير يجب
وفيه انه لا يبقى من وجهي الجواب فرق يعتد به
والثالث انه اذا كان مولد الم يصح جعل مسرج اسم
مفعول منه لانه لغة اصلية ولا يخفى ما فيه والوجه
الثاني من الجواب ان سرج الله ايضا غير يجب فلا يفيد جعل
مسرج اسم مفعول منه خرج وجهه عن الغراية وفيه انه
اذا كان مولد اكان غير با فلا يحسن ايقاع الغراية في
مقابلة التوليد وايضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم
على التقرير الثاني للسؤال هذا تقرير الجواب على
اول وجهي تقرير السؤال واما على الوجه الثاني فلا
يصح ثاني وجهي الجواب اصلا وكذا الثاني وجوه
تقرير الوجه الاول من وجهي الجواب ولما كان في

هذه المسخة من الشبهة والمناقشات وإن أمكن دفع بعضها غير ما إلى قوله قلت هو أيضاً من هذا القبيل أن مأخوذاً يعني أن سراج الله من قبيل الغريب أو مأخوذ من السراج كالمسراج فلا يفيد جعله اسم مفعول منه خروجاً عن الغرابة * قوله ثم استعير لكل واضح معروف * اقتصر على معنى الاشتهار وذكر رخ في شرح الكشاف أنه استعاره للشرف والاشتهار فكانه نظر إلى أن وصف القلب بالشرف ليس له كثير معنى وليس بذلك * قوله إنما هي من جهة الغرابة * أن أراد أن الغرابة مشتملة عليها كما قال في الشرح لأن الكراهة داخلية تحت الغرابة فكذا ذلك اللفظ لغرابته المشتملة عليها م كنه ولم يذكر في تفسير الوحشة ما يدل على الكراهة وأن أراد أن الكراهة بسبب الغرابة ومن جهتها يلزم أن يكون كل غريب كريهاً وهو مـ ولو سلم فمراد صاحب القبيل أحد الأمرين إما أن الخلوص من الكراهة داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها وإما أن الكراهة تُخلل بالفصاحة فلا بد في تعريفها من ذكر الخلوص من الكراهة وإلا لم يكن التعريف ما نعماً ولا يندفع شيء منهما بما ذكره من أن الكراهة بسبب الغرابة أما الأول فلا بد أن يلزم من اعتباره التفاء

أد هو
أد هو
أد هو

الكراهة

المسبب الخاص في مفهوم اعتباراً انتفاء مسببه فيه وأما
 الثاني فلا بد لا يلزم من انتفاء السبب الخاص انتفاء
 المسبب لجواز ان يثبت الشيء باسباب شتى ولان
 المسبب ملزوم والمسبب لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم
 انتفاء اللازم لجواز ان يكون اللازم اهم ولو ذكر
 رح ما يدل على ان الكراهة سبب للغرابة يدفع الثاني
 لان انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب مطلقاً *
 قوله وقيل لان الكراهة * إشارة الى ما ذكره الخليلي
 وحاصله ان الكراهة في السمع اما ان ترجع الى النغم
 لا الى نفس اللفظ واما ان ترجع الى نفس اللفظ لغرابته
 واما ان ترجع الى نفسه لاشتراكه على تركيب يتفق
 الطبع منه فعلى الاول لا يخفى ان ذكر الكراهة مستبعد
 منه وكذا على الثاني لان قبل الغرابة يعطى معنى اما
 على الثالث فلا بد من ذكرها لانه لا بد ان يذكر
 في تعريفه الفصاحة المخلوص عن الاشتغال المذخور
 لا خلا له بالفصاحة جز ما اذا مر فت ذلك صرفاً
 به لا يتجه عليه نظر وزج ان اراد به انه قد تكون
 الكراهة في بعض الالفاظ ثابتة مع قطع النظر عن
 النغم لان الخلط الى لم يعكر ذلك بل اثبتته حيث ذكر
 ان الكراهة قد تكون للغرابة وللإشغال المذكور
 لا النغم وان اراد به ان الكراهة جيتما كانت تكون

ثابتة مع قطع النظر عن النغم وإنما ذكر لفظ الجرشي
 على سبيل التمثيل ثابتاً مشكلاً * قوله حال من
 الضمير في خلوصه * فيكون المغمى به هذه الحال هو
 الخلو لكونه العامل في ذي الحال فيتوجه
 عليه أنه لا يستقيم به الاحتراز من مثل زيد اجلل
 بل يلزم أن يكون مثله كلاماً مقصداً لأنه يصدق عليه
 أنه خالص من الأمور المذكورة حال فصاحته كلماته
 وهي أن يقال زيد اجلل كما يقال عدالة الرجل
 أن ينتهي من المسهيات حال اختباره فإذا ارتكب
 شيئاً منها في حال اضطرابه لا يسقط عنه التنبه بل يكون
 هذا لأنه يصدق عليه أنه منتهى منها حال الاختيار
 وإن ارتكبها حال الاضطراب فلا يقدح الارتكاب
 في الاضطراب في صدق الانتهاء في حال الاختيار فكذا
 ههنا لا يقدح عدم الخلو في حال عدم فصاحته
 الكلمات وهي أن يقال زيد اجلل في صدق الخلو في
 حال فصاحته وهي أن يقال زيد اجلل والجواب أنه إنما
 يصدق عليه لو كان لقولنا زيد اجلل حال فصاحته
 الكلمات وهو مـ بل هذه الحال إنما هي لقولنا زيد
 اجلل وهو غير قولنا زيد اجلل فلم يثبت كلام واحد له
 حال فصاحته الكلمات وحال عدمها يستقيم ما ذكرت
 كما وجد شخص واحد له حال الاختيار وحال

الا ضطرار فاستقام ما ذكرته فيه * قوله لانه ح
 يكون قيداً للتنافر * لانه العامل في ذي الحال اعني
 الكلمات فيكون قيداً للمنفى لانه اعتبر في الفصاحة
 الخلو من منه فلا يكون قيداً للخلوص حتى يكون قيداً
 للمنفى واذا كان قيداً للمنفى يكون المنفي داخلاً على كلام
 فيه تقييد فيكون المنفي راجعاً الى القيد على ما هو المقرر
 عندهم من رجوع المنفي الداخلة على القيد الى قيده
 فيلزم ان يكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة
 الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود
 الفصاحة وهو عكس كلي للمقحم ولش تنزل من ذلك فلا
 اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر
 مع انتفاء فصاحة الكلمات ولذا قال رح ويلزم ان
 يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة
 فصيحاً لان هذا لا يزم البته سواء اقتصر على ان الاصل
 رجوع المنفي الى القيد او ضم اليه حديث التنزل لان
 اللازم على الاول ان يكون هذا الكلام هو الفصيح
 لا غير وعلى الثاني ان يكون فصيحاً وان كان غيره
 ايضاً فصيحاً فكونه فصيحاً قد مشترك بينهما ثابته
 على نقد ير كل منهما فما ذكره ههنا اولى مما وقع في
 الشرح من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على
 الكلمات الغير الفصيحة متنافراً كما ثبت او لا فصيحاً لانه

انما يستقيم على تقدير التنزل وان كان يمكن توجيهه
 بانه اراد ان يبين غاية فساد هذا القول فذكر انه ح
 يصدق التعريف على صنفين من الكلام لا يصدق المعروف
 على شيء منهما فلحصول هذا المقصود بنى الكلام
 على التنزل اكنك خبير بان الفساد في عدم
 صدق التعريف على شيء من افراد المعروف اكثر
 منه في صدقه على المعروف وعلى غيره وان كان
 الغير الصادق عليه التعريف في الثاني اكثر
 منه في الاول * فان قلت اذا اخل التنازع الفصاحة
 كما يدل عليه التعريف على ما ذكره هنا فلان يخل
 التنازع مع عدم الفصاحة اولى * قلت لا يلتفت الى
 مثل ذلك في باب التعريف فانه يكفي في فساد التعريف
 صدقه على غير المعروف سيما اذا كان صادقا على
 الغير فقط دون شيء من افراد المعروف كما في ما نحن
 فيه على تقدير الاقتصار على الاصل المذكور على
 انه على تقدير التنزل يصدق التعريف على صنفين
 من الكلام ليس شيء منهما من افراد المعروف وحديث
 الاولى انما يستقيم بالنسبة الى احدهما ويدفع
 الفساد الناشئ من صدق التعريف عليه فقط دون الناشئ
 من صدقه على الآخر كما بينا في الحاشية * قوله
 المشهور بين الجمهور * فلا يدفع الاضعف تجوز وفي

غير المشهور فان الاضمار قيل الذكر على الوجه
المذكور في نحو ضَرَبَ غلامه زيداً يوجب الضعف
وان جوزة البعض كالإخفاء بن جني * قوله لفظاً
ومعنى وحكما * الذكر اللفظي ان يكون المرحع
ملفوظاً به صريحاً قبل الضمير سواء كان مذكوراً قبله
لفظاً ومعنىً نحو ضَرَبَ زيدٌ غلامه فان زيدا مذكور
قبل ضميره لفظاً ومعنىً أولاً نحو ضرب زيداً غلامه
فان زيدا وان كان مذكوراً قبل ضميره صريحاً
لكنه مذكور معنىً بعده لان رتبة الفاعل المتقدم
على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون مصرحاً
به لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره مقدماً معنىً ككون
رتبة الفاعل المتقدم على المفعول نحو ضرب غلامه
زيداً فان ذلك يقتضي كون زيد مذكوراً قبل الضمير
معنىً وككون رتبة المفعول الأول المتقدم على الثاني
نحو اطعمت درهماً زيداً او كمتضمن الكلام السابق
للمرجع نحو قوله تعالى اهدوا لوالديكما قربةً للثواب *
فان الفعل متضمن لمصدره وكاستلزام الكلام السابق
لذكر المرجع استلزاماً ما قريبا كقوله تعالى ولا يؤيه * اي
المورث فان الكلام السابق في بيان الميراث وان
يدل على المورث او بعيداً كقوله تع حتى توارث
بالحجاب * اي الغمس فان ذكر العشي سابقاً يدل على

الشمس ونحو ذلك مما يوجب كونه مذكورا معنئاً
والله كَرُّ الحكمي ان لا يكون مصرحاً به ولا يكون شيئاً
من سياق الكلام او مباحثه مقتضياً لذكره معنئاً الا ان
حكم الواضع بان مفسر الضمير وما يصلح مرجعاً له
يلزم ان يتقدمه يقتضي ذكره (مقدماً) حكماً وذلك
لانه انما خولف مقتضى حكم الواضع لاغراض يجي
ببيانها في وضع المضمير موضع المظهر فالمرجع المؤخر
لغرض مقدم حكماً كما ان المحذوف لعلته في حكم
الثابت فظهر بما ذكرنا ان قوله لفظاً ومعنئاً وحكماً
متعلق بالذكر وبيان لاقسامه ولك ان تجعله متعلقاً
بالاضمار بمعنئ كون الاضمار قبل الذكر اي تقدم الضمير
على الذكر فيكون بياناً لاقسامه اي تقدم الضمير على
ذكر المرجع وتاخر المرجع عنه لفظي ومعنوي وحكمي
وامشهور جعلها اقساماً لتقدم المرجع والامر فيه سهل فان
احدهما يعلم بالمقايضة الى الآخر وما وقع في الشرح من
الاقتصار على اللفظ والمعنى دون ذكر الحكم فمبني
على انه اراد بالمعنوي ما يتناول الحكمي لان المراد
بالمعنى ما يقابل اللفظ حكماً كان او لا * قوله والواو في
والوري للحال * اثره على كونها اللعطف على المستكن
في امده لوجوه الفصل فيكون المعنى امده
ويمدح الوري لوجوه احدها حسن المقابلة بقوله ملته

مُتَّهِ وَحْدِي فَإِنْ قَوْلُهُ وَحْدِي فِي مَقَابِلَةِ قَوْلِهِ وَالْوَرَى
 مَعِيْ وَقَدْ جُعِلَ حَالًا وَقِيمًا لِلْوَرَى الَّذِي قَبِلَ بِالْمَدْحِ
 فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ وَالْوَرَى مَعِي أَيْضًا حَالًا وَقِيمًا
 لِلْمَدْحِ رَهَابِيَّةً لِلتَّطْبِيقِ بَيْنَ الْمُتَقَابِلَيْنِ وَالثَّانِي أَنَّهُ
 عَلَى تَقْدِيرِ الْعَطْفِ يَكُونُ مَدْحُ الْوَرَى جَزَاءً لِمَدْحِ الشَّاعِرِ
 وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِ وَلَا يُخْفَى أَنَّهُ قَاصِرٌ فِي بَيَانِ الْمَدْحِ
 بِالنَّمِيبَةِ إِلَى مَا إِذَا لَمْ يَدُلَّ الْكَلَامُ عَلَى التَّوَقُّفِ كَمَا
 فِي تَقْدِيرِ الْحَالِيَةِ وَالثَّلَاثُ أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى تَقْدِيرِ الْعَطْفِ
 اسْتِدْرَاكُ قَوْلِهِ مَعِي (فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى فَائِدَةٌ يَعْتَدُّ بِمِثْلِهَا)
 وَالرَّابِعُ أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى تَقْدِيرِ الْعَطْفِ اتِّحَادُ الشَّرْطِ
 وَالْجُزْأَيْنِ فَإِنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْجُزْأَيْنِ عَلَى حُدُودِ
 كَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ عَنِ الشَّرْطِ
 وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْحَالِيَةِ فَالشَّرْطُ هُوَ مَدْحُ الشَّاعِرِ مُطْلَقًا
 وَالْجُزْأَيْنِ مَدْحُهُ مُقَيَّدًا بِحَالِ الْمَذْكُورَةِ وَيُمْكِنُ دَفْعُ
 الْآخِرَيْنِ بِأَنَّ الْمَعْنَى تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ تَرَاضِي مَدْحِهِمْ
 عَنْ مَدْحِهِ وَأَنَّهُ مَعْنَى مَطْلُوبٍ وَيَعْتَبَرُ الْعَدْفُ أَوْ لَا ذِمَّةَ
التَّعْلِيلُ بِالشَّرْطِ فَجَّ يَكُونُ الْمَجْمُوعُ جُزْأَيْنًا * قَوْلُهُ بِعَمِّ
مَقَابِلَةِ الْمَدْحِ بِالْوَرَى * رِيْمَا يَعْتَدُّ رَحْمَتًا بِأَنَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ
 إِلَى أَنَّ ذِمَّةَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْطَرُ بِأَلِّ مَا قُلَّ وَلَوْ عَلَى
 سَبِيلِ الشَّرْطِيَّةِ وَالتَّعْلِيلُ بِأَلِّ لَوْ دَعَا دَاعٍ فَإِنَّمَا يَفْرَضُ
 بَوْمُهُ ذُونَ ذِمَّةٍ وَفِي اسْتِعْمَالِ مَتْنِ الدَّالَّةِ عَلَى الْكَلِمَةِ

في المدح والثناء الخالية عن هذه الدلالة في اللوم بل
 هي في قوة سور الجزئية لطافة حيث اشار الى انه
 يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكمية في
 اللوم وان كان فيه لطافة (و) لان تعليق توحده
 باللوم على لومه المشعر بعلية اللوم له يفيد فائدة
 الكمية المبني عليها اللطافة المتأخرة * قوله
 تافر كل المتنافر * اي ان فيه تافرا كاملا ولا يلزم
 ان لا يكون تافرا اكمل منه لينا في ما سبق ان الثاني
 دون المتناهي ولا ان يكون احدا الامر بين موجبا للتنافر
 في الجملة واجتماعهما لكما له حتى يلزم عدم فصاحة
 نحو فسبحه مع وقوعه في القرآن بل اللازم ان اجتماع
 الامر بين سبب للتنافر القوي الكامل ويجوز ان لا يكون
 واحد منهما موجبا للتنافر اصلا وايضا في قوله تافر
 كل التنافر اشارة الى ان التنافر ههنا بمعنى النفرة
 لا بالمعنى الاصطلاحي حتى يلزم ما ذكره وفائدة
 التعبير به عنها الدلالة على الكمال لامن الفعل اذا
 تشارك فيه انا فلان يجي كاملا * قوله قيل ذكر ضعف
 التاليف يعني عن ذكر التعقيد اللفظي * لانه لا يكون
 الا للضعف التاليف فالخلوص عن الضعف يوجب الخاوص
 عنه اهل ان الخلا لي اهترض بان ذكر احد الامر بين
 من الضعف والتعقيد اللفظي يعني من ذكر الآخر اما

اغناء الضعف فلما سمعنا واما اغناء التعقيد فلانه لازم
 للضعف لان التاليف اذا لم يوافق القانون اوجب
 صعوبة في الفهم لا محالة والخلوص عن اللزوم يوجب
 الخلوص عن الملازم فإن قصد ربح بما ذكره دفع اعتراضه
 لم يحسن الاقتصار على بعض السؤال وأن كان الاقتصار
 بناء على ان ما ذكره لا يدفع السؤال بتمامه لانه
 انما يدفع اغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع
 العكس ودفعه ان يقال لانم ان كل ضعف يوجب تعقيدا
 فان مثل جاءني احمد بالتخوين مشتمل على الضعف
 دون التعقيد * قوله للخل في انتقال الذهن * اما
 ان يراد الخل الواقع للمتكلم او للسامع فعلى الاول
 لا يصح تعليل الخل بايراد اللوازم وعلى الثاني
 لا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخل اذا الامر بالعكس
 فيهما ويمكن ان يراد الاول على ما يناسب قرينته
 وهو الخل الواقع في النظم وتعليله بالايثار باعتبار
 معنى العلم والظهور اي يعرف الخل ويظهر بالايثار
 وأن يراد الثاني وتعليل عدم ظهور الدلالة باعتبار
 معنى العلم والظهور * قوله وذلك بسبب ايراد
 اللوازم * قد يفهم منه انه السبب في التعقيد لا الخير
 ويوجه به انه اذا حصل التعقيد بسبب أن قصد باللفظ
 باليس من لوازم معناه يكون ذلك دافعا في ضعف

قد دفعه
 * التعقيد المعنوي *
 للخل واقع

العاليف والوجه انه انما خص الايراد بالذكر لان
 القسم الآخر وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازمه
 اقل قليل سيما في كلام يعتد به ثم ان اريد بالمواعظ
 والوسائط معنى الجنس على ما عليه ائمة الاصول ان
 لام الجنس يبطل الجمعية الى الجنسية فلا خفاء وان
 اريد معنى الجمع فظا انه لا يصح اعتباره بالانظر الى
 كل مادة فلا بد من اعتباره بالانظر الى المواد فيكفي
 في كل مادة وجود لازم بعيد وعلى التقديرين فالظن
 انه يلزم تكثير الوسائط في كل مادة ووجهه ان يراد
 بالكثيرة ان تكون فوق الواحد فاللازم وجود لازم
 بعيد مفتقر الى واسطتين او اكثر في كل مادة * قوله
 ساطلب بعد الدار منكم لتقر بها * في ذكر السين
 وايضافة البعد الى الدار مع اضافة القرب الى ذات
 المخاطبين لطائف حيث اشار بذلك السين الى ان
 طلب البعد وان كان يتوصل به الى مقصود مطمح وهو
 القرب لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد الذي هو اورد
 من الردي واسوء من السوء سوف الاقتحام في مهلكة
 ارتكابه واخر التورط في ورطة التزامه هذا ان حمل السين
 على موضوعة وان حملته على مجرد التاكيد فاللطفة
 باعتبار اختيار العبارة الدالة على الاستقبال وضعاً
 ورمزاً باضافة البعد الى الدار والقرب الى ذواتهم الى

انه ان تعلق غرض بطلب البعد فالعاشق لا يطلبه لانه بعد
 بعد نفسه مما لا فكيف يطلبه بل يطلب بعد مكانه ومطلوب
 المحب انما هو قرب ذات المحبوب لا قرب داره ومكانه *
 قوله هو الصحيح * اما لانه ثبت عندنا بالنقل الصحيح
 واما لان الصحيح عندنا في معنى البيت ما ذكره الشيخ
 وهو مبني على الرفع * قوله لكنه خطأ * كانه اراد
 بالخطاء ما بعد خطأ ويكون في حكمه عند البلغاء
 والافله وجه ظاهر من الصحة كما ذكر في الشرح انه
 يستعمل الجمود في مطلق خلوا العين مجازا استعما لا
 للمقيد في المطلق ثم يكتفى بالمطلق من السرور * قوله
 اطيب نفسا * صيغة المتكلم من طاب يطيب ونفسا
 تميز ولا يحسن ان يجعل صيغة المتكلم من طيب يطيب
 ونفسا مفعولا به قيل الظاهر من كلام الشيخ انه جعل
 طلب البعد مجازا من لازمه وهو طيب النفس به وجعل
 سكب الدموع مجازا من سببه وهو الحزن والا وجه
 انه لا حاجة الى التجوز في سكب الدموع بل ما ذكره
 تقرير للمعنى وبيان لسبب السكب * قوله والقوم
 ههنا كلام فاسد * وهو ما ذكر وافي معنى البيت ان
 مادة الزمان والاخوان الايمان بنقيض المطلوب
 وخلاف المقام فطلب الشاعر البعد ليحصل نقيضه وهو
 القرب وطلب الحزن ليحصل نقيضه وهو السرور

ووجه فساد وان الزمان والاخوان انما يأتي بما هو
 نقيض المطلوب في الواقع لا بما يظهر انه مطاوبه وليس
 به و ر بما يدفع الفساد بان من طرافة الشعراء انهم
 يعتمدون طلب شيء يكون مطلوب بهم خلافة تسبيها
 التي حصلوا لما اشتهر ان الزمان يأتي بخلاف المطا
 وهذا من الامور الخطابية التي يأتي بها الشعراء الطرفاء
 ولا يقدح فيه امثال هذه المناقشات وقد جاء بذلك
 صريحاً ابو الحسن الباهري فقال (شعر) ولكم
 تمنيت الفراق مغالطاً ، واحتلت في استثمار غرس
 وذا دي ، وطمعت منها في الوصال لانها ، تبني الامور

على خلاف مرادي * قوله كانها تجري في الماء * يشعربان
 اطلاق السبوح على الفرس على سبيل الاستعارة على
 ما ذكر في الآس ومن المجاز فرس سابع وسبوح
 ووجه ان السابع والسبوح من سبع في الماء فان اعتبر
 موصوف السبوح في البيت هو الفرس على تشبيه سيرها
 في البر بسباحتها في البحر في سرعة السير مع عدم
 انعاب الراكب يكون السبوح استعارة تبعية وان
 اعتبر الموصوف غير الفرس على تشبيه الفرس بشخص
 سابع في الماء يكون استعارة اصلية مصرحة ولا يخفى
 ما في ايثار السبوح على السابع من لطف المبالغة وما
 في ذكر الاسعاد في الغمرة مع السبوح من اللطافة

فان الغمرة في الاصل ما يغمرك من الماء ولا ينجي
 من ابتلي بها الا السايح والمراد بالغمرة ههنا مطلق
 الشدة استعمالا للمقيد في المطلق * قوله ولا يخفى
 انه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا * لان التكرار مالا
 كان هو الذكر مرة بعد اخرى فاما ان يراد به مجموع
 الذكرين او الذكر الآخر وعلى الاول لا يتحقق
 بتثليث الذكر تعدد التكرار فضلا عن كثرة وعلى
 الثاني لا يتحقق كثرة بالتثليث وان تحقق تعدده
 لان الظاهر لا يتحقق الكثرة بمجرد التعدد بل
 يحتاج الى زيادة عليه فلا بد من تبيع الذكر لا اقل
 حتى يتحقق ثلث تكريرات وقد يجاب عن هذا
 الايراد بوجهين آخرين احدهما ان قوله كثرة التكرار
 ليس من اضافة المصدر الى الفاعل بل من اضافة المسبب
 الى سببه وفاعل المصدر هو الذكر اي كثرة الذكر
 بسبب التكرار والثاني انه بالذكر ثانيا يحصل تكرار
 احدهما بالنسبة الى الذكر ثانيا والآخر بالنسبة
 الى الذكر الاول وقد حصل بالذكر ثانيا تكرار واحد
 فالمجموع ثلث تكريرات * قوله والجندل ارض
 ذات حجارة * يخالف ما في الصحاح الجندل بسكون
 النون وفتح الدال الحجارة والجندل بفتح النون
 وكسر الدال الموضع الذي فيه الحجارة ولا يبعد

ان يوفق بان ما ذكره روح بيان للمعاد ههنا فانه اريد
باسم الحجارة ههنا موضعها * قوله وفساد ذلك مما
يشهد به العقل والعقل * اما العقل فما نقل من الصحاح
واما العقل فلان لما سب ان يكون داعي الامر بالتصويت
سماع غير المصوت له لا سماع المصوت لصوت الغير
ويتخذ شبه انه انه ما يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت
اسماع الصوت اما اذا كان اظهار الغشاط والخبور كالبلابل
فتترجم بمشاهدة الانوار وملاحظة الاوراد فلا ور بما
يؤيد انه لم يقتصر في داعي الامر بالتصويت على
السمع بل ضم اليه الرؤية بل قدمها وغاية ما يمكن
ان يقال معنى شهادة العقل بفساده انه يحكم بفساده وتوجيه
بخالف . لنقل وعنه من دوحه * قوله والافلا يخل
بالفصاحة * قيل ردرج في المشرح توجيه النظر في
القول المذكور في فصاحة المخر دبان الكراهة في السمع
ان ادت الى الثقل دخلت تحت التذافر والافلا يخل
بالفصاحة ودرج ضعف هذا التوجيه ظاهراً والظاهر
ان ضعفه لورود المنع على قوله والافلا يخل بالفصاحة
وانه وارد ههنا ايضا والجواب بان لاجهة لا خلال
كثرة التكرار وتتابع الاضافات الا ما يلزم مهما من
الثقل بخلاف الكراهة في السمع فانها تناسب الاخلال
وتصلح سببا له من غير ملاحظة لما يلزم مهما من الثقل

لان الفصحاء كما يحترزون عما يشغل على اللسان
 فكذلك اعماء يشغل على السمع * قوله راسخة في النفس *
 احتراز من الحال فانه كيفية في النفس غير راسخة
 * فيها قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير * اولى
 من المشهور وهو لا يوجب صورة تصور امر خارج عنه
 لانه يخرج من الحد الكيفيات التي يتضمني تصورها
 تصور غيرهما كالعلم والقدرة والاستقامة ونحوها فان
 تصوراتها موجهة لتصورات متعلقاتها لكن لا تتوقف
 عليها توقف المعلول على علته كما في الامراض
 النسبية فعلى المشهور لا يبقى الحد جامعاً بخلاف ما
 ذكره في شرحه اولى من هذا الوجه اكن يرد عليه
 الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الاجزاء
 وكذلك الكيفية النظرية لتوقف تصورها على تصور
 القول للشارح فلا يبقى الحد جامعاً ولا يرد ذلك على
 المشهور * قوله اشعار بانه لو عبر عن المقصود آه *
قد يفهم منه انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم
 ان يكون هذا المعبر فصيحاً وليس كذلك لانه ان اراد
 التعبير عن مقصوده في الجملة فظاهر ان كون اللام
 في المقصود استغراقياً باني ذلك وان اراد التعبير
 عن كل ما يدخل تحت قصده على ما هو معنى الاستغراق
 العرفي فالظاهر لا يتحقق بدون الرسوخ فقوله

ما لم يكن راسخاً فيه محل تأمل ويمكن دفعه بان ليس
 قصده الا ان ذكر الملكة يشعر بما ذكر ولا ريب في
 استقامة هذا الاشعار واما ان في التعريف ما يوجب
 عدم فصاحة هذا المعبر فغير قادح في ذلك ولو قال
 قوله ملكة احتراز عن تعبير هذا المعبر لتوجه ما ذكرنا
 على انه لو قال كك لا يمكن الدفع ايضا كما بينا في
 الحاشية * قوله الى ان يعتبر * اشعار بان الحال انما
 تقتضي اعتبار تلك الخصوصية وقد عوالمه ولا تنفي
 نفس الكلام وانما يقتضيه امر آخر من قصد افادة
 فائدة الخبر او لازمها او غيرهما وقد صرح رح بذلك
 في شرح المفتاح حيث قال لما كانت المطابقة انما تتحقق
 بعلمك الخصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام ثابتا وانما
 اثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق
 مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه لا يقال
 فمقتضى الحال انما هو نفس الخصوصية لا اعتبارها
 كما يشعر به قوله الى ان يعتبر لاننا نقول ليس المقتضى
 هو الخصوصية على اي وجه وجد في الكلام بل اذا
 كانت مقرونة باقصد والاعتبار وكفاك شاهدا على
 ذلك نخطئة على كرم الله وجهه من قال من المتوفي
 على لفظ اسم الفاعل مع انه رضى قرأ قوله تعالى
 وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَئِن دُعِيَ إِلَهُهُمْ فَلْيَنصُرْهُمْ فَوَلَّوْهُمْ

الاعتبار مدخل عظيم في مقتضى الحال بالآخ في
 اشتراطه فجعل المقتضى نفس الاعتبار مع أن فيه نوع
 تمهيد لما سذكر أن المقتضى هو الاعتبار المناسب
 وإنما قال مع الكلام مع أن الخصوصية إنما هي في
 الكلام لأنه قيد الكلام بكونه مؤدياً لا أصل المراد
 ولا شك أن الخصوصية خارجة عنه مصاحبة له وإنما هي
 داخلية في مجموع الكلام المركب من الكلام المؤدي
 لا أصل للمعنى ومن الخصوصية أنه قيد الكلام بذلك
 حتى احتاج إلى كلمة مع ولام يصلح كلمة في إشعاراً بأن
 مقتضى الحال لا بد أن يكون رائداً على ادعاء أصل
 المراد ولو قال في الكلام لخلا الكلام من ذلك الإشعار
 فإن قلت قد يقتضى المقام الاختصار على ادعاء أصل
 المراد قلت هذا الاعتراض امرئ القيس على المراد *
 قوله بخصوصية * في الصحاح فتح الحاء ففتح من ضمها
 وكان وجهه أن الخصوص بفتح الحاء صفة فيدخل
 الياء المصدرية فيه يصير بمعنى المصدر وضمها مصدر
 فلا يلحق الحاق هذه الياء به وإنما صح في الجملة بناءً على
 جعل المصدر بمعنى الصفة أو (أن) تكون الياء للمبالغة *
 قوله وهو مقتضى الحال * الظاهر أن الضمير يرجع
 إلى الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ويحتمل أن
 يرجع إلى أن يعتبر أي أن اعتبار الخصوصية مقتضى

الحال بالتأويل السابق * قوله وتحقيق ذلك آه : حاصله
 ان التحقيق ان مقتضى الحال هو الكلام المكيف بكيفية
 مخصوصة كاللزام المؤكّد والحالي من التاكيد مثلاً ومعنى
 مطابقة الكلام لمقتضى الحال صدق هذا الكلام الكلي عليه
 سمى ذلك تحقيقاً إشارةً الى ان ما يدل عليه كلامهم
 في مواضع ان المقتضى هو الاحوال من التاكيد والخلو
 منه مثلاً ليس بتحقيق بل تمام كما ذكر في الشرح
 اعلم ان ما يصلح وجهاً لذلك مما صرح به رح وما
 لم يصرح به اموراً أحدها ما نقل عنه رح في الحواشي
 وذكر في شرح المفتاح وهو انه ذكر السكاكي في تعريف
 علم المعاني (في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
 فانه يدل على ان مقتضى الحال امر مذكور وان المذكور
 حقيقة هو الكلام لا الاحوال والثاني انه ذكر المصريح
 في تعريف المعاني الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى
 الحال فلو حمل المقتضى نفس تلك الاحوال لم يهجم هذا
 القول فيكون هو الكلام والمثال ان المطابقة بمعنى المصدق
 كما هو اصطلاح اهل المعقول ولا يمكن اعتبار المصدق
 بين الكلام وبين تلك الاحوال اصلاً وبه يمكن اتمار
 بين الكلام الذي يورده المتكلم وبين الكلام الكلي كما
 ذكره يقال معنى اقتضاء الحال يتحقق حقيقة في
 تلك الاحوال لان الكلام المشتمل عليها فان انكار

المخاطب مثلاً إنما يقتضي تأكيد الكلام حقيقة
لا الكلام المؤكد بل ما يقتضي الكلام أمر آخر كما سبق
بيانه مؤيداً بما ذكر في شرح المفتاح وكلامهم في
معظم المواقف واضح محكم في أن المفتضى هو الاحوال
مثل قولهم ابتكر المخاطب يقتضي تأكيد الكلام
وخلو ذهنه يقتضي خلوه عن التأكيد والاحتراز
عن العبث يقتضي الحذف والاحتياط يقتضي الذكر
إلى غير ذلك وقول صاحب المفتاح الحالة المفتضية
لذكر الحذف للتعريف للتمهيد للمتنقذ من المتأخير
إلى غير ذلك وأم يوجد في كلامهم ما يدل على أن
المفتضى هو الكلام الكلي سوى ما ذكره السكاكي
على ما يقتضي الحال ذكره وما ذكره المصريح في تعريف
المعاني وما قالوا أن اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرناه
وليس شيء من هذه الأمور محكما في أن المفتضى هو
الكلام الكلي أمّا الأول فلأن كلام الاحوال والكلام
الكلي متساويان في عدم المذكورية على سبيل
الحقيقة فإن المذكورية حقيقة هو الكلام الجزئي وكما
أنه يمكن جعل الكلي مذكوراً بذكر الجزئي كونه في
ضمنه يمكن جعل الاحوال مذكورة بذكر الكلام المشتمل
عليها لكونها كيفيات كما جعل السكاكي الالتفات الواقعة
في الطرق مسموعاً بهما فقال متى صرت من سامع

الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال مذکور
 حقيقة كلام التعريف وتكوين التنكير ومؤكدات
 الكلام فقد ظهر ان قوله على ما يقتضي الحال ذكره
 يستعمل الاحوال والكلام الكلي وما الثاني فلان تلك
 الاحوال تكون كائنة كالتاكيد الكلي والتعريف
 الكلي وجزئية كالتاكيد الجزئي والتعريف الجزئي
 ا ما ورد في الكلام الجزئي فيجوز ان يكون مقتضى
 الحال هو الكلي والاحوال المذكورة في تعريف المص
 رح هي الجزئيات ا ما ورد في الالفاظ فصيح ان اللفظ
 بسبب اشتماله على الجزئي يطابق الكلي ويوافق بالاشتمال
 عليه في ضمن الاشتمال على الجزئي مثلاً ان زيداً
 قائم باشتماله على التاكيد الجزئي يكون مشتملاً على
 الكلي ايضا ولئن تمزج عن ذلك يقال لاشك ان مقتضى
 الحال اسر كلي وهذه الاحوال جزئيات له فصيح انها احوال
 بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باشتماله
 على تلك الاحوال مشتملاً على مقتضى الحال فعلم ان
 ما ذكره المص رح في تعريف المعاني محتمل ان يكون مقتضى
 هو الاحوال وما الثالث فلان المطابقة كما يكون بمعنى
 الصدق على ما هو اصطلاح المعقول يكون بمعنى
 الموافقة على ما هو المعنى اللغوي بل ربما يرجح هذا
 بانه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا الفن لاصطلاح المعقول

كيف والعلمان متباينان غايةً التباين ثم لم يُعرف
 في هذا الفن اصطلاح في لفظ المطابقة فيحمل على
 المعنى اللغوي الذي هو الاصل والمعتبر ما لم يوجد
 دليل النقل وهي الموافقة ولا ريب في صحة القول بموافقة
 الكلام الاحوال باشتماله عليهما مع ان حمل المطابقة
 ههنا على الصديق يوجب تعكيس اصطلاح المعقول
 لانه يقال في اصطلاحه الكلي مطابق للجزئي بمعنى
 ان الكلي صادق عليه وههنا يقال الجزئي مطابق للكلي
 بمعنى صدق الكلي عليه فالصادق ثم هو المطابق على
 لفظ اسم الفاعل وههنا المطابق على لفظ اسم المفعول
 وامر المصدق عليه بالعكس وهذا معنى قوله على
 عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئي فظهر ان ما
 ذكرنا من مطابقة الكلام لمقتضى الحال محتمل لكون
 المقتضى هو الاحوال فاذا كانت هذه الامور محتملة
 لذلك وما نقلناه من كلامهم في معظم المواضع هو محكم
 في ذلك وحمل المحتمل على المحكم شريعة لنا راسخة
 سيما اذا كان المحكم مؤيداً بما هو الاصل في اطلاق
 الالفاظ وهو تحقق المعنى حقيقة كما بهنا وقد
 انكشف عليك بما ذكرناه اندفاع الامور التي دعت به رح
 الى الحكم بالنساح * قوله لان الاعتبار للرئي آه *
 تعليل لبیان علیته تفاوت المقامات لا اختلاف مقتضى

الحال اي انما صار تفاوت المقامات علّة لاختلاف مقتضى الحال لانه اذا تفاوت المقامات فلا اعتبار اللائق باحدها وهو الذي يكون مقتضاها يُغَايِرُ الاعتبار اللائق بالآخر وتفاوت مقتضيات المقامات عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان المقام هو الحال لا تغاير بينهما الا بالاعتبار كما ذكره وَأَوْبَيْنِ جهة اختصاص الحال من بين الازمنة الثلاثة وجهة اختصاص المقام من بين سائر الفاظ الامكنة من نحو المجلس وغيره اكان حسماً وقد بينا التانية في الحاشية * قوله مقام تقييده * لا يصح رجوع الضمير الى مجموع ما ذكر من الحكم والتعلق والمسند اليه والمسند ومتعلقه بالتاويل المذكور لانه ح لا يستقيم كلمة أَوْفِي قوله او اداة قصر او تابع آه ولا الى احد المذكورات معينا كما لحكم مثلا وهو ظاهر بل انه راجع الى احدها مطلقا وانه صادق على كل واحد منها فيصح تقييده احدها بمؤكد او كذا او كذا اعلى ان يكون الاحد في الاول غير في الثاني والثالث ولا حاجة الى ان يقدّر هكذا او تقييده باداة قصر او تقييده بتابع آه للغنية عنه بما ذكرنا ثم انه قد يتوهم ان الكلام لف ونشر مرتب فتقييده بمؤكد يرجع الى اطلاق الحكم وتقييده باداة قصر الى اطلاق التعلق وهكذا الى الآخر وليس بذلك فان اطلاق

الحكم وتقييده يتحقق بالنسبة الى اداة التبيين
والشرط ايضا كما بالنسبة الى المؤكد وكذا يصح الاطلاق
والتقييد بانؤكد بالنسبة الى التعلق ايضا كما بالنسبة الى
الحكم وعلى هذا فـ انفس * قوله اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها
هذا اولى مما وقع في الشرح اي مع كلمة اخرى صوحبت
معها فانه لا يستقيم الا بتكلف والعبارة الصحيحة صوحبت
معها اوصوحبت باسقاط لفظ معها فان قلت الطان المعنى
لكل كلمة مع صاحبها مقام ليس تلك الكلمة مع غير تلك
المصاحبة مطلقا سواء شارك الغير تلك المصاحبة في
اصل المعنى او لا وكذا ليس هذا المقام لتلك المصاحبة
مع غير تلك الكلمة مثلا لان مع الماضي مقام ليس لها مع
غيره سواء شاركه في اصل المعنى او لا وكذا للماضي
مع ان مقام ليس له مع غيرها فما وجه ترك الثاني
بالكتابة وتقييد الاول بصورة المشاركة في اصل المعنى
قلت الثاني مذکور معني لا نه يصدق على المصاحبة
مع الكلمة انها كلمة مع صاحبها فيندرج المقام الذي
للمصاحبة مع الكلمة في المقام الذي للكلمة مع صاحبها
بل كلاهما مقام واحد وكذا حال المقام الذي
للمصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة
مع غير المصاحبة فاذا قلنا للكلمة مع صاحبها مقام ليس
لها مع غير تلك المصاحبة فقد افدنا ان هذا المقام ليس

للمصاحبة مع غير تلك الكلمة ايضا فيعلم في المبال
 المذكور ان لا ين مع الماضي مقاما ليس لهما مع غيره وله
 معها مقاما ليس له مع غير هالان الماضي مع ان كلمة مع
 صاحبتهما فيكون لهما مقام ليس لهما مع غير المصاحبة واما
 وجه التقييد بالمشاركة فهو ان صورة المشاركة هي المشتعلة
 على الغرابنة والمحتاجة الى البهتان فلو لم يتيّد بالمشاركة
 لرما توهم ان الحكم المذكور في غير هالشيوع التخصيص
 في العمومات * قوله الفعل الذي قصد اقتراحه بالشرط *
 لاشك ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط لا مقترون
 بالشرط فكانه ارا دبا لشرط اداته بحذف المضاف
 او ارا دبا لشرط معنى الشرطية * قوله وارتفاع شأن الكلام
 في الحسن والقبول آد * يتوجه على كلتا المتدمتين
 (شيء) اما على الاولى فلما تقرر ان نفس الحسن والقبول
 بمطابقته للاعتبار المناسب والارتفاع في الحسن والقبول
 لا بد ان يكون زائدا على اصل الحسن فلا يكمن
 الارتفاع بالمطابقة بل يكما لهما وزيادتهما وانما الثابت
 بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في المدتاح ان
 الارتفاع والانعطاط بقدر مصداقة المقام ما يايق به
 اما على الثانية فلان الانعطاط في الحسن يوجب اصل
 الحسن وبانعفاء المطابقة يعتق الحسن بالكيفية فلا يستقيم
 ان الانعطاط في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال

لما كان الارتفاع بالمطابقة الكاملة صح ان الارتفاع
 بالمطابقة لان المطابقة الكاملة مطابقة ويصح اطلاق
 مطلقها عليها و اذا اريد بالمطابقة الكاملة منها صح
 ان الانحطاط بعدم المطابقة وان ابيت عن ذلك بناء
 على ان المتبادر من المطابقة نفسها واصلها فيقال كون
 نفس الحسن بالمطابقة وعدمه بعد مها امر ذكره
 السكاكي فلعل المصريح لا يسلّمه ويثبت الحسن بمجرد
 الفصاحة من غير حاجة الى المطابقة والارتفاع في الحسن
 بالمطابقة * قوله و اراد بالكلام الكلام الفصيح * اذ
 لو اجري الكلام على اطلاقه لزم ارتفاع الكلام المطابق
 الغير الفصيح لكنه ليس بمرتفع لان الارتفاع انما هو
 بالبلاغة وهي عبارة عن المطابقة مع الفصاحة لكن
 الشأن في اطلاق الكلام مطلقا على الفصيح لان الفصاحة
 ليست بمرتبة الكمال كالبلغة حتى يحسن الاطلاق
 بناء على ان غير الكامل انقصا منه ملحق باعدم
 وام يمكن التقييد بالبلغ ههنا يمكن قوله وانحطاطه بعدم
 المطابقة وقد امكن في عبارة المفتاح تقييده به لانه جعل
الارتفاع والانحطاط بقدر المطابقة * قوله وبالحسن
 الحسن الذي * قيّد الحسن بالذي لان العرضي
 لا يحصل بالمطابقة بل بالمحسنات البدعية فلا يثبت
 الحسن الذي بها بل بالمطابقة وههنا كلام وهو انهم

اطلقوا القول بان هذه المحسنات خارجة عن حد البلاغة
 لا توجب حسنا ذاتيا اصلا ولا تعلق لها بالمطابقة رأساً
 لكن معلوم عندك ان الحال قد تقتضي ايرادها
 فايرادها اذ ذاك يكون تطبيقاً للكلام على مقتضى
 الحال داخل في حد البلاغة فلا بد من القول بانها
 كما توجب حسناً عرضياً توجب حسناً ذاتياً فهي من
 الجهة الاولى خارجة عن حد البلاغة ومن الجهة الثانية
 داخل فيهما فكأنهم انما اطلقوا القول بخروجها لان
 اقتضاء الحال ايها لا يخلو عن ندرة وخفاء فلم يذكر
 كلها في مباحث المعاني بل ذكر وانيتها من المحسنات
 البديعية ما صفاً اقتضاء الحال ايها من كدرة
 الندرة والخفاء كالاتفات والاعتراض
 والتجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على ان
 التحسين العرضي لا ينافي الذاتي بل قد يجتمعان
 في شيء فيكون محسناً تحسیناً ذاتياً وعرضياً معا *
 قوله على ما يفيد اضافة المصدر * لانها تفيد الحصر
 كما ذكر وافي ضرر بي زيداً قالما انه يفيد انحصار
 جميع الضربات في حال القيام وفيه تأمل لان اضافة
 المصدر انما تفيد العموم لان اسم الجنس المضاف من
 ادوات العموم والانحصار في المثال المذكور انما هو
 من جهة ان العموم فيه يستلزم الحصر فانه اذا كان جميع

الضر بات في حال القيام لم يصح ان يكون ضرب في غير تلك الحال والالم يكن جميع الضر بات في تلك الحال لامتناع ان يكون ضرب واحد بال شخص في حالين واما فيما نحن فيه فالعموم لا يستلزم الحصر فانه لا يلزم من كون المطابقة سببا لجميع الارتفاعات ان لا يحصل ارتفاع بدون المطابقة لجواز تعدد الاسباب مسبب واحد فيجوز حصوله بكل منهما وانما يلزم الحصر لو دل الكلام على حصر سببية جميع الارتفاعات في المطابقة وليس فليس ويمكن دفعه بان ليس معنى الكلام مجرّد ان المطابقة سبب لجميع الارتفاعات بل ان جميعها حاصل بسبب المطابقة ومعلوم ان ذلك يستلزم الحصر اذ لو حصل ارتفاع بغير المطابقة لم يصح ان يكون ذلك الارتفاع حاصل بها لامتناع تعدد الحصول لشيء واحد قوله فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد * يشعر بان اللقاء في قوله فمقتضى الحال المتقرر على مقدمتين ذكرتهما وهما وهي ان الارتفاع بمطابقة الاعتبار والاخرى معلومة وهي الارتفاع بمطابقة المقتضى ويشعر ايضا بان معنى حمل الاعتبار على المقتضى انهما واحد فيناقش في كلا الامرين اما في الاول فلان اللقاء يجوز ان يكون للتعديل واما في الثاني فلانه يجوز ان يكون معنى الكلام قصرا مسببا

هلنى المسند اليه او عكسه على ما قيل ان ضمير الفصل
 قد يكون لقصر المسند اليه على المسند والحاصل ان
 هناك احتمالات ثلاثة لان الفاء اما للتعليل او للتفريع
 وعلى كل نقد يرفع معنى الكلام اما الاتحاد واما قصر
 المسند على المسند اليه واما عكسه وعلى الاحتمال
 الاول وهو ان تكون الفاء للتعليل ومعنى الكلام
 هو الاتحاد فلا غبارا صلا ولا يتجه عليه شيء لان
 الماعل هو ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار المناسب
 ولا خفاء انه انما يثبت بان المقتضى والاعتبار المناسب
 واحد بملاحظة مقدمة معلومة وهي ان جميع الارتفاعات
 با البلاغة التي هي مطابقة المقتضى واما الاحتمالات
 الباقية فلا تصفوهن شوب المناقشة اما الاحتمال الثاني
 وهو ان تكون الفاء للتعليل والمعنى قصر المسند
 على المسند اليه فلانه ح يكون المعنى ان جميع الارتفاعات
 بمطابقة الاعتبار المناسب لان كل اعتبار مقتضى ويتجه
 عليه انه يجوز ح ان يكون المقتضى اهم فالارتفاع
 الحاصل بمطابقة بعض افراد المقتضى الذي لا يكون
 اعتبارا الا يكون حاصلا بمطابقة الاعتبار فلا يثبت
 ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار واما الاحتمال
 الثالث وهو ان يكون الفاء للتعليل والمعنى قصر المسند
 اليه على المسند فلان معنى العلة ح ان كل مقتضى

اعتبار في جواز ان يكون الاعتبار اعم فمطابقة بعض
افراد الاعتبار الذي لا يكون مقتضى الحال لا يكون
سببا للارتفاع لان الارتفاع لا يكون الا بابلاغة
التي هي مطابقة المقتضى فلا يثبت ان جميع الارتفاعات
بمطابقة الاعتبار مطلقا بل بمطابقة الاعتبار الذي
يكون مقتضى ولو ارتكب ان معنى المعلن ان جميع
الارتفاعات بمطابقة الاعتبار في الجملة لا بمطابقته مطلقا
تم التعليل واما الاحتمال الرابع وهو ان تكون الفاء
للتفريع والمعنى هو الانحاء وهو الذي اختاره رَح
فبيحه عليه ان اللازم من الحصرين ليس الانفي التباين
الكلبي بين المقتضى والاعتبار لانه يحبط كلا الحصرين
واما سائر النسب من المساواة والعموم والخصوص
مطلقا ومن وجهه فالحصران لا يبطلان بها ما لمساواة
قط واما العموم والخصوص مطلقا فلانه لا يلزم من الحصر
في الاعم الحصر في جميع افراده لجواز ان يكون
المحصور فيه بعض الافراد الذي هو الاخص بعينه
مثلا اذا قلت ما في الدار الا الانسان وما فيها الا الحيوان
يصح كلا الحصرين مع انهما في الاعم والاخص مطلقا
وقس عليه حال الاعم والاخص من وجهه واوقيل الظاهر
المتبادر من المطابقتين المذكورتين في الحصرين مطابقة
الاعتبار مطلقا ومطابقة المقتضى مطلقا اندفع العموم

والخصوص مطلقاً ومن وجه ولو قيل انه يفهم من كون
الارتفاع بمطابقة الاعتبار ان السبب بمطابقة الاعتبار
من حيث هي هي ولكنه من كون الارتفاع بمطابقة المقتضى
ان السبب بمطابقته من حيث هو هي فالظاهر عند دفع
المساواة ايضاً ويثبت الاتحاد في المفهوم وقيل في
توجيه هذا الاحتمال ان المحصرين يدلان على ملية
المطابقتين فلو لم يكن المقتضى والاعتبار واحداً
لتعابرتهما بمطابقتهما فاما ان يكون كل منهما ملية
تامة وهو محال لامتناع تعدد العللة التامة لشيء واحد
واما ان يكون كل منهما ملية ناقصة بان يكون لكل
منهما مدخل في حصول المعلول فيبطل كلا المحصرين
واما ان يكون احدهما هي العللة التامة ولا يكون
للاخر مدخل اصلاً فيبطل احدهما المحصرين وفيه
بحث اما اولاً فلا مبنى ما ذكره على انه يتوقف
صحة قولنا ليس الارتفاع الا بمطابقة ملية ان تكون
المطابقة ملية تامة وهو ممنوع لم لا يجوز ان يصح بمجرد
كون الارتفاع موقوفاً على المطابقة لا يحصل بدونها
فيبطلان المحصرين على ثقتهم بان كل منهما ملية ناقصة
ممنوع واما ثانياً فلا نه بقي قسم آخر لم يذكره وهو
ان تكون احدهما ملية تامة والاخرى ملية ناقصة وح
يستقيم المحصران ايضاً كما ذكرنا واما الاحتمال

الخامس وهو ان يكون الغاء للتفريع والمعنى قصر
المسند على المسند اليه فينتج عليه ان هذا القصر
لا يصح الا على نقد المساواة او كون الاعتبار اخص
مطلقا وهذا لا يلزم من الحصرين لجواز العموم من وجه
واعمية الاعتبار مطلقا واما الاحتمال السادس وهو
ان يكون الغاء للتفريع والمعنى قصر المسند اليه على
المسند فينتج عليه ان معنى هذا القصر على المساواة

او كون المقتضى اخص مطلقا فلا يلزم القصر من الحصرين
لجواز العموم من وجه واعمية المقتضى مطلقا واعلم
اننا قد جردنا في هذا المقام على ما اختارنا من المطابقة
بمعنى الصدق واما اذا جردنا ايضا كونه بمعنى
الموافقة واشتمال الكلام على المقتضى والاعتبار كما
ذكرنا فنحن يد الاقسام وينبسط الكلام كما بينا في الحاشية *

قوة لان القريب من حدّ الاعجاز لا يكون من الطرف
الا على * لان طرف الشيء نهايته فيجب ان يكون امرا
واحدا لا ينقسم في الامتداد الذي جعل ذلك الامر
طرفا له فاذا جعل حد الاعجاز طرفا على ام يمكن
ان يجعل القريب من حد الاعجاز من الطرف الا على
والا يلزم انقسام الطرف في الامتداد الذي جعل
الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف نوعا وماهية
واحدة مع تعدد اقرادها لان الملحوظ في الطرفية انما

هو نفس النوع ولا تعد دفيه من حيث انه نوع وتعدُّ
 افراده لا يوجب تعدده من حيث هو هو* فان قلت
 فلم لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز وطبيعته طرفاً
 اعلى وحد الاعجاز بمعنى نهايته وما يقرب منها من
 افراد ذلك النوع والحكم الثابت للنوع يجوز ان يكون
 ثابتاً لافراد كالجسمية الثابتة للانسان ثابتة لافراد
 من زيد وعمر وغيرهما فالطرفية الثابتة لنوع الاعجاز
 يجوز ان تثبت لافراد من نهاية الاعجاز وما يقرب
 منها* قلت الحكم الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون
 ثابتاً لافراد قطعا كالنوعية الثابتة للانسان يمتنع
 ثبوتها لزيد وعمر ووالجسمية الثابتة للحيوان يمتنع
 ثبوتها للانسان والفرس وغيرهما من افراد الحيوان
 ولا شك ان الطرفية انما تثبت لطبيعة الاعجاز من حيث
 هي لان الموحدة لازمة للطرف وهي انما تثبت
 لطبيعته من حيث هي اذ عند ملاحظة الافراد يحصل
 المتعدد المتماثل للطرفية وهذا بخلاف الجسمية الثابتة
 للانسان فانها ليست من احكام طبيعته بل من احكام
 افراده لا يبقى لم لا يجوز ان يعبر عن النوع بافراده
 فيعبر عن نوع الاعجاز بحد الاعجاز وما يقرب منه
 فتكون الطرفية ثابتة للنوع لكن على سبيل التعبير
 عنه بافراده لانه قول لوصح التعبير عن النوع بالافراد

فانما يصح في غير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي وأما فيها فلا كما اذا قلت زيد وعمر ووهير هما الى آخر افراد الانسان نوع فان الظاهر انه لا يصح ولئن صح فيها فما نما يصح بجميعها لا ببعضها سيما اذا كان اقلها وهناك لان القريب من النهاية لا يتناول الوسط الى المبدأ جز ما والظاهر انه لا يتناول جميع ما بين الوسط والنهاية ايضا بل بعضه فلا يجوز التعبير بنهاية الاعجاز وما يقرب منها من نوع الاعجاز على ان حد الاعجاز ليس بمعنى نهايته بل بمعنى مرتبته على ان الاضافة ببيانته فما يقرب من حد الاعجاز يكون خارجا عن الاعجاز لا من افراد * قوله وهو ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه آه * قيل انه غير مانع لصدقه على الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة لان مادون الاسفل مادونهما ايضا فيصدق عليهما ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه التحقق والجواب ان عموم ما في قوله مادونه اي الى اي مرتبة دون يدفع ذلك اذا لا يصدق على ما ذكرت من الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة انه اذا غير الكلام الى اي مرتبة دونه التحقق بل الى مرتبة دونه بحيث يكون دون الاسفل ايضا وايضا يشعر الكلام بان التعبير الى مادونه علة للالتحاق والابقى هو الذي يكون التعبير الى مادونه علة للالتحاق

وأما غير من الاوسط والاعلى فلا اذ قد ينفك التغيير الى
 مادونهما من الالتحاق كما اذا لم يكن مادونهما دون
 الاسفل نعم قد يجتمع التغيير الى مادونهما مع ما هو صلة
 الالتحاق وهو التغيير الى مادون الاسفل ومجرى الاجتماع
 مع العلة لا يوجب العلنية * قوله لا نها ليست مما يجعل
 المتكلم متمصفا بصفة * نقل هذه رح في الحواشي ان المراد
 صفة يتسم بها في العرف فلا يقال عرفا مجنس ومرصع وتطبق
 لمن يتكلم بها فيه تجنيس وترصيع وتطبق كما يقال
 عرفا بليغ وفصيح للمتكلم فان دفع ما قيل ان وصف من
 صدر عنه التجنيس بالمجنس ضروري الصحة كما ان
 انكار ذلك ضروري البطلان وقيل وجه تخصيصها ببلاغة
 الكلام ان تحسينها للكلام لا يتوقف على بلاغة المتكلم
 بل على بلاغة الكلام حتى لو صدر كلام بليغ من غير
 متكلم بليغ تكون هذه الوجوه محسنة فيه وربما يمنع
 ذلك بناء على انها لا تعتبر اذا لم تصد من البليغ كما
 ان خواص التراجب كذلك * قوله ملكة يقتدر بها
 على تاليف كلام بليغ آه * الظاهر انه يصدق على ملكة
 يقتدر بها على تاليف كلام بليغ في نوع من انواع المعاني
 كالمدح او الذم او الشكر او الشكاية او في نوعين او في انواع
 منها ولا يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في جميع
 الانواع ولا يخفاء ان هذه الملكة ليست ببلاغة المتكلم فالتعريف

غير مانع ويمكن ان يدفع بالعماية وهي ان يبقى مآ
 حرف فصاحة المتكلم سابقا بملكه يقتدر بها على التعبير من
 كل ما يدخل تحت قصده بلفظ فصيح حرف ان المراد بما
 ذكره في تعريف بلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف
 كلام بليغ للدلالة على كل ما يدخل تحت قصده من المعاني
 المركبة * قوله ان البلاغة في الكلام مرجعها * انما
 جعل الامرين مرجعي بلاغة الكلام دون المتكلم وان كانا
 مرجعين لبلاغة المتكلم ايضا فبها على ان مرجعيتهما
 لبلاغة المتكلم انما هي باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام
 لان توقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام
 عليهما فلما طلق البلاغة بحيث يتناول البلاغتين اوضح
 بهما لم يعلم ذلك لجزا ان يكون توقف بلاغة المتكلم
 عليهما لاجل بلاغة الكلام بل لاجل امر آخر * قوله
 اي ما يجب ان يحصل آه * المرجع يستعمل مصدر ايمعنى
 الرجوع وان كان على الشذوذ لان القياس فتح العين
 في المصدر وقد يكون بمعنى المفعول (اي المرجع بمعنى)
 الرجوع اليه على الحذف والايصال ويستعمل اسم مكان
 بمعنى موضع الرجوع ولا فرق في المعنى بينهما وبين
 المصدر بمعنى المفعول فنقول على الاول مرجع الجود
 الى الغنى اي رجوعه اليه وعلى الثاني مرجع الجود
 هو الغنى اي موضع رجوعه ويحتمل ان يكون المرجع

فيه مصدر رأى بمعنى المفعول أي المرجوع إليه للوجود
هو الغنى وما ذكره ربح من التفسير ما يجب أن يحصل أنه
إنما يناسب الثاني وهو المصدر بمعنى المفعول لا المصدر
بمعناه الحقيقي والمرجع في عبارة المتن لا يحتمل
إلا المصدر بالمعنى الحقيقي بدليل قوله إلى الاحتراز
ولو لم يكن كلمة إلى لم يحتمل المصدر بهذا
المعنى بل يتعين اسم الموضع أو المصدر بمعنى
المفعول والأمر في ذلك هيّن لوضوح المقصود * قوله
إلى الاحتراز عن الخطأ * كأنه أراد به عدم الخطأ
من قصد على أن يكون القصد فيه قيداً للمنفى لا
للمنفى فصحح قوله والأمر بما آه لأنه على نقد ير
انتفاء عدم الخطأ من قصد ربما يكون خطأ وربما
لا يكون خطأ لكن ينبغي أن لا يكون عن قصد وعلى
التقديرين لا يكون بليغاً أما الأول فلو جرد الخطأ
وأما الثاني فلا انتفاء القصد فاندفع ما يتوهم أنه
أن أراد بالاحتراز من الخطأ أن لا يخطأ فلا وجه
لأدراج ربما لأنه على نقد ير انتفاء عدم الخطأ يقطع
بوجود الخطأ فلا وجه لربما والله على أنه قد يكون
خطأً وإن أراد محافظة نفسه عن الخطأ فإما أن يشترط
فيها عدم الخطأ فلا حاجة إلى المحافظة لأنه يكفي
لوجود البلاهة عدم الخطأ وأما أن لا يشترط فلا

اعتداده بمجرد المحافظة بدون عدم الخطاء كيف
 والبلاغة توجد مع عدم هذه المحافظة بان لا يخطأ
 بدون المحافظة وتعدم مع وجودها بان يخطأ مع المحافظة
 بقى شيء وهو انه لا يريد بالاحتراز عن الخطاء عدم الخطاء
 من قصد فقوله والاعتبار امر بين وجود الخطاء وعدم
 الخطاء لا من قصد وعلى التقديرين نستفي البلاغة
 فما وجه الاختصار على الاول كما فعله ر ح حتى يحتاج
 الى كلمة ربما فكان الاولى ان يقول والاولى امر
 بغير المطابق او اذا بالمطابق لكن لا من قصد فلا يكون
 بلوغاً ويمكن ان يقال انتفاء البلاغة عند الخطاء
 امر ظاهر مكشوف لا يمكن انكاره ويتسنى الزامه على
 الخصم واما انتفاءها مع وجود المطابقة وعدم
 الخطاء لعدم القصد فلا يخلو من خفاء وربما يتلقى
 بالانكار فلهذا اقتصر على الاول ولا ينفرد هذا من
 شوب لا يقال لم يعرف البلاغة الا بالفصاحة مع المطابقة
 مطلقاً من غير اشتراط قصد لا نأقول ما لم يقتض
 بالقصد لا يعتد به عند هم اصلاً ويدل عليه تخطئة
 هلي كرم الله وجهه قول من قال من المتوفي على لفظ
 اسم اليهامل ولد لك بشرطون في الدلالة القصد فما
 يفهم من غير قصد لا يكون مدلولاً عند هم فترك القصد
 لتقرره فيما بينهم * قوله ويدخل في تمييز الكلام

الفصيح أد أنما لم يقدر موصوف الفصيح اللفظ في قوله وإلى
 تمميز الفصيح في تناول الكلمة والكلام فيستغنى عما ذكره
 ربح من دخول تمميز الكلمات في تمميز الكلام لا مربي
 أحد مما الإشارة إلى أن بلاغة الكلام إنما يتوقف بالذات
 على تمميز الكلام الفصيح وأما تمميز الكلمات الفصيحة
 فامر يتوقف عليه تمميز الكلام ولو لم يتوقف تمميز
 الكلام على تمميز الكلمات لم يكن تمميزها مما يتوقف عليه
 بلاغة الكلام والثاني أن الظان الفصاحة في فصاحتي الكلام
 والكلمة مشتركة لفظاً فلواريد باللفظ الفصيح ما يتناول
 الكلام والكلمة يكون جمعا بين معنيي المشترك فتقدير
 اللفظ التزام الجمع المحذور من غير ضرورة والتأويل
 بما يرفع الاشتراك أيضاً رايه من غير ضرورة
 ولا ضرورة هنا لمحصل المظ بمحمل الفصيح على الكلام لأنه
يدخل في تمميز وتمميز الكلمات * قوله فقد سهواً
 ظاهراً * لأن المقص اثبات الاحتياج إلى المعاني والبيان
 بأن مرجع البلاغة يتوقف عليهما لأن المرجع امران
 الاحتراز والتمميز المذكوران والاول يحصل بالمعاني
 والثاني بعبء يحصل باللغة والصرف والنحو والحس
 وهو تمميز الغريب عن غيره وتمميز مخالف القياس من
 غيره وتمميز ما فيه ضعف التأليف أو التعقيد اللفظي من
 غيره وتمميز المتخالف من غيره والتبعض الباقي وهو

تميز ما فيه التعقيد المعنوي من غيره يحصل بالبيان
 فلا بد من بيان ان البعض الحاصل بالامور الان بعينه
 غير البعض الحاصل بالبيان بالمعنى ان ما يحصل به
 لا يحصل به اليثبت الاحتياج اليه ولا خفاء ان هذا البيان
 انما يحصل اذا جعل الضمير ما ئد الى ما يبين او
 يدرك اذ لو جعل ما ئد الى ما يدرك لم يفد الكلام
 الا ان الحاصل بالبيان لا يدرك بالحس واما انه
 لم يبين في العلوم الثلاثة فلا فاحتمل ان يكون مبيناً
 فيها فلا يثبت الاحتياج الى البيان * قوله انحصر
 مقصوده في ثلثة فنون * هي المعاني والبيان والمبدء
 لانه قد سبق ان علم البلاغة علم للمعاني والبيان
 وعلم توابعها علم للمبدء وليس المعنى على ان انحصر
 لما كان في علم البلاغة وتوابعها لزوم حصر مقصوده
 في ثلثة فنون وجعله فنوناً ثلثة لترجيه المنع الطاهليه اذ
 يجوز ان يجعل فنين احدهما في علم البلاغة
 والاخر في توابعها والمكان تجعل المعنى على هذا بضم
 مقدمه معلومه وهي ان المناسب في العلوم المختلفة
 ان يجعل كل فناً ويكون المراد من لزوم الحصر مناسبتة
 واوليته * قوله ولا يخفى وجوه المناسبة * اما تسمية
 الفن الاول بالمعاني فلانه يبحث عن كيفية تطبيع
 الكلام على مقتضى الحال وانه امر يتعلق بالمعنى

لان مبناه و مرجعه الاحترار عن الخطاء في تادية المعنى
المراد وايضا مقتضيات الاحوال خصوصيات تعتبر
في المعاني الاول وبالذات واما تسمية الفن الثاني
بالبيان فلتعلقه بالمراد المعنى الواحد وببينا به بطرق
مختلفة في الوضوح واما تسمية الفن الثالث بالبديع
فلانه يبحث فيه عن المحسنات ولا خفاء في بداعتها
وظرافتها واما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلان البيان هو
المنطق الفصيح المعرب مما في الضمير ولا خفاء في
تعلق الفنون الثلاثة به نصحيحا وتحسينا واما تسمية
الفنين الاخيرين بالبيان فلتغليب حال الفن الثاني
على الثالث ولان تعلق الفن الاول بالمعاني اكثر
واتصاله بها اشد فنبه على ذلك بتسمية الاول بالمعاني
والاخيرين بالبيان الذي هو المنطق الفصيح المذكور
واما تسمية الفنون الثلاثة بالبديع فلانه لا خفاء في
بداعته مباحثها ولطافته مسائلها وظرافة لطائفها *
قواه الفن الاول علم المعاني * الظاهر ان الفنون
اجزاء الكتاب فتكون عبارة عن الالفاظ فلا بد لحمل
علم المعاني عليه من تاويل وهو ان بين اللفظ والمعنى
من المناسبة والاتصال ما يجوز ان يعطى لاحدهما
حكم الآخر فالمحمول على الفن الاول وان كان هو
الالفاظ الدالة على المسائل التي هي علم المعاني لكن

جعل المحمول نفس علم المعاني (فيعطى للمعنى حكم
الالفاظ الدالة عليه وهو الحمل على الفن الاول) وبعبارة
اخرى ان الفن الاول هو الالفاظ الدالة على علم المعاني
فهو مدلول الفن فجعل الفن نفس مدلوله لغاية المناسبة
بينهما ولد الفاضح قولهم لا زال كاسمه مسعوداً من غير
اعتبار حذف والك ان تجعل علم المعاني على الالفاظ
الدالة عليه * قوله بمنزلة المفرد * يعني ان المعاني ليس
جزءاً للبيان حقيقة بل كجزء منه لان رماية المطابقة
لم تعتبر في البيان على وجه الجزئية بل معنى اعتبارها
فيه ان لا يراد الذي هو مقصود البيان انما يعتبر
بعند رماية المطابقة ولو علق التقيد بمجرده
البعدي لكفى * قوله ملكة يقتدر بها * الوجه
ان يراد بالملكة ههنا كيفية را سخة للنفس
يتمكن بها من معرفة جميع المسائل يستحضر بها ما كان
معلوماً مخزوناً منها ويستحصل ما كان مجهولاً منها
ولو حمل الملكة على ما يذكره في مراتب الادراك
من ملكة الانتقال الى النظريات وهي العقل بالملكة
ومن ملكة استحضار النظريات التي حصلتها ولا ثم
صارت مخزونة عندها متى شاءت من غير حاجة الى
كمب جديد وهي العقل بالفعل لم يصح اما الاول فط
واما الثاني فلان الشخص اذا تمكن من معرفة جميع

مسائل علم يعد ما لما بذ لك العلم بلا اشتراط
ان يكون قد حصل جميع المسائل او لا وصارت
مخرّوجة عند ه وان يتمكن من معرفة كل منها بلا كسب
فان من هو فقيه بلا زيب كابي حنيفة وما لك رح
لم يعرف بعض المسائل على ما نقل عنهما في الكتب بدليل
لم ا درو ايضا كان الفقهاء يحتاجون في معرفة بعض
المسائل بعد ما تحققت فقاذهبهم بلا شك الى الاجتهاد
والكسب الحمد يد وكلامه روح في الشرح مائل الى الثاني
فهو محل تأمل * قوله ويجوز ان ير يد به نفس الاصول
والقواعد المعلومة * وصفها بالمعلومة اشارة الى وجه
التجوز فان الظان العلم حقيقة في الادراك مجاز
في القواعد المدركة اطلاقاً للمصدر على المفعول
ولم يجعل حقيقة فيهما اثر جميعاً المجاز على الاشتراك
وكذا اطلاق العلم على الملكة مجاز اطلاقاً لاسم المسبب
على السبب او بالعكس وقد يقال يتبادر الى الفهم
من اطلاق العلم على العلوم المدونة والصناعات الملكة
والقواعد من غير استعانة بقرينة وهذا آية العقل
فلفظ العلم فيهما حقيقة مرئية او اصطلاحية * قوله
ولا استعمالهم المعرفة في الجزئيات * الظان انه اراد
الجزئيات فقط على ما ملية اصطلاح البعض ان المعرفة
يقال لا دراك الجزئي والعلم لا دراك الكلي يعني انه

أثر اللفظ المعرفته بهما على لفظ العلم جزياً على هذا
 الاصطلاح فتوجه عليه أن إثبات لفظ المعرفة ههنا لا يحتاج
 إلى الجزئان على هذا الاصطلاح لاستقامته على تقدير
 أن يكون المعرفة مستعملة في الإدراك مطلقاً سواء كان
 إدراكاً للجزئي أو الكلي والجواب أن الممّرح ذكر
 في الايضاح وقد جعله كالشرح للتأخير أنه قيل
 يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من
 تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات فشرح
 رحمه كلامه على وفق ما ذكره وقد يجاب بأنه لما ترك
 لفظ العلم إلى المعرفة اقتضى نكتة والجزئان على هذا
 الاصطلاح يصلح نكتة فمضير الآية * قوله يستنبط منه
 إدراكات جزئية * الظأن هذا التفسير مبني على
 خصائص المعرفة بالجزئيات فيناقش بأن هذا إنما
 يستلزم كون المدرك جزئياً لا كون الإدراك
 جزئياً ولا يلزم من جزئية المدرك جزئية الإدراك
 لأن إدراك الجزئي يجوز أن يكون كلياً قال الحكماء
 إنه تعالى عالم بالجزئيات على الوجه الكلي والجواب
 أن إدراك الجزئي وإن كان كلياً في نفسه لكنه جزئي
 لا إدراك الكلي فإن إدراك الكلي كلي من جزئياته
 إدراك جزئيه فجزئية المدرك توجب جزئية الإدراك
 بهذا المعنى قلنا لك استنبط طرح جزئية الإدراك من

لفظ المعرفه المختصة بهادراك الجزئيات وما كان جزءاً منه
إلا دراك اعم من ان يكون بجزئية المذكر او لا وكان
الواقع بهما واللازم من استعمال المعرفة هو الاول فسر
الادراكات الجزئية بادراك الجزئيات فقال هي معرفة كل
فردٍ قليل هذه العبارة من قبيل حذف العاطف دون
المعطوف اي كل فرد وفرد علي ما قال ابو علي في قوله تع ولا
على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى
ابوزيد اكلت سمكاً لمّا نمر اي ولبنّا وتمر وفيه انه
لوصرح بالعاطف وقيل كل فرد وفرد لم يجز اولم يحسن
فلا يحسن القول بحذفه فكا ته من قبيل تعدد المضاف
اليه صورة كتعدد الخبر في نحو هذا حلوا حامض وتعدد
الحال نحو طعمته حلوا حامضاً ورأيتهم اسوداً بيض
وضربت القوم واحداً واحداً * قوله علي ما اشير اليه
في المفتاح * حيث قال في تعريف المعاني علي ما
يقتضى الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام
لا نفس الكيفيات وقد اسلفنا لك ما يدفعه رأياً
التصريح فهو ان العلامة ذكر في شرح قول صاحب
المفتاح وازتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول
وانعطاطه في ذلك بحسب مصداقة المقام لما يليق به
وهو الذي نسميه مقتضى الحال ان المراد مما يليق
به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به

هو مقتضى الحال وآية خبير بان تصريح صاحب
المفتاح لا يخطئ من تصريح الشارح حيث قال بعد قوله
وهو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال
اطلاق الحكم فكذلك وان كان مقتضى الحال طى ذكر
المسند اليه فكذلك وان كان مقتضى اثباته آفة فان وقوع
قوله فان كان مقتضى الحال تفصيلا لقوله وهو الذي
نسميه مقتضى الحال تصريح بان مقتضى الحال الذي
يعتبر مصداق المقام له اما هو نفس الكيفيات فتفسير
الشارح لا يطابق المشرّح وقوله والّا ما صح القول
بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال قد بينا
فيما سبق وجه صحة هذا القول مع كون المقتضى نفس
الكيفيات فتذكر * قوله واحوال الاسناد ايضا من
احوال اللفظ * حواب عما قيل المندكور في التعريف
احوال اللفظ والاسناد ليس لفظا فاحواله لا يكون
احوال اللفظ وعما قيل ان الاسناد من اجزاء الكلام
وهو الموضوع لهذا العلم وموضوع المسائل لا يجوز ان
يكون من اجزاء موضوع العلم فلا يكون البحث عن
الاسناد بحمل احواله وهو ارضاء لذاتية عليه من
المسائل وذلك انه قد بين رجحان احوال الاسناد
هي احوال الكلام وامراض ذاتية له تعرضه لجزئه الذي
هو الاسناد فموضوع المسئلة في الحقيقة انما هو الكلام

ولم يرَاع المصريح ذلك في بحث الحقيقة والمجاز العقليين
حيث جعلهما من هوارض الاسناد فقال الاسناد منه
حقيقة عقلية ومجاز عقلي لا مر دعاء اليه وهو ان
انتساب الحقيقة والمجاز على هذا الى العقل بنفسه
واما الشيخ عبد القاهر والسكاكي فقد حافظا على تلك
الرعاية حيث جعلاهما من هوارض الكلام وصفاته *
قوله وتخصيص اللفظ بالعربي مجر د اصطلاح * دفع
لامعراض قاضي مصر على الممّرح بان هذا العلم
لا يختص باللفظ العربي فالتقييم بالعربي يكون
فاسداً * قوله وينحصر المقصود * صح رجوع الضمير
الى المقصود من المعاني وان كان المذكور سابقا بنفس المعاني
لانه من المعاني فذكره وذكره وانما جعل رح كذا لك متابعة
للمصنف حيث ذكر في الايضاح وينحصر المقصود وقد
اشار رح في الشرح الى وجهه وهو انه انما جعل
المقصود منحصر اذ نفس المعاني لان تعريف العلم
وبيان الانحصار والتبعية الاتي خارجة عن المقصود
داخل في المعاني فلو حصر المعاني في الابواب المذكورة
مع خروج ما ذكر من التعريف واخويه منها لم يستقيم
فحصر المقصود ليستقيم بناء على خروج المذكور
من المقصود * قوله انحصار الكل في الاجزاء * لان
المعاني عبارت عن مجموع الابواب الثمانية ولا يصدق

على كل واحد منها افلوجعل من حصر الكل في الجزئيات
 ان صدق المعاني على كل منها يقال المحصور في الابواب
 انما هو المقصود من علم المعاني لانفس المعاني ولا شك في
 صدق المقصود على كل منها لانه مقصود من مقاصد المعاني
 لا يقال انما يكون كذلك لو كانت من تبعية ضيقة وهو
 ممكن لا يجوز ان تكون ببيان فيكون المقصود نفس
 المعاني وانه لا يصدق على شيء من الابواب لانه
 يقال لو جعلت بياناً لم يستقم ما اشار اليه في الشرح
 من فائدة ادراج المقصود لانه بناء على خروج ما ذكر
 من المقصود وخوارج المعاني فاذا جعلت بياناً كان
 المقصود نفس المعاني فاذا خرجت هذه الامور من المقصود
 خرجت من المعاني ايضاً واذا دخلت في المعاني دخلت
 في المقصود ايضاً والتفصيل ان كلمة من امارة للقصد
 او بياناً او تبعية ضيقة لاسبيل الى الاول لان ما يقتضيه من
 الشيء يكون خارجاً عنه فيلزم خروجه من الابواب من المعاني
 وفساده ظاهر ولا الى الثاني والا لم يكن في ادراج
 المقصود فائدة فتعبر الثالث وح يصح حصر الكل في
 الجزئيات لان المقصود الذي هو بعض المعاني يصدق
 على كل من الابواب بل لا يصح على هذا التقدير
 حصر الكل في الاجزاء لا بتكليف عظيم وغاية العناية
 ان يقال ان التعريف واخويه يذكر من جملة المعاني

لشدة الاتصال ولا يبعد ان يذهب الوهم اليهما من اطلاق
 لفظ المعاني ولما ادرج لفظ المقصود لدفع ذلك الوهم لان
 الظان يتبادر من اطلاق المقصود من المعاني ما هو مقاصده
 وخالفه فيخرج ما يلحق به لشدة الاتصال فعلى
 هذا نكون من بيننا وبينه ويكون من حصر الكل في
 الاجزاء او يقال مقصوده روح ان ضمير ينحصر وان
 رجع الى المعاني كما هو الظاهر لكن المقصود انحصار
 مقاصده وما هو المقصود منه واذا كان ضمير ينحصر للمعاني
 لمزم ان يجعل من حصر الكل في الاجزاء * قوله فلا
 يصح التقسيم * لان صحته تبتنى على صدق المقسم على
 اقسامه والمقسم هو الكلام المشتغل على النسبة ينقسم
 الى الخبر والانشاء بانه ان كان له نسبة خارج تطابقه
 اولاً تطابقه فخبر والافانشاء فلو فسر النسبة بما لا يشمل
 ما في الانشاء لم يصدق المقسم على الانشاء لا يقال معنى
 قوله والافانشاء ان لم يكن له نسبة خارج وانه اهم
 من ان يكون للكلام نسبة ولا يكون لها خارج كذلك
 وان لا يكون له نسبة اصلاً فلا يكون له نسبة خارج لانه
 يقال ان المتبادر من قوله ان لم يكن له نسبة خارج ان يكون
 له نسبة ولا خارج لها على ما هو قاصده رجوع النفي
 الى القيد * قوله ان كان له نسبة خارج * اما ان يراد بشبوت
 الخارج لنسبة الكلام ان الكلام يدل عليه ويشعر به وما ان

يراد ان بين طرفي نسبة الكلام نسبة في الواقع هي
المسماة بالخارج والنسبة الخارجية وكلامه روح كما
يشعر بالثاني وهو يشعر بالاول حيث قال فيما ذكر
بعد من التحقيق من غير قصد الى كونه دالاً على نسبة
خارجية وقد افصح عنه من قال الصدق وقوع النسبة
التي يشعر بها الكلام والكذب عدم وقوعها ثم انه
ينتج على الاول ان لا يكون للخبر الكاذب خارج
وان لا يصح قولهم الكذب عدم مطابقة نسبة الكلام
للخارج لان الخارج بمعنى الواقع في نفس الامر
وما يدل عليه الكلام فنسبته مطابقة له البته ويمكن
دفع الاول بان ليس المراد بالخارج ما يكون واقعاً في
نفس الامر بل ما يكون خارجاً بحسب دلالة اللفظ اي
يدل اللفظ على انه خارج ولا يخلص من الثاني الا
بالتزام ان الكذب ليس عدم مطابقة النسبتين بل عدم
وقوع النسبة التي يشعر بها الكلام كما نقلناه ويؤيده
قول من قال مدلول الخبر اما هو الصدق واما الكذب
فاحتمال عقلي لامدلول له * قوله في احد الزمعة
الثلاثة * دفع لتوهم بعيد وهو ان الاخبار الاستقبالية
الاجابية ينبغي ان تكون كاذبة باجمعها والسلبية
صادقة كليتها لان النسبة الخارجية في الاخبار
الاستقبالية سلبية في الحال فتكذب الموجبة منها مطلقاً

ويصدق السابك كذا لك لتخالف النسبتين في الاولى
وتوافقهما في الثانية فافكارا الي دفع ذلك بان ثبوت
النسبة الخارجية يعتبر في احد الازمنة ففي الخبر
الاستقبالي يعتبر ثبوت النسبة الخارجية في الاستقبالي
فصدق بمطابقة النسبة المفهومة منه للخارجية
المعتبرة في الاستقبال فصدق من الخبر الايجابي ما
يطابق نسبه النسبة الخارجية الاستقبالية ويكذب
منه ما لا يطابقها وكذا في الخبر السلبي وتوضيحه انه
ان كان المراد بثبوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام
يدل عليه (كما اشار روح بقوله من غير قصد الى كونه
د الاصل نسبة حاصلة وقد افصح من ذلك من قال
الصدق في الحقيقة كون النسبة التي يشعر بها الكلام
واقعة والكذب عدم وقوعها) فالخارج في الخبر
الاستقبالي ما يكون في الاستقبال والماضي ما كان
في الماضي والحالي ما يكون في الحال وان كان المراد به ان
بين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا
ما يكون في الاستقبال لان نسبة الكلام لما كانت استقبالية
كانت الخارجية ايضا موافقة لها لانها تعتبر على حسب
اعتبار النسبة الكلامية وقد نقل عنه روح في بعض
المواشي ان قولنا في احد الازمنة دفع اتوهم ان الخبر
الاستقبالي لا خارج له فلا يكون خبرا ومنشأ اتوهم

المغفول من ان النسبة الخارجية تعتبر على حسب اعتبار
 نسبة الكلام بحسب الازمنة فنبت على ذلك بقوله في احد
 الازمنة فالدفع التوهم وانت خبير بان ذلك مبني
 على ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام والا فللخبر
 الاستقبال خارج في الحال بمعنى النسبة الى واقعة في
 نفس الامر بين طرفي نسبة الكلام فافهم * قوله وان لم يكن
 نسبته خارج كذلك * اي تطابقه او لا تطابقه ربما
 يفهم منه ان النسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون
 بحيث تطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فبالفرق بين
 الخبر والانشاء انما هو باعتبار ان خارج الخبر بحيث
 تطابقه نسبته او لا تطابقه وخارج الانشاء ليس كذلك
 ويتوجه عليه ان هذا رفع للخصم من اللوم الا ان
 يحمل قوله تطابقه او لا تطابقه على معنى قصد المطابقه
 وقصد عدمها كما قال رح بحيث يقصد ان لها نسبة
 خارجية مطابقة او لا مطابقة ويحمل قوله او لا تطابقه
 على معنى عدم الملكة فيكون لا تطابقه بمعنى اخص
 من سلب المطابقة وما ذكره رح من التحقيق مشعرا به
 لا خارج نسبة الكلام الانشائي حيث قال من غير قصد
 الى كونه ذا الامل نسبة حاصلة في الواقع لا يقال
 نه لم ينف الخارج بل نفي القصد الى ذلك لا على
 الخارج وانه لا يوجب نفيه لانه يقال هذا بقاء على

ان معنى ثبوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام يدل
 عليه الا انه ادرج القصد اما اعلما ما باعتبار القصد
 في الدلالة على ما قالوا او بان ما لا يقصد لا يعتبر
 وجوده فنفي القصد في حكم نفي ثبوت الخارج
 للنسبة على انه لما لم يتعرض في مقام الفرق بين الخبر
 والانشاء لا انتفاء قيد المطابقة وجودا وعدا في الانشاء
 واقتصر على نفي القصد الى الدلالة على الخارج
 فلم ان نفي قيد المطابقة ليس مدار الفرق بل مداره
 القصد المذكور غاية الامر ان يتوجه ان قوله ان لم
 يكن لنسبته خارج كك يشعر بثبوت الخارج بغاء
 على ما تقرر من قاعدة رجوع النفي الى القيد والامر
 فيه سهل عند الاهل ولك ان تقول ان كان المراد بغيرت
 الخارج لنسبة الكلام ما ذكر يكون الامر كذلك
 ويجوز ان يراد به ان الشيئين الذين اعتبر بينهما
 نسبة في الكلام قبيحتهما مع قطع النظر عن الكلام نسبة
 في الواقع فهذه النسبة الواقعية خارجية فللانشاء
 خارج لكن لا يقصد المطابقة بهذه وبين نسبة الانشاء
 وجودا او عدما ولا يلتفت اليها * قوله وهذا معنى
 وجود النسبة الخارجية * اي ما ذكرنا من وجود النسبة
 في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن
 الذي من معنى وجود النسبة الخارجية يشعر الى ان ليس

معنى الخارج ههنا ما يراد بالاعيان حتى يلزم
 كون النسبة من الامور العينية الموجودة في الاعيان
 بل معنى الخارج ههنا خارج الدهن اي الواقع
 ونفس الامر كما سيصرح رج ان الواقع هو الخارج
 الذي يمكن ان يكون النسبة الكلام الخبري توضيحه انهم
 قالوا بوجود النسبة الخارجية ههنا بما يتوهم منه
 ان النسبة من الامور الموجودة في الخارج وانه
 باطل لما قرر ان النسب ليست موجودة في الخارج
 فدفع رج ذلك بان معنى الخارج ههنا الواقع وخارج
 ضمن الحكم او المخاطب اعني خارج الكلام لا ما يراد
 بالاعيان فلا يبطل وجود النسبة الخارجية بهذا المعنى لما
 قرر ان النسب ليست بموجودة في الخارج لان الخارج
ثمة بمعنى ما يراد بالاعيان وقد يدفع بان معنى كون
 النسبة خارجية ههنا انه امر خارجي لا موجود خارجي
 فالخارج ههنا ظرف لنفس النسبة لا لوجودها وهذا لا ينافي
 بما قرر ان النسب ليست بموجودة في الخارج لان الخارج
ثمة ظرف لوجود النسبة لانها واثبات ظرفية الخارج
 لينفيها الاثباتي ففي ظرفية لوجودها لان نفي الثانية
 لا يوجب نفي الاولى واثبات الاولى لا يستلزم
 اثبات الثانية فان الخارج في قولنا زيد موجود في
 الخارج ظرف لنفس الوجود ولم يلزم منه كونه ظرفاً

الوجود الوجود حتى يلزم كون الوجود موجوداً
 خارجياً فان الوجود الخارجى ما يكون الخارج ظرفاً
 لوجوده لا ما يكون الخارج ظرفاً لنفسه وفي قولنا
 الوجود ليس بموجود فى الخارج ظرف لوجود الوجود
 ولم يلزم منه نفي كون الخارج ظرفاً لنفس الوجود حتى
 يلزم انتفاء الوجود الخارجى فان قلت فالامر
 الخارجى اعم من الموجود الخارجى فان الامر الخارجى
 يجوز ان يكون معدوماً فى الخارج كالوجود الخارجى
 فاما معنى قوله روح سواء فلما ان النسبة من الامور
 الخارجية او ليست منها لظهور انها امر خارجى جزئياً
 وان لم يكن موجوداً خارجياً وان كان المراد من
 الامور الخارجية الموجودات الخارجية لم يحسن
 التردد ايضا للقطع بانها ليست موجودة فى الخارج
 يقال معناه عدم توقف وجود النسبة الخارجية فهنا
 على كونها من الموجودات الخارجية وقد يقال انه
 اشارة الى الخلاف في تحقق النسبة فى الخارج بين
 المتكلم والحكيم والمباين ان يحمل الامور الخارجية
 على الموجودات الخارجية على ما لا يخفى * قوله
 ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر * قد وجه بان
 الخبر اعظم شأنه واكبر ابحاثه واوفر نكتة واصل للانشاء
 ولقد اقدم في الكتب ابحاث الخبر واورد الابحاث

المشتركة بين الخبر والانشاء في باب الخبر فيجوز ان
يخصص هذا الكلام بالخبر وان تحقق في الانشاء ايضا *
قوله علي انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبلغ *
ربما يعتد به بان قصد الى تحقيق معنى الاطراب
وان يكون الزيادة لفائدة مأخوذة فيه فلو لم يقيّد
الزيادة بالفائدة لربما سبغ الى الوهم ان الاطراب
هو مطلق الزيادة وان كان زيادة الكلام المبلغ
لفائدة وان انفهام قيد الفائدة على نقد يرهم
التقييد بها لا يخلو من خفاء ربما اوردت ذهولاً معه
فصرح به * قوله الذي قد سبق اشارة ما اليه * اشارة
الى وجه تسمية ذلك البحث بالتنبيذ فانه انما يستعمل
فيما سبق نوحه ما ولد يستعمل في المد يهيات وما
في حكمها او انه يستعمل فيما يتغني عن الدليل
كالمد يهي وما في حكمه وما سبق الاشارة اليه في حكم
المد يهي * قوله اي مطابقة حكمه * اشارة الى ان
المطابقة انما هي للحكم اولاً وبالذات وللخبر ثانياً
وبالعرض وصدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقة
حكم الخبر كان حكمه حكم المطابقة في الشبوت للحكم
اولاً وبالذات وان كان عبارة عن مطابقة الخبر
فربما يمتنع الى الوهم ان الصدق في ثابت للخبر
اولاً وبالذات لان الصدق في كون الخبر مطابقاً للحكم

وانه ثابت للخبر أو لا للحكم لكن التحقيق انصح ايضا
ثابت للحكم أو لا لان مطابقة الحكم امر ثابت له أو لا وأما
كون الخبر مطابق الحكم فهو ليس محين مطابقة الحكم بل
انها مبداء وهذا كما قيل في تعريف الدلالة بفهم
المعنى من اللفظ دفعا للاعتراض بان الفهم صفة الفاهم
والدلالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها به إن فهم
المعنى من اللفظ أي كون اللفظ مفهوما منه المعنى صفة
اللفظ وإن كان نفس الفهم صفة الفاهم فرد عليه بان
فهم المعنى من اللفظ ايضا صفة الفاهم لكن له تعلق
باللفظ والمعنى يصير بسببه مبدأ لصفتي اللفظ والمعنى
أي كون اللفظ يفهم منه المعنى وكون المعنى يفهم من
اللفظ * قوله فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام *
الظاها هي التي يدل عليها الخبر وكلامه روح في
كتبه يشعر بالها هي وقوع النسبة أو لا وقوعها ويتجه
عليه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو
النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور مطابقتها
مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران
احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر
عن الواقع والآخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن
الكلام وما يدل عليه والوقوع باحدهما اعتبارين
غيره بالاعتبار الآخر ويجوز ان يتحقق المطابق

بين المتعارفين بالاعتبار وقد يتخلل ان النسبة المفهومة
 التي مطابقتها للخارج ضدق إنما هي الاتفاق أي
 اذراك ان النسبة واقعة ومطابقتها للنسبة الخارجية
 بان يكون هي الوقوع لكونهما ثبوتيتين وعدم
 مطابقتها أيها بان يكون هي الوقوع لاختلافهما ثبوتاً
 وسلباً وكذا حال القضية السالبة فان النسبة المفهومة
 منها لا نزع أي اذراك ان النسبة ليست بواقعة
 ومطابقتها للخارج بان يكون الخارج الوقوع
 وعدم مطابقتها له بان يكون الوقوع فالصدق بتطابقهما
 ثبوتاً في القضية الموجبة وانتفاءً في السالبة والكذب
 فيهما بتخالفهما ثبوتاً وانتفاءً * قوله اللهم الا ان يقال
 انه كاذب * وجه الاستبعاد ان المفهوم الظن بعدم مطابقة
 الخبر للاعتقاد ان يكون ثم اعتقاد ولا يطابقه
 الخبر على ما هو قاعدة رجوع النفي الى القيد وهذا
 بناء على انه ثبت عند شرح ان النظام قائل بالحصص
 البتة والافليكن هو ممن ينكر الانحصار فيستغني عن
 التزام ذلك البعد * قوله في ان المشكك خبير * هو الحق
 كما ذكر في الشرح لان الخبر ما يدل على الحكم
 ولا يلزم منه ان يكون قائله حاكماً بل للحكم
 مجاوز تخلف المدلل عن الدال في الدلالة اللفظية *
 قوله فانه تعالى جعلهم كاذبين آ * ام يتعرض شرح

الآن الآية اثبتت الكذب لعدم مطابقة الاعتقاد
 مع مطابقة الواقع ولم يتعرض لحال الصدق كما تعرض
 في الشرح وكان وجهه ان الآية لا تدل على ان الصدق
 مطابق للاعتقاد فقط لجواز ان يكون مطابقا للواقع
 والاعتقاد جميعا كما هو مذاهب الجاحظ ويكون تكذيبه
 دعوى الى الامتناع فحين باعتبار ان كلامهم لم يطابق الواقع
 والاعتقاد جميعا لا باعتبار انه لم يطابق الاعتقاد فقط
 فيشكل وجه الاستدلال بالآية لانها لا تثبت ما هو المذاهب
 من كون الصدق مطابقا للاعتقاد والكذب عدم
 مطابقته ويمكن ان يقال قد يكون الغرض من الاستدلال
 نفي مذاهب الخصم والآية تنفي كون الصدق مطابقا
 الواقع كما هو مذاهب الجمهور لانها اثبتت الكذب
 معها فلا يكون الصدق باهتزازا متناع اجتماع
 الصدق والكذب اتفاقا وان قيل بارتفاها ولا يعدان
 يثبت بالآية كون الصدق مطابقا للاعتقاد فقط بان
 من جعل الكذب عدم مطابقا للاعتقاد فقط لم يجعل
 الصدق مطابقا للواقع والاعتقاد جميعا ومن جعل
 الصدق مطابقا لهما لم يجعل الكذب عدم مطابقا
 للاعتقاد فقط بل المناسب لكون الكذب عدم مطابقا
 للاعتقاد فقط ان يكون الصدق مطابقا فقط على ما هو
 مقتضى اتفاقا لهما * قوله بشهادة ان واللام * فان قلت

هذه مؤكّدة تفيد تأكيد الحكم الذي دخلت عليه
 وهو المشهود به اعني كونه عليه الصلوة والسلام رسول
 الله لا تأكيد شهادة المألفين المألول عليه بقولهم
 نشهد فلا شهادة لهذه المؤكّدات في تضمين نشهد المخبر
 المألول كور يقال انها وإن دخلت في المشهود به لكنها يشعر
 بآن الشهادة من جهة كامل ورغبة صادقة هذا والا لرجح
 ان يجعل الخبر المألول متضمنا لهذه المؤكّدات لا
 بقولهم نشهد ويفسر الكذب في الشهادة بوجوه الى
 تشهد باعتبار كونه خبرا وقد بينا وجهه في الحاشية *
 قوله بل في زعمهم الفاسد * مما كان الكذب عدم
 مطابقة الواقع فان نسب الكذب الى الواقع كان هناك
 عدم مطابقة الواقع في الواقع وان نسب الى الاعتقاد
 كان عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد ومما نسب الكذب
 ههنا الى اعتقادهم الفاسد كان المراد به عدم مطابقة
 الواقع في اعتقادهم فالكذب ليس إلا عدم مطابقة
 الواقع وإنما امر بالتأمل لانه لما كان هذا الخبر
 غير مطابق للواقع في اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد
 فربما يشكل جعل كذب به بعدم مطابقة الواقع دون
 عدم مطابقة الاعتقاد لكن يزول الاشكال بتقرير
 هذا الجواب الثالث على وجه المانع فكذلك لا نسلم ان
 كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم

لما لا يجوز ان يكون بعدم مطابقة للواقع في اعتقادهم
 ولو قرر على وجه التشبيه كما ذكر في الشرح
 اشكل دفع الاشكال فتأمل * قوله مع الاعتقاد بان
 مطابق * الظاهر جعل قوله مع الاعتقاد جارا لا
 خبر المبتدأ أو هو مطابقة والاصح امتناعه وقوله معه
 اي مع اعتقاد انه غير مطابق مع ان الظاهر ان المرجع
 هو الاعتقاد المذكور سابقا وقد فسره باعتقاد انه
 مطابق يوجب اختلاف الزايج والمرجع وليس بوجه
 كيف وقد شنع ربح بمثل ذلك في هذا المقام على العلامة
 في شرح المفتاح ولا يبعد ان يرجع ضمير مطابقة
 الى الواقع ويجعل قوله مع الاعتقاد ظرفا لغو للمطابقة
 وقوله معه ظرفا للضمير في عدمها باعتبار كونه عبارة
 عن المطابقة كما في قوله * وما هو عنها بالحدوث
 المرجم * اعمال المضمر باعتبار معناه في الطرف فلا
 يستجرح جعل المحال من خبر المبتدأ ولا اختلاف المرجع
 والمرجع لكن يحجبني ان يحتمل عدم مطابقة الواقع
 مع الاعتقاد على معنى السلب الكلي الى عدم مطابقة
 شي من الواقع والاعتقاد ويخص عدم مطابقة الاعتقاد
 بما يكون هناك اعتقاد لا يطابقه الخبر فلا يتناول
 عدم الاعتقاد اصلا على ما هو المقرر من رجوع النفي
 الى القيد حتى يطابق ما ذكر في شرح من مذمب الجمل

ان الكذب عدله وعدم مطابقة الواقع مع اعتقاد دمه
ولو حمل على معنى رفع الایجاب الكلي انتفى الوا
ودخل في الكذب جميع اقسامها ان جعل عدم مطابقة
الاعتقاد متنازلا بصورة عدم الاعتقاد اصلا والا دخل
فيه قسمان منها وبقي القسمان الباقيان واسطة فتكون
الواسطة اقل مما ذكر ورح وعلى نقد ير الحمل على
السلب الكلي وتعميم ذلك مطابقة الاعتقاد بعدم
اصلا يدخل في الكذب ايضا قسم واحد من اقسام
الواسطة وكأنه رح ذهب الى ما ذهب لما لا يخفى
في الحمل على السلب الكلي ولان عبارة الايضاح
يؤيد * قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد *
ان حين مطابقة الواقع مع اعتقاد ما يقال استلزام
اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد لا يعوق على التوافق
المذكور لثبوته على تقدير التخالف ايضا لان العاقل اذا
اعتقد مطابقة الخبر للواقع فقد اعتقد هذا الخبر جزئيا
فطابق اعتقاده لانه انما يعتقد ما يعتقد مطابقة للواقع
مثلا اذا اعتقد مطابقة قولك السماء تحتها للواقع
فقد طابق هذا الخبر اعتقاده وغاية ما يمكن ان يقال
ان ثبوت الاستلزام على تقدير التخالف لا يمنع من
صحته تعليله بالتوافق اذ يكفي لها ان يكون التوافق
موجبا له والامر كذلك لان التوافق لا ينافي للشيء

موافق له لكن ربما يتوجه عليه ان المستلزم ح هو
 مطابقة الواقع الموافق للاعتقاد لا اعتقاد المطابقة
 وايضا العوافق انما يظهر بملاحظة استلزام اعتقاد
 المطابقة لمطابقة الاعتقاد فتعليل هذا بذالك ليس
 بذلك * قوله اي الاخبار حال الجمة * الا حسن
 ان يفسر بكون الخبر المذكور خبرا حال الجمة كما صرح
 به آخر حيث قال مرادهم بكونه خبرا * قوله
 لكان اظهر * لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم
 ارادتهم الصدق باحد شقي التردد بل انه انما يفيد
 نجوين هم الصدق وعدم اعتقادهم الصدق لا يصلح
 دليلا على عدم نجوينه لجواز ان يجوزوه ولا يعتقدوه
 واما الصالح لدليله اعتقاد عدم الصدق لانه يخفي
 نجوينه لا يقال فح لا يستقيم ما ذكره فضلا عن ان يكون
 ظاهرا كما يشعر به قوله اظهر لانه قد اشار
 الى وجه استقامته بقوله فلا يريدون في هذا المقام
 الصدق الذي هو بمرأى من اعتقادهم يعني ان
 صدقه في غاية البعد من اعتقادهم بحيث لا يجوزونه
 فلا يريدونه باحد شقي التردد بل لكن لما كان في دلالة
 قوله لم يعتقدوه على هذا المعنى خفاء قال ولو قال
 لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر * قوله وهذا
 انما يشقق بعد تحقق الاسناد لا يقال فاللازم

فالحبر اللفظ الموصوف بما لا ذكر بانه شأنا زوا صفة لكن
 لا شك انه باعتبار ذاته متقدم فاعتبار جانب الذات
 يقتضي تقدم الطرفين وجانب الذات وان لم يرجح
 على جانب الوصف فلا أقل من ان لا يرجح لانه يقال
 لما لم يبحث من ذات الطرفين بل من ملاحظة الوصفين
 اعتبر جانب المحسوس منه وقد اشار الى ذلك بقوله
 ولا يبحث لئلا منها * قوله لانه كلما افاد الحكم اه *
 اشارة الى ان الملازمة بين الفائدة ولازمها باعتبار
 العلم او الافادة او الاستفادة لا باعتبار الوجود لان
 اللزوم باعتبار منتف قطعاً لان وجود الحكم لا يستلزم
 الحبر فضلاً عن كون محبر وكذا او لو جعل الفائدة
 ولازمها نفس العلمين او الافادتين او الاستفادة
 انتهى علم المخاطب بالحكم ويكون المحبر ما ما جه
 او افادة الحبر ايها او الاستفادة المخاطب ايها
 من الحبر مع اللزوم باعتبار الوجود وقوله تسمية
 مثل هذا الحكم اشارة الى دفع دخل مقتد وهو
 ان هذا الحكم لما لم يكن حاصلاً من الحبر بل قبله
 ثم يصح اطلاق فائدة الحبر عليه * قوله لو كانوا
 يعلمون * اي ان من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق
 اي ليس لهم علم بذلك لان كلمة لو تجعل المثبت متفياً
 وبها لعكس ففي علمهم بذلك وقد اثبت في صدر الآية

لا يقال لم يتعلق العلم الثاني بما يتعلق به العلم الأول
بل انه منزل منزلة اللازم على معنى لو كانوا من
أهل العلم والمعرفة ولكن لم يكن منزلاً فإطّاعان
متعلقه هو مضمون ليس مباشراً على ما هو الشائع في
مثل هذا التركيب وهذا المضمون ليس عين مضمون
من اشترطه فالله في الآخرة من خلاق لان مضمون
الأول عدمه بالضرورة في ذلك الشرأء ومضمون الثاني
وجوده غاية الخلد لله على ما يدل عليه لفظ بعث
الموضوع للدين العلم ولا يخفى في تعابيرهما بل في
النفكا كيهما كما في المباهجات فالعلم بالأول لا يوجب
العلم بالثاني ولا الحمل بالثاني موجبا للحمل بالأول
فلا حاجة الى ما ذكر من التنزيل لانه يقال تنزيل
المتعدي منزلة اللازم لا بصار اليه الا لضرورة وداع
وليس فليس ولو سلم فالحق حاصل لان عدم كونهم
من أهل العلم يوجب عدم علمهم بالحكم المذكور
ومعنى من اشترطه آذان من فعل ذلك ليس له نصيب
في الآخرة اصلاً وهذا غاية الخلد وموتة نهائية المسو
على ما تفيد هذه كلمة بعث وليس المعنى انه لا نصيب له
على ذلك الفعل لمتجه ما ذكر واثن سلم فانهم لما
بأمر الله حظوظ انفسهم فذا لم يكن لهم نصيب
على ذلك كما يفهم في الخلد وموتة وموتة الغرابة

في تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار
 تنزيل العلم منزلة الجهل من غير دخول مخصوص
 فائدة الخبر ولازمها أو رد له شاهد من الكلام المجيد
 ولما كانت الغرابة في تنزيل العلم منزلة الجهل
 باعتبار تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه من غير
 دخول مخصوص العلم والجهل أو رد له شاهد من الفرقان
 الحميد وفي كلامه إشارة إلى الرد على من زعم من
 ظاهر المفتاح أن الآية الأولى مثال لما نحن فيه من تنزيل
 العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها والتي توجيه كلام
المفتاح أحسن توجيه * قوله وما رميت أذريت *
 نفى الرمي أو لا واثبتة ثانيا لا اعتبار خطابي وهو
 أن ما يترتب على رميه عليه الصلوة والاعلام من
 الأثر خارج عن حد ما يترتب على أفعال البشر
 فينبغي أن لا يفسر المنفي والمثبت بما يفيد تغايرهما
 كما قيل المثبت هو الرمي بطريق الكسب والمنفي
 هو بطريق الخلق لأنه بعد ثبوت تغايرهما لا حاجة إلى
 تنزيل والظاهر أن من لم يذهب إلى التنازل اختار
 ذلك التفسير ومن ذهب إليه فله مندوحة عنه ومن جعل
 الأثبات نظراً إلى الصورة والنفي نظراً إلى الحقيقة فإن أراد
 بمان الحاصل بعد التنازل فهو وجهه والأف فيه ما قلنا * قوله
أي لا يكون ما لم يوقع النسبة آء * يحتمل أن يريد

بالحكم التصديقي أي ادراك ان النسبة واقعة اولاً ومعنى
 خلواً ذلك من الحكم عدم اتصافه به وان يريد به وقوع
 النسبة اولاً ووقوعها ومعنى خلوة عنه عدم ادراكه اياد
 وعلى الاول لابد من الاستخذام بان يراد بضمير فيه
 الحكم بمعنى وقوع النسبة اذ لا معنى للتردد في
 التصديقي وعلى الثاني لابد ان يراد بخلواً ذلك من
 من الحكم عدم التصديقي به لعدم ادراكه مطلقاً
 بحيث يتناول عدم تصوره ايضاً لأنه يستغنى عن
 قوله والتردد فيه لان التردد فيه يوجب تصوره (سابقاً)
 فنفي تصوره سابقاً ينفي التردد فيه واذا عرفت
 ما ذكرنا ظهر فساد القول بأنه لا حاجة الى ذكر التردد فيه
 لان الخلوص عن الحكم يجعل مخلو عن التردد فيه لان التردد
 فيه يوجب تصوره فما اذا اريد بالحكم التصديقي
 فلان التردد لم يعتبر في التصديقي بل في الحكم بمعنى
 وقوع النسبة فالخلو عن التصديقي لا يوجب الخلوص
 التردد في وقوع النسبة ولئن فرض ان التردد في التصديقي
 فهو انما يوجب تصور التصديقي لا حصوله فهو لا يفي بالخلو
 من التصديقي لجواز ان يكون متصوراً للتصديقي لا صدقاً
 بالخلو من التصديقي لا يوجب الخلوص التردد فيه لجواز
 اجتماع الخلو عن التصديقي مع التردد في التصديقي بان
 يكون متصوراً واما اذا اريد به وقوع النسبة فلان معنى

الخلو هذه م التمسد يقع به وانه لا يجوز حجب هذه م
 تصور فمضى يلزم منه الخلو من التردد فيه والتمرد
 بالحكم في قوله بل التحقيق ان الحكم آء نفس
 التمسد يقع والضمير في قوله والقرء فيه راجع الى
 متعلق التمسد يقع وهو وقوع التمسد على سبيل
 الاستخدام وهذا ربما يرجع ارادة التمسد يقع من الحكم
 المذکور في المتن * قوله لكن المذکور في دلائل
 الاعجاز * في الشرح قال الشيخ عبد القاهر في دلائل
 الاعجاز اكثر مواقع ان يحكم الاستقراء هو الجواب
 لكن بشرط آء ويمكن توجيهه بأنه لا يبعد هذا
 الا شعرا في التاكيد بان يكونها علما في التاكيد
 مفيدة لغايته فيجوز ان يتحقق حسن الانيان بها
 بذلك الشرط بخلاف مائر المؤكديات وعلى هذا ينفع
 منه ما اورد عليه ان ما ذكره الشيخ مخالف للقول حيث
 حكموا بحسن التاكيد في مقام التردد سواء وجد هذا
 الشرط او لا نعم انه قد فرق بين ان ومائر المؤكديات
 وهم لم يصرحوا بذلك الفرق لكن نقله روح كلام الشيخ
 على ما ذكر في هذا الكتاب يدل على انه حمل كلامه
 على مطلق التاكيد ولم يلتفت الى خصوص ان * قوله
 مهني على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة * يعني
 انه نسب الكذب في المرة الاولى الى جميع الرسل

مع ان المكذب فيها اثنان ووجهه بان لا كان المرسل
 للثلاثين والثلاثة واحد او هو عيسى عم والمرسل به وهو
 الكلام الذي ارسل به الاثنان والثلاثة واحد اسان تكذب
 الا فحين تكذب يجب الثلاثة وهذا بناء على ان قوله في امارة
 الا ولى متعلق بكذبوا ولو جعل متعلقا بقوله قال الله
 تعالى لم يحلج الى هذا العذر فانه تعالى حكى عن رسل
 عيسى عم المكذابين وهم ثلثة مرتين فقال الله تعالى
 حكاية في المرة الاولى من الحكاية كذا وفى الثانية كذا
 واوجه علت المرثان للتكذب يجب لاستقام ايضا باعتبار
 ان يجعل مانقده المرة الثانية من التكذب يجب مرة اولى منه
 واسناد التكذب يجب في مرتي التكذب يجب المتعلق بالثلاثة الى
 مجملهم غير لازم بل يكفي اسناده في احدى المراتين
 الى المجموع وفى الاخرى الى البعض بل يكفي اسناده
 في احديهما الى البعض وفى الاخرى الى الباقى لانه يصح
 لمصلحة التكذب الى الثلاثة بملاحظة مجموع المرثين ولو
 اطلق التكذب يجب الذي جعلت المرثان له عن التعلق
 بمجموع رسل عيسى عم اكتفى بتعلقه بمن ارسله عيسى
 عم لم يبعد * قوله للخبير * الظاهر ان استشرف متعد
 بنفسه كما نقله فيجب ان يقال فيستشرفه اي الخبر
 ولا يصح حمل اللام على التثنية لان هذا الفعل عطف
 انقادم على المعمول في غاية القوة فيمتنع نظريته نحو

هربت لزبد على ماص حوايه اللهم الآن يجعل اللام
 زائد لا ويقال كما تغدئ بنفسه يعتدئ بالتحرف ايضاً
 اذ بعض الافعال يجي كذا لك ولو جعل ضمير له المملوح
 اي يستشرف الخبر لاجل المملوح لكان وجهها لم يكن
 عليه ذلك الغبار ثم الظاهر انه لا يلزم من استشراق ضمير
 السائل المتروك استشراقاً مثل استشراق السائل المتروك
 صيرورة غير السائل سائلاً متردداً كيف والغرض
 انه غير سائل وما ذكره زح في الشرح ان النفس
 الايقطى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه صريح في انه
 لم يصر متردداً فقد لاح ان الاستشراق متحقق بالفعل لكن
 تحقيقه لا يستلزم كيون المستشرف متردداً بالفعل وقد
 يلزم ذلك الاستلزام بحمل قوله في مستشرف على معنى
 يكاد يستشرف ومن شأنه ان يستشرف وهو بعيد وابعد
 منه ارتكاب تحقيق الاستشراق والتردد بالفعل وجعل
 التاكيد باعتبار تعدد المملوح الذي من شأنه ان
 يستشرف له لا باعتبار تحقيق الاستشراق بالفعل * قوله
 مشاهد عند * ان حملت المشاهدة على المشاهدة
 العقلية اي اليقين والعلم القطعي صح جعل الدلائل
 بمشاهد اسواء حمل على اصطلاح المفقوله او الاصول
 وان حملت على المشاهدة الحسية لزوم حمل الدلائل
 على اصطلاح الاصول لان الدلائل عند اهل المعقول

تصله بقات مترتبة ليست بمحمومة * قوله لان مجرد

وجوده لا يكفي في الارتداد * فيه ان معنى الكلام على هذا القيل ان يكون في نفس الامر الدلائل ما لو تأمله لارتدع فالارتداد لازم للتأمل في الدلائل الموجود في نفس الامر لا مجرد وجوده في نفس الامر فلا يرد عليه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد ويمكن دفعه بان المراد من الارتداد هو الارتداد المذكور اعني الارتداد على تقدير التأمل فمعنى كلامه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد على تقدير التأمل لان التأمل انما يكون في الدلائل المعلوم لتحصيل المجهول فلا بد ان يكون الدلائل معلوما للمنكر فيتأمل فيه فيرتدع وهذا كيدفع ما يورد على قوله ما لم يكن حاصلا عنده انه يدل على ان مجرد الحصول عنده يكفي في الارتداد فيتوجه على تفسيره ككونه معه يكونه معلوما له ان مجرد المعلومية والحصول عنده لما كفى في الارتداد فما وجه ترتبه على التأمل في ذلك المعلوم وايضا التأمل في الدلائل يفيد العلم به فاي حاجة الى تثبيد الدلائل بكونه معلوما له ويمكن ان يقال ما و صف الدلائل بكونه مشاهدا واظهار منه المشاهدة المحتملة فلا بد ان يحمل على مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح

النظر فيه الى مطلوب جزئي فمجرد معلوميته لا يكفي
 في الارتداد اع بل يجب التأمل والنظر فيه * قوله
 ظاهر هذا الكلام انه مثال * جزئي من جزئيات
 القاعدة التي نحن بصددها فلا بد ان يتحقق فيه
 جعل المنكر كغير المنكر و ح لا يمكن حمل قوله لاريب
 فيه على ظاهره لان هذا الحكم غير صحيح ويجب
 انكاره فلا معنى لجعل منكره كغير المنكر بل ينبغي
 ان يحمل على معنى ان القرآن ليس بمظنة المريب
 وينبغي ان لا يرتاب فيه على ما ذكر في الكشف
 ويحتمل ان يكون نظير اما نحن فيه فلا يكون جزئيا
 من جزئياته بل يكون مشاركا له في الامر المقصود
 ويكونان جزئيين لكي ح تكون الآية محمولة على
 ظاهرها ببيانها في ما نحن فيه جعل الانكار كلا انكار
 تعويلا على ما ينزله وقد جعل في الآية الرب كلاب
 تعويلا على ما ينزله فهما جزئيان لجعل وجود
 الشيء كعدمه اعتمادا على ما ينزله ويصلحان مثالين
 له ولا يصلح احدهما مثالا للآخر بل نظير اليه يشابهه
 في الاشتمال على جعل الشيء كعدمه اعتمادا على
 ما ينزله وانما جعل ح النظر احسن لوجهين احدهما
 انه ح يكون الكلام مجرئى على الظاهر والثاني انه
 ذكر المصعد بذلك ومكنا اعتبارات الخفي وانه يقتضي

وظاهره ان لا يسبقه شيء من اعتبارات النفي وعلى نقد بر
 جعل الآية مثالا لما نحن فيه يكون من اعتبارات النفي
 وامثله ولا يخفى عليه ان الاحسن ان يقال انه نظير
 لتزويل الانكار من منزلة عدمه لا لتزويل وجود الشيء من منزلة
 عدمه بل انه مثال له فان نظير الشيء وان جاز اطلاقه على
 جزئي من جزئياته على ما هو معنى المغالل اكن اذا
 قول بالمثال يراد به انه شبهه * قوله لان بعض الاسناد
 عنده آة * يعني ان الاسناد عنده ليس منحصر في الحقيقة
 والمجاز فاختار عبارة لا تدل بظاهرها على المحصر
 وقوله اما حقيقة واما مجاز يفيد منع الخلوظا هـ ا
 فيفيد المحصر فتركه الى قوله منه كذا لانه لا يفيد المحصر
 لانه يفيد عدم المحصر كما يشعر به عبارة الشرح
 فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك
 لتوجه المنع عليه وان امكن دفعه بتكلف * قوله كقول
 المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه * قبل هما
 قيد ان ذكرنا على سبيل العادة والافهم انتفاها
 ويكون كلامه حقيقة ايضا وانت خبير بان المخاطب
 اذا كان مارفا بحال القائل انه معتزلي لم يتعين كونه
 حقيقة لجواز ان يجعل القائل علم المخاطب قرينة
 على انه لم ير دظاهره نعم لو قيل انه يكفي احد
 المقيدين لانه اذا لم يعرف حاله يكون هذا الكلام

حقيقة قطعاً وكذا إذا هو فيها لكن يخفيها منه لأنه ح
 لا يعصب قرينة على عدم ارادة الظاهر لم يبعد *
 قوله اي والحال انك خاصة * اشارة الى ان نقد يم
 المسند اليه للمقصود انما قيد به لأنه لو علم المخاطب ايضاً
 فاما ان يعلم علم المتكلم بذلك ايضاً أولاً وعلى الاول
 لا يكون حقيقة لمكان القرينة الصارفة بل ان كان الاسناد
 للملا بسمة كان مجازاً وعلى الثاني يكون حقيقة فخص
 المتكلم بالعلم بعدم المحيي باعتبار انه على نقد ير علم
 المخاطب لا يتعين كونه حقيقة لا باعتبار انه على هذا
 التقدير لا يكون حقيقة جزئياً * قوله مجازاً في الاثبات *
 انما سمي به مع انه يكون هذا المجاز في النفي ايضاً
 لما ذكره رَح في الشرح ان المجاز في النفي مداره على
 المجاز في الاثبات فان كان الاثبات مجازاً كان النفي
 مجازاً ولا فلا * قوله اي غير الملا بس * لا يظهر للتقييد
 بالملا بس فائدة * قوله من الحقيقة والموضع الذي
 يؤل اليه من العقل * نقل عنه رَح في الحواشي
 ان من في قوله من الحقيقة بيان في وفي قوله من العقل
 ابتداءية اي تطلب موضعه من العقل ما هو وكيف
 ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل
 والظاهر من كلامه رَح انه لم يجعل كلمة من في قوله
 من العقل صلة ليؤل ولا بعد في ان يجعل صلة له على

معنى تطلب موضعاً يرجع إليه من العقل أي يحكم العقل به ويجوز أن نجعل من الأولى في قوله من الحقيقة صلة ليؤول أيضاً على معنى تطلب موضعاً يرجع إليه من الحقيقة أي يستعمل إليه منها لا متناً بها واما جعل من الثانية بما نية فكلاً والما لم يقتصر الشيخ على تطلب الحقيقة بل ضم إليه الموضع المذكور لأن منه به أن المجاز العقلي لا يلزم أن نكون له حقيقة عقلية فاذا لم يكن هناك حقيقة عقلية لم يستقم تطلب الحقيقة * قوله لم يتعرض للمفعول معه آه * أن أراد أنه لا يسند إلى المفعول معه باقياً على حاله فكذا المفعول به وإن أراد أنه لا يسند إلى المفعول معه أصلاً وإن أخرجهما كان عليه فعلية منع ظاهر لجواز أن يرفع الخشبة في استوى الماء والخشبة على العطف على الفاعل فيكون مسنداً إليه كما يرفع زيد في ضربت زيداً فيقال ضرب زيد فيجعل مسنداً إليه والجواب أن المراد أنه لا يسند إليه باقياً على معناه فإنه إذا اسند إليه لم يبق مقصوداً لمصاحبة معمول الفعل بل لكونه معمول الفعل لأن معنى المصاحبة أنما يستفاد من كون الـ أو بمعنى مع ولم يبق فلم يبق بخلاف المفعول به فإنه عند الاسناد إليه يبقى على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال

المفعول به في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تعيينه بالمقصود والمفعول معه ما ذكر بعد الواو ويعني مع او عما قبله بمصاحبة معمول الفعل فالمفعول به الاصطلاحي يقع مسند اليه دون المفعول معه

الاصطلاح * قوله يعني غير الفاعل في المبني للفاعل * انما لم يفسر الضمير بذلك من اول الامر بل به اثر التطويل حيث فسر غيرهما بغير الفاعل والمفعول به ثم بين ان المراد غير الفاعل في المبني للفاعل آه الملكة وهي ان المذكور سابقا للفاعل والمفعول مطلقا للضمير لا يرجع اليهما الا على سبيل الاطلاق لكن لما ذكر ان الاسناد الى الفاعل في المبني له والى المفعول في المبني له حقيقة علم ان المراد في المجاز الاسناد الى غير الفاعل في المبني له لان الاسناد الى غيره في المبني للمفعول حقيقة لان المفعول غير الفاعل وقس عليه الاسناد الى غير المفعول في المبني له فبين ان الامر يرجع للضمير على ما هو يقتضيه اللفظ ثم بين ان المراد بقرينة المقام * قوله يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له * كما نه رح انما فسر به بذلك ولم يقتصر على ظاهرة وهو ان الاسناد الى ما ذكر لاجل الملازمة مجاز لان مطلق الملازمة يعنى ملازمة الفعل لما هو له من الفاعل والمفعول فالاسناد مطلقا لا يوجب

المجازية والألكن الاسناد إلى ما هو له مجاز أو بضائق اقتضاه
في ذلك كلام الأيضاح أن اسناده إلى ضميرهما مضافاته
ما هو له في ملازمة الفعل مجاز وتكلام صاحب الكشف أن
الاسناد إلى هذه الأشياء على طريق المجاز مضافاتها الفاعل
في ملازمة الفعل ولو اقتصر على ظاهرها لم يبعد بناء
على أنه يفهم منه أن الاسناد لمجرد المللازمة مجاز
وهو حق لأن الاسناد إلى ما هو له ليس لمجرد ما قبل
لأنه ما هو له * قبله من الإضافية والاقترافية *
لا يقال الوصفية أيضا كذا المفعول أم يذكرها لأن
الموصوف ما فعل أو صفة من اسم فاعل أو مفعول
أو نحوهما وأما مضمود المجاز في الأولين فإني قول
المصنف إنما هو اسناد الفعل أو الصفة إلى ضميره والثالث
خارج عما نحن فيه على ما ذكر في الشرح * أن مثل إنما هي
أقبال أو بارء ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصنف لا يتفاء
٢ لا سناد إلى المللازمة فكذلك يكون مثل ناقة أقبال *
قوله والتعريف المذكور إنما هو للاسناد في * يعني
١ أنه إذا تحقق المجاز العقلي في ضمير الاسناد و
٢ التعريف الذي ذكره المصنف يخص بالاسناد الملازمة
من امتناع تخصيص في المصنف بان يجعل المصنف
المجاز الاسنادي لا مطلق المجاز العقلي أو تعميم
في التعريف بان يراد بالاسناد مطلق النسبة فيسها وال

الاضافة والايقائية و اشار بلفظ اللهم الى بعده
 الوجه الثاني لان المتبادر من اطلاق الالفاظ المصطلحة
 هو معانيها الاصطلاحية ولا ينبغي ان يذهب عليك
 الوهم ان حمل الاسناد المذكور في التعريف على مطلق
 النسبة لا يكفي بل لابد من حمل الاسناد المذكور
 سابقا في قوله ثم الاسناد منه حقيقة حقايقه ومنه عاين
 عقلي على مطلق النسبة ايضا والالكان التعريف اعم
 من المعروف اللهم الا ان يرتكب ان الضمير في قوله
 وهو - ناداه الى ملايس راجع الى مطلق المجاز
 العقلي لا الذي هو قسم من الاسناد لاندراج المطلق
 في المقيد او يجوز ما جوزه البعض من كون القسم
 اعم من المقسم واعلم ان تعميم التعريف بحمل الاسناد
 على مطلق النسبة يصلح التعريف لمطلق المجاز
 العقلي اولى مما وقع في الشرح من جعل الاسناد
 اعم من التصريح واللازم من الكلام يصلح التعريف
 للمطلق لان المعروف يحكون هو المقيد ايضا وان
 كان يمكن توجيهه * قوله حيث جعل التأويل
 لاخراج الاقوال الكاذبة فقط * وذلك لانه
 قال لو قلت خلاف ما عند العقل امتنع طرف التعريف
 بحقوقول الجاهل وانما يستقيم ذلك لو لم يكن قيد
 التأويل مخرجا له والالكان التعريف مطردا مع ذكر

ما عند العقل لان قول الجاهل وان دخل في خلاف
 ما عند العقل فقد خرج بقيد التأول وقد يفهم ما ذكر
 من جعل السكاكي التأول لاخراج الكذب فقط من
 انه اخرج قول الجاهل بقوله خلاف ما عند المتكلم
 والكذب بقيد التأول فلا يتجه عليه ان اخرج
 المكذب بقيد التأول لا يوجب اختصاصه باخراجه
 لجواز ان يخرج به قول الجاهل ايضا وان لم يذكره
 لان المذهب ان السكاكي جعل التأول لاخراج
 الكذب فقط على معنى انه نسب اخراج الكذب اليه
 وام ينسب اليه اخراج قول الجاهل لانه جعل قول
 الجاهل دائلا في هذا القيد غير خارج به * قوله
 وانه المبدئي والمعيد * الدلالة على ذلك اما باعتبار
 ان من قال بامره وادته وان افناء الشاهر
 او شعر رأسه وان طلوع الشمس وغروبها كل يوم
 يقع بذلك قال بانه المبدئي والمعيد والمفني والمنشئ
 لعدم القائل بالفصل اولان هذا دليل اسلام القائل
 واما باعتبار ان كون الافناء بامره وادته
 يدل على كونه مفنيا وان كون طلوع الشمس
 وغروبها بامره يدل على كونه منشئا مبدئيا معيدا
فيما ينشأ بان حمل اسناد مبرز على المجاز بقرينة
الافناء قيل الله ليس اولي من العكس كيف وفي الاول

يسمى الى المجاز قبل آ وانه ويمكن دفعه بان الظاهر
ان مسلم قوله باعتبار حقيقة الطرفين ومجاز بينهما *
ربما يقوم من اج الاقسام بهذا الاعتبار لا مجازا وبين
وهما ان يكون الطرفان حقيقتين وان يكونا مجازيين
لان القسمين الاخيرين اعني ما يكون الطرفان
مختلفين ليسا بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة احد
الطرفين ومجازية الآخر بل القسمان ليسا باعتبار
احد الامرين من حقيقة الطرفين او مجازيتهما على
ما يشعر به كلمة أو بل باعتبار كليهما فحق العبارة ان
يقال باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته بافرا د الطرف و
بلفظ الواو والجواب ان تربيعة القسمة بهذا الاعتبار بمعنى
انه يلاحظ هذا الاعتبار في القسمة الى مجموع الاربعة
سواء وجد هذا الاعتبار في كل قسم او لا وقد تحقق
الاعتبار في كل من القسمين الاولين وفي مجموع
القسمين الاخيرين لان الطرفين في مجموعهما
حقيقتان او مجازيان ولا يضر عدم تحقق الاعتبار
في كل منهما على ان الاقسام المذكورة وهي ان
يكون الطرفان حقيقتين او مجازيين وان يكونا
مختلفين ولا شك في تحقق هذا الاعتبار في كل منهما
ولا يقدح في ذلك عدم تحققه في كل من قسمي المختلفين
ولا يبعد ان يحمل قواه حقيقة الطرفين ومجازيتهما على

معنى انضياف مجموع الامرين من الحقيقة والمجازية
الى الطرفين لا انضياف كل منهما على حدة فكان حق
العبارة باعتبار حقيقة ومجازية الطرفين الا انه كثر
المضاف اليه رعاية الامر لفظي كما كثر والمضاف في
بيني وبينك واما كلمة أو فلا إشارة الى انه لا يجمع
الامر ان في قسم ولان الملحوظ في التقسيم انضياف
الطرفين بالحقيقة والمجازية لا بهما جمعها * قوله
على ما ذهب اليه المص ظاهر * واما على ما ذهب
اليه السكاكي من عدم اشتراط يكون المسند فعلا او
في معناه فغير ظاهر لانه يجوز ان يكون المسند جملة
وفي وصفها بالحقيقة والمجاز اللغويين تردد لهما
مفسران با الكلمة فيقتضي ان لا يوصف الجملة بهما
ولو نظر الى انه يجوز وصف الشيء بوصف اجزائه
كما يقول ثوب اسال ونطفة امشاج واجزاء الجملة
مفردات يصح وصفها بهما وايضا يريدون الاستعارة
التمثيلية العي هي مركبة قطعا في قسم الاستعارة التي
هي قسم من المجاز اللغوي ربما يقتضي جواز وصف
الجملة بذلك * قوله وكل مفرد مستعمل * التقيد
بالمفرد لما مر آتفا انه لا يتيقن وصف المركب بالحقيقة
والمجاز بالمستعمل لان اللفظ قبل الاستعمال لا يوصف
بهما لاخذ الاستعمال في مفهومهما * قوله اي من جهة

العقل * يشير الى ان قوائمه عقلية مميزة والعقل وان
 لم يصلح فاعلا للاستحالة لكونها ههنا لا زمنة لكن
 يكفي صلوح العقل فاعلا للاستحالة المتعدية بمعنى
 هذا الشيء محالا لان الواجب ان يكون التمييز
 فاعلا اما لنفس الفعل المذكور نحو طاب زيد نفسا
 واما متعدية نحو امتلاء الاناء ماء فان الماء لا يصلح
 فاعلا لامتلاء بل متعدية وهو الاملاء لانه المالى واما
 للزمنة نحو فجرنا الارض عيونا فان العيون منقجرة
 لا منقجرة فما نحن فيه مثل امتلاء الاناء ماء * قوله
 وظني ان هذا انكلف * والحق ما ذكره الشيخ قال
 روح في شرح المفتاح وانا اظن كلام الشيخ اقرب
 الى الصواب بالانظر الى مقصود الكلام اذ ليس
 المقصد هنا الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة
 هلى ما صرح به الشيخ دفعا لما يتوهم من اعتراض الامام
 يعني ليس الموجود ههنا اقداما وتصييرا حتى يطلب
 له فاعلا واما هو متوهم مقدر والمحقق الموجود هو القدوم
 والصيرورة الى هذا كلامه يعني انه وان ذكر اقدام
 والتصيير لكن لم يقصد بهما الا الى اقدام وتصيير
 موهومين غير موجودين وليس الموجود الا اقدام
 والصيرورة واذ لم يوجد الاقدام والتصيير لم يطلب لهما
 فاعلا ضرورة فلا يرده عليه ما ينقل عنه روح في

الجواشي انه اذا لم يكن اقدام مع كونه مذکور اركان هناك
 مجاز لغوي في المسند لا مجاز عقلي في الاسماء اذ لا شبهة
 ان انتفاء المعنى في الواقع لا يقدح في صحة استعمال
 اللفظ فيه كما تقول الاقدام المعلوم او الموهوم
 مثلاً واذا صح استعمال الاقدام في معناه مع انتفائه
 لم يكن مجاز فيه لغة قطعاً ولا يقاس هذا على لفظ
 الاظفار المستعمل في الاظفار الموهومة على ما هو
 استعارة تخيلية عند السكاكي وانه مجاز قطعاً لانه
 قياس مع الفارق لانه استعمال الاظفار ثم في معنى
 وهمي شبيه بالاظفار المحققة وانه غير ما وضع له لفظ
 الاظفار رجزاً بخلاف لفظ الاقدام فانه ام يستعمل
 الا في معناه الموضوع له وهو الاقدام الحقيقية لكن
 اعتبر وجوده على سبيل التوهم دون التحقق وانما
 ذكر الاقدام واستعمل في اقدام موهوم ولم يذكر
 القدوم مع كونه موجوداً محققاً لفائدة وهي المبالغة
 في مدح خالصة الحق في القدوم حيث نسب الاقدام اليه
 على وجه الفاعلية وجعل مقداً لاشياء اكمل
 في تحصيل القدوم من المقدم بل انه هو المحصل له
 لا يقال الفاعل للاقدام الموهوم هو المقدم الموهوم
 حقيقة فقد وجد للاقدام مع كونه موهوماً فاعل
 حقيقي اذا اسند اليه يكون حقيقة لانه يقال اعتبار

الا قد ام المزموم لا يحتاج الي اعتبار منكم ممنوع
 فعن اعتبار زه مخفوة * قوله وهذا معنى جلي اية المراد
 بعيشة آفة * دفع لما يقال الا سناد المجازي عند المص
 انما هو سناد الصفة الى الضمير في راضية لا المنسبة
 الى صفة في عيشة راضية فيجب ان يكون المراد
 بضمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلانه
 ممنوع لصحة ان يقال هو في عيشة راض صاحبها
 بها وجه الدفع ان ضمير راضية انما هو للعيشة فالمراد
 بهما واحد فاذا اريد بالضمير صاحبها كان هو المراد
 بالعيشة ايضا فيلزم ان يكون المعنى هو في صاحب
 عيشة وبطلانه ظاهر ولعبرة المتن توجيهان بناء على
 ان المراد بلفظ العيشة المذكورة فيه اما نفس العيشة
 او ضميرها بناء على اتحادهما والاول اولى * قوله
 وهذا اولى بالتمثيل * لان المجاز عند المص انما هو
 اسما والصائم الى الضمير المستكن فيه العائد الى النهار
 فعجب ان يراد بالضمير فلان لا بلفظ النهار ولم يصف
 الضمير الى شيء حتى يلزم اضافته الى نفسه وهذه
 المناقشة لا تجري في الآية وهو ظاهر وانما صح التمثيل
 بنهاره صائمه في الجملة بناء على ان المراد بالنهار وضميره
 واحد فاذا اريد باحدهما معنى كان هو المراد بالآخر
 ايضا * قوله هذا القائلين بان اسماء الله تعالى توقيفية *

إشارة إلى رد ما ذكره واقي الجواب عن هذا السؤال بل في
 التوقيف على السمع إنما يلزم أن لو قال المستكفي
 بالتوقيف لكنه لا يقول به ووجه الرد أن هذا التركيب
 صحيح بل شائع عند القائل بالتوقيف كما عند غيره
 فلو كان الأمر على ما زعم المبككي لم يمكن كذلك *
 قوله والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات * بوجه عليه
 أنه إذا أراد المشبه به ادعاء أنه حقيقة لا يكون الاستعداد إليه
 حقيقة لأنه لا يمكن حقيقة جديدة إلى المشبه به الحقيقي
 لا إلا دعائي الأبر على طاعة ما كان اجعل المراد
 الشجاع أملا بطريق الاختصاص والتأويل لم يمكن
 إطلاق الاستد عليه حقيقة بل مما زاع على الأصح * قوله
 وهذا الحادث سابق على وجوده * لا يقال كقول
 للحادث عدم ما سبقه عدم لاحق وقد عبر عنها
 بما يدل على عدم اللاحق فأي الحذف هو الإسقاط
 فلا يشترط عدم السابق بالإصغاء لأنه يقلل الأصل
 هو العدم السابق وهو الواقع ههنا وما التعبير بما يدل
 على اللاحق فليكنه وقوله فكأنه قولك من أصله يشعر
 بأن التترك ليس على سبيل التحقيق فكما أن قوله
 فكأنه أولى به ثم حذف يشعر بأن الحذف ليس على
 التحقيق ومعلوم عندك أن عدم الأنيان من جنس
 القسمين أعني التراك من الأصل والإسقاط بل لا نيان

فلا بد ان يكون احد هما تحقيقا وغايتها ما يمكن ان
يقال ان المراد من الترك من اصله ليس عدم الاثيان
من الاصل بل اخص منه وهو عدم الاثيان به ذكر او عدم
ملاحظته نية وقصد أو لا شك ان ذلك ليس على التحقيق
وان كان عدم الاثيان من الاصل على التحقيق لكن
الشأن في دلالة الترك على هذا المعنى * قوله وانما
قال تخييل * لان العدول ليس حقيقا وانما هو على
سبيل التخيل لان العدول يتوقف على الكون بها بقا
في المحل الاول والانعقال عنه ثانيا الى المحل الثاني
وليس شيء منهما مهنسا تحقيقا اما الدلالة في اللفظ
هكذا لا ذكر فلا نه لا يستعمل في الدلالة بدون
العقل واما الدلالة في العقل عند الحذف فلان لللفظ
المحذوف دلالته في الدلالة بهاء على انه قد استمر
في العادة فهم المعاني من الالفاظ محققة ومخيلة وكانت
انما اقتصر راجح على بيان الثاني في هذا الكتاب لانه
أخرج الى البيان والدلالة في عصر الدلالة في اللفظ
مع ظهور مدخلية العقل في الدلالة وقد يقال الكلام
في الدلالة اللفظية وانها لا يقوم الا باللفظ واما
العقل فشرط الدلالة فلا ينسب اليه فليدلك اقتصر
على الثاني وأشار بالقصر الى وجه الاختصار *
قوله والظاهر ان ذكر الاحتراز * قد يدفع

بلان بحايته الامر ان يلزم في صورة التعيين كون ذكره ههنا
 لكن لا يلزم من ذلك ان يلزم في هذه الصورة ان يقصد
 الاحتراز من العبث بل يجوز ان يقصد نفس التعيين من
 غير اخطار الاحتراز بالبال قال روح في شرح المفتاح لا يخفى
 ان كون القصد من هذا المعنى الى ان الخبر لا يصلح الا له
 غير كونه الاحتراز عما لا فائدة فيه وان المتكلم قد يمتد
 بهما احد هما ولا يخطر الآخر بالبال وما ذكر في وجه
 الاعتذار من الامر بين فلا يخفى ما فيهما * قوله واظهار
 تعظيمه * ادرج الاظهار وان كان الحاصل من ذكر
 اسم يدل على التعظيم هو نفس التعظيم اي الوصف
 بالعظمة لان الكلام عند قيام القرينة على المسند
 اليه لو حذف فاسمه الدال على التعظيم يفهم من
 الكلام عند عدم ذكره فيذكره يحصل اظهار التعظيم
 ويجوز ان يكون اظهار التعظيم عنده اذ كان الخبر
 دالا على التعظيم باشتماله على انصاف المسند اليه
 بالفضائل فعند قيام القرينة يفهم التعظيم المدلول
 عليه * بانتساب الخبر الى المسند اليه المفهوم من القرينة
 فيحصل عند الذكر اظهار التعظيم * قوله لتقدم ذكره *
 اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب ان التقدم اللفظي
 قسما ن تحقيقي لحوض رب زيد غلامه وتقديري نحو
 ضرب غلامه زيد فان زيد او ان كان متأخر اللفظا

ذكر المسند اليه

ذكر المسند اليه بالانصاف

الكلام مقدم ثم نقول ان مرجبة الفاعل قبل مرتبة المفعول
 والتقدم المعنوي قسما ان احدهما ان يكون قبل
 الضمير لفظا يتضمن المرجع فان يكون جزء من الاول
 اللفظ نحو قوله تعالى اعلموا او اقرب المتعقبات لان
 الفعل يتضمن المصداق وهو جزء والثاني ان يكون
 المرجع مفهوما الشرا ما من سياق الكلام قبل الضمير
 نحو قوله تعالى ولا يؤتيه لان الكلام معوق لبيان
 الميزات فملزم ان يكون هناك مورد مرجع الضمير
 اليه وهو الذي اراده روح بقوله او قرينة حال والتقدم
 الحكمي ان يكون المرجع مؤخر او لم يكن هناك
 ما يقتضي اعتبار تقدمه الا ان الضمير باعتبار ان وضعه
 على ان يعود الى مقدم فهذا المرجع متقدم حكما بوضع
 الضمير وذلك كالضمير المجهول المفتر بما بعده ونحو ربه رجلا
 ومنه ضمير الشأن والقصة وانما ارتكبت مخالفة الوضع في
 هذا الضمير تفصيلا للشأن المرجع وتمكيذا له في النفس
 بند كرهي مجهم او لا حتى يتشوق نفس السامع الى العثور
 عليه ثم يذكر المرجع قال ابن الحاجب ومعنى العقد
 حكما انك اذا قصدت الايام للتفخيم فتعقلت المرجع
 في ذلك ولم تصرح به ليحصل التفخيم بتقدم
 المجهول ثم ذكر المرجع بهذا المتعقل في حكم المتقدم
 والاولى ان يجعل العقد الحكمي اهم من ذلك حتى

يتناول ما في نحو ضرب بني وضربك زيد اهلي مذهب
 البصريين بان يقال التقدم الحكمي ان يكون هناك
 شيء يقتضي تقدم المرجع تعقلا فيجعله في حكم المتقدم
 في صورة التنازع انما يضمن المقام في الاول بعد
 ملاحظة تخصيص الثاني بالاعمال في المعمول المذكور
 فلما قضى ذلك تعقل المذكور سا بقا هلي الاضمار *
 قوله لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين * قال
 الرضي راجح أم يريد ويقولهم المعرفة ما وضع لشيء بعينه
 ان الواضع قصد في وضعه واحدا معينا والام يدخل
 في حد المعرفة غير الاعلام اذ الضمير واسم الاشارة
 والموصول والمعرف باللام والمضاف الي احد ما يصلح
 لكل معين قصد المستعمل بل ارادوا ما وضع ليستعمل
 في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا الواضع كما
 في الاعلام ولا كما في غير ما قلوا قالوا ما وضع لاستعماله
 في شيء بعينه لكان اصرح والمحققون على ان معناه
 ما هو المفهوم الظاهر منه والمضمر واخواته وضعت
 لكل معين وضعا ما يبا اعتبارا ان ملحوظ الواضع في وضعه
 للمعينات امر هام ككونه متكلما او مخاطبا او غائبا او
 مشارا اليه مثلا وقد حقق ذلك في موضعه * قوله وقد
 يترك الخطاب مع معين * قال روح في قول السكاكي وحي
 الخطاب ان يكون مع معين حق العماراة ان يكون لمعين

يقال مخاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه فحق العبارة
هنا على وفق كلامه وقد يترك الخطاب لمعين مع ان
المدكوز هذا في كلام المعين ان يكون لمعين فالمناسب
ان يرجع الضمير في يترك اليه ثم كلام السكاكي يحتمل
وجهها آخر لا يتوجه عليه ما ذكره رح وهو ان يتعلق
قوله مع معين بكون لابل الخطاب وكلامه رح لا يحتمل
ذلك هذا والاولى ان يقابل المتروك بالمتروك اليه

فيقال يترك المعين الى غير المعين او الخطاب *
نحمدك يا مَنْ مِّنْ مَّالِكِنَا ببعث الرسول وننزل بل
القرآن * ووفقنا لايضاح المعاني ونحسم البهائم *
ونصلي على رسوله الهادي الى الخير والصلاح *
محمد الذي اتباع سبيله مفتاح الفوز والفلاح * وعلى آله
وصحابه الذين بالغوا في اشاعة الدين اولا وآخرا *
ودونواد وادين الهداية مطولا ومختصرا * بعد
فيقول خادم الطلبة ، اضعف الخليفة ، بل لاشي في
الحقيقة ، خادم حسين * اسعد الله تعالى بمعادة
الدارين * لما شاهدت الطالبين راغبين الى تحصيل
علم المعاني * وكان الشرح المختصر لتلخيص المفتاح
للعلامة الفتا زاني * اوفر الفوائد واحسن
المباني * اردت ان اعينهم على فهم ما فيه * بحاشية
من حواشيه * فاخترت منها حاشية رشيدة نيفة في

حل المعضلات وكشف الغطاء * صنفها العلامة البارع
 النحري الشهير بالملازمة المنسوب الى الختاء *
 وصحتها وام آل جهدا في التصحيح * واعربت
 بعض الكلمات ، واعلمت بالعلا مات ، لتسهيل المطالعة
 والتوضيح * باعانة الفاضل الكامل الارب الاديب الماهر
 في العلوم * المولوي غلام مخدوم * والعالم البارع
 الذي له ذهن ثاقب ورأي سليم * المولوي محمد
 مستقيم * وطبعها لتكثر كتبها * ويقل طلبها * فقد
 استتيب الطبع بعون خير المعين * في يوم الاربعاء الثالث
 من الربيع الاول من شهر السادس والخمسين * بعد
 المائتين والالف من السنين * من هجرة خاتم النبيين *
 صلى الله عليه وسلم الى يوم الدين * وعلى آله
 واصحابه اجمعين * بيد الماهرين في هذه الصناعة
 المحاذقين * بلا اشتباه المنشى بقاء الله وغيره التابعين *
 ومن الله الاعانة وبه نستعين * وآخر دعوانا ان
 الحمد لله رب العالمين * والمرتجو من مشتري
 هذا الكتاب ان لا يشتري واكتتابا عن مهر المولوي
 محمد مستقيم * فانه مسروق ومشتريه اثم فقط *

(١٥٠)

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٦	٢٠	الاعجاز	الاعجاز
٧	١١	تعلقه	تعلقه
٨	٥	أيا	أيّا
٢٢	١٣	يتسعمل	يستعمل
٢٥	١٦	وما	وما
٣٨	٥	الآلو	الآلو
٣٩	٥	شبخة	شبخة *
٥٥	١٩	الأساس	الاساس
٦٢	١٢	الكلمات	الكلمات
٦٣	٥	الفساذ	الفساد
٦٨	٥	الاقتصار	الاقتصار
٧٢	٢	* فيها قوله	فيها * قوله
٧٧	١١	في	فهي
ايضا ٠	١٣	ذلك	ذلك
٨٦	١٦	المتفرع	للتفرع
١٠٢	١٣	اختصاص	اختصاص
١٢٧	١٥	لنسبة	نسبة
١٣٣	١	قطاب	تطلب
١٣٩	٢٥	بالمستعمل	وبالمستعمل
١٤١	١	اقدام	اقداما
ايضا	٦	مجاز	مجازا
١٢٥	١٧	عليه * بانتساب	عليه بانتساب
١٢٧	٢	في صورة	وفي صورة

